A-PDF Merger DEMO : Purchase from www.A-PDF.com to remove the watermark

عبد الرحمان النوضة
كيف؟
في فنون
النضال السياسي
منشورات "الكتب الساخنة"

الكاتب : عبد الرحمان النوضة.
عنوان الكتاب : "كيف ؟".
نوعية الكتاب : نصوص في فنون النضال السياسي.
صيغ النصوص : الصيغ الأصلية لسنوات 1978 إلى 1985.
الناشر : عبد الرحمان النوضة.
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN) (ردمك) :
978-9954-31-242-1.
تاريخ أول نشر عمومي على شبكة الانترنيت : ماي 2012.
التصفيف والخط اليدوي : عبد الرحمان النوضة.
منشورات : 'الكتب الساخنة'.

كتب أخرى للكاتب :

- كيف نتجاوز القمع.
- مشروع الربط القار بين المغرب واسبانيا.
- الأحزاب السياسية بالمغرب.
- أخطاءنا، أو نقد اليسار بالمغرب.
- لماذا انهارت الأنظمة الاشتراكية.
- تحول الشيء إلى نقيضه.
- طبقات المجتمع.
- Le Sociétal
- Le Politique
- L'Éthique politique

حقوق النشر : جميع الحقوق محفوظة للكاتب عبد الرحمان النوضة، ولمن ينوب عنه. الولوج لقراءة هذا الكتاب، أو التوصل بنسخة منه، سواء على الورق، أم على شكل رقمي، لا يمنح، لا رخصة، ولا أية حقوق معيّنة. كما لا يسمح ببيع هذا الكتاب، ولا بمبادلته، ولا بتسليمه للغير. وكل استعمال لهذا

الكتاب، أو نسخه، أو توزيعه، بهدف جني الربح، هو ممنوع. وكل تغيير لهذا الكتاب، أو إعادة نشره، أو ترجمته، أو إعادة تكييفه، جزئيا أو كليّا، عبر أية وسيلة كانت، تبقى ممنوعة ما لم تحصل مسبقا على رخصة مكتوبة من الكاتب أو ممّن ينوب عنه.

ملاحظة للقاريء : للإستمتاع بقراءة مريحة لهذا الكتاب على شاشة الحاسوب، يُستحسن أن يُغيّر، أو أن يُجرّب، القاريء مُختلف خصائص العرض (Affichage) حتى يعثر على المظهر الذي يلائمه شخصيا (على شاشة الحاسوب).

فهرس كتاب "كيف؟"

معطيات حول الكتاب	3
تقديم	6
ضد الزعيم، وضد الزعامية	10
في المركزية الديمقراطية	26
التوازنات الأساسية في التكتيك الثوري	45
الصمود، الصمود	54
التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة	67
لماذا لم تتجذر الحركة الماركسية اللنينية في الطبقة العاملة، وفي جماهير الفلاحين، وكيف يُمكن بَلْتَرَتُها ؟	78
التحقيقات النضالية وسط الجماهير	96
في الهيكلة التنظيمية	104
مشروع خُطّة عمل	116
من أجل إضافة شرط جديد في شروط العضوية	143
من أجل تَحَرّر المرأة	155
طبيعة الثورة في المرحلة الحالية	179
	208

مقدمة كتاب "كيف ؟"

هـذا الكتـاب (الحامـل للعنـوان : "كيـف ؟ فـي فنـون النضـال السياسي")، يحتوي على جزء من بين الأطروحات أو الأرضيات السياسية الـتي طرحهـا الكـاتب للنقـاش، بيـن سـنتي 1978 و 1985 ميلاديـة، مـن داخل "السجن المركزي" بمدينـة القنيطـرة بـالمغرب، إبـان اعتقـاله بتهمـة "المس بأمن النظام الملكي"([1]). وللتعريف بالإطار الذي كُتِبَت أو نُوقِشـت فيه هذه الأطروحات، يلزم التذكير ببعض المُعطيات المعروضة فيما يلي.

في المغرب، وفي عهد الملك المستبد الحسن الثاني (مـن فـبراير 1961 إلى يوليوز 1999)، كان مفروضا على كل القوى السياسـية الثوريـة أن تعمل في سريّة تامّـة. وكـانت أبـرز التنظيمـات الثوريـة خلال سـنوات 1970 هي : يسار "حزب الإتحاد الـوطني للقـوات الشـعبية"، وخاصـة منـه "حركة 3 مارس"، وثلاثة منظمات "ماركسية لينينية"، وهي : "إلى الأمـام"، و"23 مـارس"، و"لِنَخْـدُم الشعب". وبعـد محـاولات متعـدّدة، ومجهـودات مُتلاحقة، إسـتطاعت في النهايـة قـوى القمـع أن تقضيَ علـى المنظمـات الثلاثة المُكَوّنة "للحركة الماركسية اللينينيّـة بـالمغرب". حيـث تَعرّضـت هـذه المنظمـات إلى سلسـلات مـن الإختطافـات، والإعتقـالات، تلاحقـت خلال سنوات 1972، و 1974، و 1975، و 1976 ميلاديـة. وكـان جـوهر

1 أعتقل (أو أختطف) الكاتب عبد الرحمان النوضة في 4 ماي 1974، بمدينة الـدار البيضـاء، في إطار منظمـة "إلى الأمـام". وقضى قرابـة سـنة ونصـف في المعتقـل السـري المُسمّى ب "درب مولاي الشريف" بالـدار البيضـاء. واتّهِـم مع 139 مناضـلا آخـر ب "التّآمر ضد النظـام الملكي، ومحاولـة قلـب النظـام الملكي". وحُـوكِم في فـبراير 1977 بالسجن المؤبّـد، مـع أربعـة مناضـلين آخرين، (هم : ابراهام السرفاتي، عبـد الـله زعـزع، المشـتري بلعبـاس، وعبـد الفتـاح الفاكهـاني). وأُفرج عنه في 16 غشت 1991.

القمع هو اختطاف المناضلين، وإخفاءهم في معتقلات سِرّية، وتعذيبهم حتى يُدلوا بمعلومات حول رفاقهم، أو حتى يموتوا.

وبعدَ نضالات قاسية وطويلة داخل سجون مُتعدّدة في البلاد، نجح المعتقلون السياسيون المُتّهمون في نفس القضية ("قضية السرفاتي ومن معه")، حيث أَجبروا إدارة السجون على فَكّ العزلة المفروضة عليهم. كما أجبروها على جَمْعهم في حيّ واحد من "السجن المركزي بالقنيطرة". فأصبح يتعايش داخل نفس الحي السجني، قرابة 130 مناضلا من منظمات "إلى الأمام"، و"23 مارس"، و"لنخدم الشعب".

وبعد تصفيّة هذه المنظمات من الساحة السياسية، أصبح مناضلوها مُضطرّين إلى تقييم تجاربهم النضالية، وتقويم فكر تنظيماتهم، وأساليبهم، وممارستهم. وكانت النقاشات والمجادلات والأبحاث السياسية، المُتعدّدة والمُتنوّعة، تدور بشكل نشيط ومتواصل، فيما بين هؤلاء المناضلين المعتقلين.

وكان المعتقلون السياسيون يُعانون قمعا مُتَشَدّدا. وكانوا خلال السنوات الأولى من سجنهم ممنوعين من الجرائد، ومن المذياع، ومن التلفاز، ومن الكتب، ومن القراءة، ومن الورق، ومن الكتابة. وكانوا يَتعرّضون لتفتيشات مُباغِتة بعد كل أسبوعين أو ثلاثة. وكانت كتاباتهم تُحْجَز، وتُبَلّغ للبوليس السياسي، أو تُعْدَم. وكان تَدَاول الآراء المكتوبة فيما بينهم ممنوعا وخَطِرا. وكان عقاب من وُجِدَت لديه وثائق مكتوبة هو الجلد، أو الضرب، أو العزل في "الكاشو" (وهو عبارة عن سجن داخل السجن). وكان النظام السياسي المستبد لا يكتفي بحبس هؤلاء المناضلين داخل السجون، ولكنه كان يُصِرّ أيضا على منعهم من التواصل مع الشعب. كما كان يُطَوّر وسائله القمعية لمنعهم من القراءة، ومن التّثقيف الذاتي، وحتي من التّفكير في قضايا المجتمع أو الثورة.

ولتلافي هذا القمع، كان المعتقلون مُجبرين على استعمال أساليب مُضنيّة. فَكانوا يكتبون بخطّ صغير، وعلى ورق رقيق، وبرموز جزئية أو كُلّية. وكان حَظُّهم في إخراج مقالاتهم إلى خارج السجن ضعيفا

أو نادرا. وفي هذه الظروف القمعية القاسية، ضاعت كَمّية من النصوص، لكُتّاب وتيارات مُتَنَوّعة، ولأسباب مختلفة، سواءا داخل السجن، أم خارجه.

وإبان الاعتقال السياسي، كان مناضلو منظمة "إلى الأمام" هم الأكثر إنتاجا للأرضيات السياسية المطروحة للنقاش، من بين المنظمات الثلاثة المذكورة. وداخل منظمة "إلى الأمام"، كان صاحب هذا الكاتب هو الشخص الذي طرح أكبر عدد من الأرضيات السياسية المكتوبة والمعروضة للنقاش. الشيء الذي دفع بعض رفاقه في التنظيم إلى محاصرة بعض كتاباته، وذلك بسبب خوفهم من أن يَتَحوّل إلى زعيم لتنظيم جديد أو منشق.

ورغم أهمية وحيوية هذا النقاش السياسي الذي دار داخل السجن، كان مع الأسف المناضلون المحسوبون على كل منظمة يناقشون فيما بينهم، على حِدَة، في إطار سرية مُغلقة، بدلا من تعميم النقاشات والأرضيات على كل المناضلين الثوريين، وبغضّ النظر عن انتمائهم لهذا التنظيم أو ذاك. فكان مناضلو كل تنظيم يجهلون في غالب الحالات الأرضيات السياسية التي تَرُوج أو تُنَاقش داخل التنظيمات الأخرى.

والكِتاب الحالي هو عبارة عن مجموعة من بين هذه الأرضيات السياسية المذكورة. وكل فصل من هذا الكتاب هو في الأصل أطروحة أو أرضية سياسية، سبق أن طرحها الكاتب للنقاش السياسي. وكان الكاتب يطرح هذه الأرضيات السياسية كاجتهاد شخصي، يهدفُ إلى فتح نقاشات فكرية، أو إلى تنشيط صراعات سياسية، تَدُور كلها حول مهام : تقييم، وتقويم، وتَثْوِير، وإعادة بناء منظمة "إلى الأمام".

وفيما بعد، حينما أراد الكاتب نشر هذا الكتاب على شبكة ألأنترنيت في سنة 2012، أُضْطُرّ، بسبب ضَيق الوقت، وضُعف الصحة، إلى تَرك هذه الأرضيات في صيغتها الأصلية، وبخطها اليدوي الأصلي، دون مراجعتها ولا تحسين تعابيرها. باستثناء الفصل المعنون ب : "ضد الزعيم، وضد الزعامية"، الذي أُجْبِر الكاتب على إعادة كتابته (بسبب

ضياع نسخته الأصلية). ولو إستطاع الكاتب إعادة كتابة هذه الأطروحات لأدخل عليها عدّة تعديلات، في الشكل، وكذلك في بعض المضامين. حيث أن أفكار كل شخص تتطوّر في ارتباط بِتَنامي تجاربه، أو معارفه.

وقد أصبحت هذه الأرضيات نصوصا تاريخية، تُساهم في تأريخ فكر سياسي محدّد، وتشهد على طموح سياسي مُعَيّن، خلال زمن مضبوط، هو سنوات 1975 – 1985. وإذا كانت بعض الأفكار الجزئية من هذه النصوص غدت تتطلّب تَحْيِينا لها، بفعل تطور الزمان، فإن الجوهر السياسي في هذه الأرضيات لايزال صالحا. ومهما تَطور الزمان، فإن مقولة "لا حركة ثورية، بدون فكر ثوري"، ستبقى سديدة.

عبد الرحمان النوضة
(28 ماي 2012)

ضد الزعيم، وضد الزعامية

عبد الرحمان النوضة

من بين الأمثلة التي تُبَيّن إمكانية مساهمة الإفراط في الزعامية، في تحويل زعيم، أو حزب، أو دولة، أو نظام سياسي، إلى نقيضه، أُذَكّر بحالات الزعامة البارزة التالية : 1) زَعَامَية يوسف اسطالين، التي ساهمت في تحويل نظام "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية" إلى نظام استبدادي. وقد جرّته الحاجة إلى صيانة زعامته إلى قمع، أو سجن، أو قتل، معارضين سياسيين يُعَدّون بالملايين. وفي عهد ميخائيل غورباتشوف، إنهار هذا النظام من تِلْقاء نفسه. 2) زعامية كِيم إِيل سُون، في كوريا الشمالية، التي ساهمت في تحويل نظامه الاشتراكي إلى استبداد، ثم إلى ملكية وراثية وفقيرة. 3) زعامية بول بوط، في كامبوديا، التي ساهمت في تحويل نظام سياسي يطمح إلى الإشتراكية، إلى نظام يقتل جزءا هاما من شعبه. 4) زعامية فيديل كاسترو، في كوبا المُحاصرة، التي ساهمت في دفعه إلى التشبّث بالبقاء في السلطة أكثر من خمسين سنة متوالية. وقد صار غير قادر على إصلاح نظامه السياسي. 5) زعامية الملك الحسن الثاني في المغرب، التي ساهمت في استلابه (aliénation)، وفي تحوّله إلى دكتاتور عديم الشفقة، يُسَخّر الدولة والمجتمع والشعب لخدمة ملكيّته المستبدة، ويُمارس إرهاب الدولة ضد الشعب، لإرضاء كبريائه ونَزَوَاتِه الشخصية. 6) زعامية مُعَمّر القدافي في ليبيا التي قادته إلى تهميش كل مُعارضيه، وإلى فرض سيطرة

أبنائه وقبيلته، وإلى حرمان الشعب من أية أنشطة سياسية أو ثقافية تُخالفه في الذوق أو في الرأي. وتُوجد كذلك أمثلة لزعامات أخرى عبر العالم، كثيرة جدا، ومتفاوتة في أنواعها، ودرجاتها، ونتائجها.

مُبرّرات الزعامية ونتائجها

يرى الناس عادة أن العمل بأسلوب 'الزعامية'، أي الخضوع لرغبات 'الزعيم'، يُسَهّل تدبير الأشياء. لأنهم يعتبرون هذا الأسلوب طبيعي وجَيّد. حيث تتمركز سلطات تقريرية أو قيادية بين يدي زعيم، واحد، معروف، موثوق فيه، زيادة على أنه يحظى بخِصال محمودة. هكذا تظهر الأمور، على الأقل على مستوى الرُّؤية الأولية. لكن التحليل المُعَمّق يمكن أن يُبَيّن أن أسلوب 'الزعامية' يخلق من المشاكل أكثر مِمّا يَحُلّ. وذلك سواء على مستوى الدولة، أم الحزب، أم أية جماعة مجتمعية أخرى. وفيما يلي، سنُركّز على دراسة 'الزعامية' في حالة الحزب (مع العِلم أن آليات ديناميكية الزعامية تبقى مُمَاثلة نسبيا في الحالات الأخرى، مثل حالة القبيلة، أو الطائفة، أو الجماعة، أو الجمعية، أو المقاولة، أو الدولة، أو النظام السياسي، إلى آخره).

وللإحاطة بمجمل المشاكل التي تطرحها مهمة بناء تنظيم سياسي، أو حزب، يطمح إلى أن يكون مناضلا، ثوريا، مكافحا، صامدا، ومُتجذّرا في العمال، وفي الفلاحين، لا بُدّ من تناول مشكل الزعيم أو الزعامية. وتجاهل هذا المشكل، أو السكوت عنه، يمكن أن يعني وجود إقرار باستعمال الزعامية، أو يمكن أن يُسَهّل اللجوء إلى العمل بها مستقبلا.

القبول بالزعيم، أو العمل بالزعامية، يفترض تضخيم دور فرد محدد، هو الزعيم. ويعني، مقابل ذلك، تصغير دور القواعد، أو تقليل أهميّة دور الجماهير، أو احتقار دور الشعب. ويفترض كذلك القبول بالزعيم، أن صاحب الأفكار الصحيحة هو الزعيم وحده. وأن منبع

الأفكار السديدة هي الفِطْرية المُتوفّرة في الزعيم. وأن الزعيم يتفوق بشكل طَبْعِي على كل جماهير الشعب، وبطريقة خارقة للعادة، في مجالات الجُرأة، أو الشجاعة، أو الحيوية، أو الذكاء، أو المبادرة، إلى آخره. ويَفْتَرِض أن الخِصال المُمْتازة التي تتوفّر في الزعيم هي ظاهرة طبيعيّة، أو استثنائية. كما يفترض أن هذه الخِصال الجَيّدة، المتوفّرة في الزعيم، لا يمكن أن تتوفّر لدى بقية أفراد الشعب.

والناس الذين يحتاجون إلى زعيم، يكونون، في غالب الحالات، يفتقرون إلى المعرفة العلمية، أو إلى التجربة، أو إلى الخِبرة. أو قد يَنْقُصُهم المنهج المُوَجّه للعمل. أو قد يكونوا من نوع المواطنين الذين ينفرون من بذل أي مجهود هام. وقد يفتقدون إلى الثقة الكافية في أنفسهم.

كما أن الأفراد الذين يريدون القيام بدور الزعيم، أو يقبلون بالخضوع له، يمكن أن يكونوا فَرْدَانِيّين، أو أنانيّين، أو ذوي طموح ذاتي. وقد يكونوا قليلي التواضع، أو جاهلين لقدرات الجماهير. كما يمكن أن يحتقروا الإمكانيات المتوفرة لدى غيرهم من المواطنين.

و في غالب الحالات، يُعبّر وُجُود زعيم في تنظيم سياسي ثوري، عن وجود بعض الانحرافات السياسية فيه. أو قد يعني بداية نمو هذه الانحرافات داخله.

الزعامية هي أعلى مستوى في الفردانية

وليس غريبا أن نجد عددا هامّا من المناضلين الثوريين، يطمحون لكي يصبحوا زعماء ثوريين في حزب كبير. وليس غريبا أنهم يطمحون، على الأقل، إلى أن يكونوا ضمن الحاشية المقربّة من الزعيم. وقد نُصادف بعض المناضلين الذين يتصرّفون، سواء بشكل واع أم غير واع، على أساس هذا الطموح. ويعتبرونه هدفا طبيعيا، أو مشروعا، مثلما هو مشروع أن يطمح كل طفل في المجتمع إلى أن يصبح رئيسا

للبلاد، أو النجم الأول في عالم الفن، أو عبقريا في ميدان العلوم، أو أقوى الأبطال الرياضيين، إلى آخره. ومثل هذه الطموحات الفردانية، هي عميقة، وقديمة في تاريخ المجتمع.

ومع نمو الرأسمالية، إزداد إنتشار الفردانية، وتراجع دور الجماعة، واضْمَحَلّ التعاضُد المُجتمعي، وتقلّص الإيمان بالدور الحَاسم الكامن في الجماعة، وتعمّق البحث المتواصل على أقوى، وأكبر، وأغنى، وأحسن الصفات الفردية. وأساس هذا الطموح للزعامية هو اعتقاد الفرد المعني أنه مُتفوّق على كل مواطنيه، أو أنه هو مركز الكون، أو أنه هو صانع التاريخ. والمُرَشّح للزعامة يطمح عادة إلى تحقيق ذاته أكثر مِمّا يطمح إلى خدمة جماعته أو شعبه.

بينما في الواقع، لا يستطيع أي فرد أن يُوجَد، ولا أن يكتسب أي معنى، ولا أية قُدرة، خارج التشكيلة المجتمعية التي يعيش داخلها. وصانع التاريخ، ليس هو الفرد، مهما كان. وإنما هو الجماهير، هو الشعب، هو المُجتمع، هو الطبقات والفئات الطبقية الثورية، في صراعها مع نقيضها الذي يتكون من الطبقات أو الفئات المُسَيطرة، أو المستغِلّة، أو المُضطهِدة.

الزعامية تتناقض مع جدلية الطبيعة

وعندما يحاول عادة المناضلون الثوريون الإطّلاع على تجارب ثورية رائدة، (مثل تجارب ثورات روسيا، أو الصين، أو فتنام، خلال القرن العشرين الميلادي، أو غيرها)، فإنهم يتأثرون بكون الوثائق التي يدرسون من خلالها هذه الثورات تُقِيم تَطَابُقا بين الحزب وزعيمه. وفي هذه الوثائق، يوجد في غالب الحالات تضخيم مبالغ فيه لدور الزعيم. بل إن هذه الوثائق تنسُب الفضل في أهم الإنجازات إلى الزعيم وحده. وبالمقابل، تلجأ هذه الوثائق إلى تصوير الشعب أو الحزب، وَكَأنّه عِبارة عن كتلة من الأنصار، أو مجموعة من الأتباع، أو قطيع من الأغنام،

يرعاه راع، وهذا الراع هو الزعيم. فمن هو المواطن الذي لم يحلم يوما ما بالحصول على عصى الراعي، أو على عصى رئيس الأُرْكِسْترا، أو على صولجان الملك ؟

ونلاحظ أن الزعيم يتحوّل، في غالب الحالات، إلى زعيم "على مدى الحياة"، وذلك رغم أن مواقفه، أو ممارساته، تتطور وتتغَيّر مع مرور الزمان. حيث لا تظلّ دائما ممتازة، وإنما تعلو وتهبط، تتحسّن وتفسد.

ويُصاحب وجود الزعيم، ظهور نوع من الانتظارية، أو من الإتّكَالِيّة على هذا الزعيم، لدى قواعد الحزب، أو لدى الجماهير التي تُؤمن بزعامته. فيعتمد عليه أتباعه لكي يُبَلوِر لهم الأفكار، والخُطط، ولكي يسهر على حسن إنجاز البرامج، ولكي يُقيم فرزا ثاقبا بين الأشخاص المقبولين والأشخاص المنبوذين، بين الصالحين والفاسدين، إلى آخره.

وفي علاقاته مع أتباعه، أو مع الجماهير، غالبا ما لا يستعمل الزعيم الإقناع المنطقي، أو العقلاني. ولكنه يستعمل مرتبته القيادية، أو سلطته التنظيمية، أو قوّة أنصاره، أو فنّه الخطابي، أو تفوّقه الفطري، لتغليب مواقفه، ضد كلّ الذين يخالفون رأيه، أو يعارضون اقتراحه. وقد يلجأ أحيانا الزعيم إلى حسم خلافات سياسية، رغم أن هذه الخلافات لم تناقش بَعْدُ بما فيه الكفاية وسط قواعد الحزب، أو وسط الجماهير.

بعد موت الزعيم، تترسّخ الأزمة

وعندما يغيب الزعيم، مثلا نتيجة لموته، تَحُلّ الحيرة، ويَعُمّ الغموض وسط الحزب المعني، أو قد ينتشر داخله التذبذب، أو يَعُمّ الضعف وسط الجماهير التي كانت تساند هذا الزعيم. وقد يكتشف أتباع الزعيم أن إتّكالهم السابق على زعيمهم ساهم في إضعاف خِبْرتهم، وفي تقليص يقظتهم، وفي إفقار تفاعلهم مع تجاربهم. ثم تحتدم المنافسة

فيما بين الطامحين إلى احتلال مكان الزعيم الراحل. وقد يتم تنصيب أحد المقربين من الزعيم السابق زعيما جديدا، وذلك فقط لأنه كان مقربا منه، وليس لأنه يمتاز بخِصال خارقة. لكن الزعيم الجديد، الذي يخلف الزعيم القديم، غالبا ما لا يُعِيد إنتاج مُنجزات أو نجاحات مماثلة لتلك التي حقّقها سلفه.

وقد يؤدّي العمل بمنهجية انتخاب "كاتب عام" أو "رئيس"، داخل حزب مُعَيّن، خاصة إذا كان مصحوبا بإعطائه صلاحيات تقريرية واسعة، يؤدي إلى إلغاء العمل بأساليب "التشاور"، أو بطريقة "الديمقراطية التشاركِية"، أو بمنهج "القيادة الجماعية". كما يُساعد على ترسيخ نَهْج الزعامة داخل الحزب. كما يجعل نهج الزعامة يشمل كلّ العلاقات التنظيمية. حيث نجد مثلا الإطارات القاعدية تنتخب هي أيضا "أمينا" أو "رئيسا"، ونجد القيادات المحليّة أو الإقليمية تنتخب هي الأخرى "أمينا" أو "كاتبا عامّا"، إلى آخره. وكلّ "أمين"،' أو "كاتب عام"، أو "رئيس"، على صعيد تلك الإطارات التنظيمية القاعديّة أو الوَسطية، يَتَصَرّف عمليا وكأنه "زعيم" صغير مُقابل ل "الزعيم" الأكبر على مستوى الحزب المعني. وعلى صعيد مختلف الهيئات التنظيمية، يعمل هؤلاء الزعماء على إعادة إنتاج منهجية الزعاميّة، ويُرَسّخون نوعية علاقات الزعيم بمرؤوسيه.

الزعامية تتناقض مع الديمقراطية التشاركية

ويميل عادة أنصار الزعيم، (سواء على صعيد محلّي أم وطني)،إلى إعتبار هذا الزعيم فوق الجماهير. وينظرون إليه كأنه هو الرأس المفكّر لمجمل التنظيم أو الحزب. ويظُنّون أن الزعيم يَحظى بمنهج في التفكير خارق للعادة، وأنه يستحيل على أي مواطن آخر أن يكتسب هذا المنهج في التفكير. ويتطرّف بعض أتباع الزعيم إلى حدّ اعتبار هذا الزعيم كَنَبِيّ، أو كنصف إله. ويشجّع هذا الصنف من

المعاملة الزعيمَ على التّحَوّل إلى دكتاتور. وإذا لم يصبح بَعْدُ ديكتاتورا، فإنه يتطوّر بالضرورة لكي يتحَوّل إلى دكتاتور. لأن منطق الزعاميّة يتناقض مع منهج الديمقراطية، أو مع المركزية الديمقراطية.

وجود الزعيم في حزب ما، هو مُؤَشّر يُعبّر عن غياب منهجية الديمقراطية. أو قد يَدُلّ على انعدام المركزية الديمقراطية فيه. وعلى عكس ذلك، إذا كان حزب مُحدّد يُطبّق منهجية الديمقراطية، أو يعمل بأسلوب المركزية الديمقراطية، فإن هذه المنهجية تُؤَدّي، وفي آخر المطاف، إلى إلغاء مجمل الأسس التي تُمكّن أي مسئول من التّمَيّز كزعيم. لأن العمل بمنهجية الديمقراطية يفضح محدودية خِصَال وقُدرات الزعيم المُفترض. ويبرز أيضا أن باقي الأعضاء في الحزب، أو باقي المواطنين، يمكن أن يتوفّروا، هم أيضا، على طاقات مُتنوّعة، أو مُتفاوتة، أو هائلة، لكنها مُتكاملة. الشيء الذي يفرض على الشخص المُرشّح للزعامة بأن يتصرّف بتواضع. كما يفرض عليه القبول بالمساواة السياسية، أو بالديمقراطية، مع رفاقه في النضال، أو مع مواطنيه داخل الشعب.

فالعمل بمنهجية الديمقراطية تُقلّص، أو تُلغي، إمكانية بروز شخص مَا كَزَعِيم. وتُذَكّر بأن أي شخص، ومهما كانت خِصاله الحميدة، أو قُدراته، أو خِبراته، يصبح لا شيء إذا لم تُسانده قاعدة الحزب، أو إذا لم تُدعّمه بقية الجماهير، أو إذا لم تتعاون معه بقيّة الشعب. وتبرز أن الطليعة الحقيقية تتجلّى في عدّة طبقات، أو في مجمل الشعب، وليس في فرد واحد، أو في جماعة محدّدة، أو في حزب مُعَيّن. (وما أكثر المناضلين الذين أساؤوا فهم "الطليعة"، أو "الطليعية"، لدى منظرين أمثال كارل ماركس، أو فلاديمير لينين !).

التفوّق لدى الأفراد قائم، ومتفاوت، ومُتَغَيّر

صحيح أن المواطنين ليسوا متساوين في خِصالهم، أو في قُدراتهم. فلا يتساوى المجتهد مع الكسول، ولا المناضل مع الانتهازي، ولا العالم مع الجاهل، ولا الخَبير مع المُبتديء، ولا المُنتج مع المُبذّر، ولا المُستقيم مع المُنحرف، ولا المُبدع مع المُقَلّد، ولا الناقد مع المُتَملّق، إلى آخره. فلا يُعقل، ولا يُقبل، أن نترك أي كان يتحمّل أية مسؤولية، وذلك بدعوى أن كل المواطنين مُتَساوون . و يتفاوتون المواطنون، وكذلك المناضلون، في قدراتهم، وفي طاقاتهم. يتفاوتون في الفكر، وفي العمل، وفي النضال، وفي العطاء، وفي درجة التضحيّة، إلى آخره. وتفاوتهم هذا، يكون هو نفسه في تَغَيّر متواصل.

وإذا ما تفوّق شخص أو جماعة، فإن هذا التفوّق لا يكون قائما في جميع الميادين، ولا يكون ثابتا عبر الزمان. بل غالبا ما يكون محدودا في بضعة مجالات، ومتغيّرا عبر الزمان، حيث يكون في حالة مدّ وجزر، يصعدُ تارة، ويهبط تارة أخرى. ومع الشيخوخة، تستقِرّ طاقات الفرد، أو تضعف، لكنها لا تتحسّن بلا حدود.

وعندما يظهر أن بعض الأفراد مُتفوّقون، أو طليعيّون، بالمقارنة مع بقيّة مواطنيهم، فإن هذه المظاهر لا تُبرّر تقديس الفرد، أو إلغاء دور الجماعة، أو إنكار أن أي فرد، ومهما كان، لا يستطيع تحقيق أي شيء ذي أهميّة إذا لم يتعاون بشكل متواصل مع مجمل أفراد مجتمعه.

الطليعية هي أيضا دَوْر مُتَغَيّر

البعض يُعلن (من جانب واحد) أنه هو "الطليعة" في ميدانه، أو في إقليمه، أو في مجتمعه. ثم يعتقد أن "الطليعية" هي امتياز أو احتكار خاص به هو وحده. وفي هذه الذاتية يُوجد غرور كبير. بينما لا يحقّ لأي فرد، وَلَا لأيّة جماعة، ولا لأيّ حزب، أن يَدّعِي، أو أن يُقَرّر، بشكل أُحَادِي الجانب، أنه هو "الطليعة". بل الشعب، أو الجماهير، هي المُؤَهّلة

لكي تصف شخصا أو حزبا بأنه "طليعي"، وذلك بسبب تقدّمه، أو تفوّقه، أو فعاليّته، كفاعل سياسي.

وإذا ما وُجدت طليعة سياسية ثورية مَا، فإنها لا تستقِرّ، ولا تَدُوم، في شخص مُحَدّد، أو في جماعة مُعَيّنة، أو في حزب بعينه، أو في طبقة مُحدّدة. فالطليعية ليست صفة ذاتية، ولا خِصلة شخصية، ولا مِلْكِيّة خاصة. فلا يمكن فرض صفة "الطليعة"، ولا امتلاكها، ولا احتكارها. بل إن الطليعة السياسية، باعتبارها ظاهرة مُجتمعية وتاريخية، تكون دائما، وبالضرورة، هي نفسها في تحَوّل مُستمر. فتكون تارة طليعة، وتصبح تارة أخرى مُؤَخّرة. اليوم يبرز شخص أو جماعة كطليعة، وغدا يظهر فرد آخر، أو جماعة أخرى، كطليعة. وذلك حسب نوعية أفكارهم، أو ممارستهم. نفس الشيء يحدث بالنسبة للحزب، أو للطبقة المُجتمعية. بل كلما ظهر فرد أو جماعة كطليعة، فإن هذه الطليعة تُوجد خلال فترة محدودة، ولا تكون دائمة. وتكون قائمة في ميدان محدود، وليس في كل الميادين التي يعيش عليها المجتمع.

ليس الزعيم هو الطليعة، وليست الطليعة هي الزعيم. الحزب الطليعي هو الذي ينجح في حَثّ أحزاب، أو في إقناع تيارات أخرى، ويجعلهم يقبلون بخوض أعمال نضالية مُعيّنة ومتواصلة معه. والطبقة الطليعية، هي التي تنجح عمليا في استقطاب طبقات أو فئات طبقية أخرى حولها، وتفلح في جعلها تشارك فعلا في مبادرات سياسية، أو تدفعها إلى المساهمة في تحقيق إنجازات مجتمعية. فالطليعية تتجلّى في خلق حركة نضالية مجتمعية وديناميكية. وتبرز الطليعية في طاقات، وفي وعي، وفي ممارسة، وفي مبادرات، وفي إنجازات، يُفْترض فيها أن تكون كلها ثاقِبة، أو فَعّالة. وكل فاعل سياسي لا يحظى بدعم فاعلين سياسيين آخرين، لا يرقى إلى الطليعية. الطليعية تفترض الحصول على أصدقاء يعينون، أو على حلفاء يُساندون، أو على أنصار يُدَعّمُون. ومتى

فقدت الطليعة هذه الخصائص، تكون قد تقهقرت، أو فقدت دورها الطليعي، وذلك ولو مرحليا.

يُمكن للزعيم أيضا أن يتحوّل إلى نقيضه

وما لا يراه الذين يناصرون زعيما محدّدا، هو أن الخِصَال أو القدرات التي مكّنت في السابق ذلك الزعيم من أن يصبح زعيما، تتطوّر عبر الزمان. بل قد تتقوّى، أو تَضْمَحِل، أو تزول، أو تتحوّل إلى نقيضها. لأن كل شيء يمكن أن يتحوّل إلى نقيضه. ولأن كل صيرورة لها بداية، ثم نمو، ثم شيخُوخة، ثم نهاية. وذلك في ارتباط بتطور المجتمع نفسه. وخطأ أنصار الزعيم هو أنهم يستمِرّون في تقديسه، ويظلّون يؤمنون بأن الصفات الخارقة للعادة المفترضة في الزعيم تبقى ثابتة ومستقرّة. وأن لا أحد من أبناء الشعب يمكن أن يَتّصِف بخصال مُشابهة. لكن التجارب التاريخية تُبَيّن أن الزعماء، عندما يصلون إلى ذروة مجدهم أو شُهرتهم، يتحوّلون في غالب الحالات إلى نقيض ما كانوا عليه عند بروزهم لأول مرة كزعماء.

وإذا ما سبق لزعيم ما أن قام فعلا بدور بارز في تقديم حركة التاريخ نحو التقدم، فمن المحتمل جدا أن يتحوّل هذا الزعيم، فيما بعد، إلى نقيضه. حيث يمكن لهذا الزعيم أن يلعب دورا حاسما في عرقلة، أو في كَبْح، حركة التاريخ نحو التقدّم. لأن كل شيء في تحوّل متواصل. وقد يتحوّل الزعيم، كغيره، من فترة لأخرى، من موقف إلى نقيضه، ومن دور إلى عكسه، ومن حالة إلى نقيضها.

التكامُل والتناقُض بين الفرد والجماعة

ما هو العامل الذي يجعل شخصا (أو جماعة) يَتَبَوّأ مرتبة طَلِيعَة ثورية، في مرحلة ما، أو في مَيْدان ما، أو في إقليم محدّد، أو في مُجتمع مُعيّن ؟ هذا العامل هو الفكر، أو الممارسة، أو الإنتاج، الذي يقوم به

ذلك الشخص (أو تلك الجماعة)، وليس صفاته الشخصية، أو خصاله الفردانية. وهذا الفكر، أو الممارسة، أو الإنتاج، وباعتبارهم ظاهرة مُجْتَمَعِيّة، فإنهم لا ينحصرون في خِصَال الشخص، بل هم يكتسِبون دائما بُعْدا مُجْتَمَعيّا. ويتطوّرون بالضرورة في ارتباط بتطوّر المجتمع.

الفهم الجدلي للمجتمع هو الذي يُدْرِك وجود علاقة وطيدة بين الفرد والمجتمع. تارة يقوم فرد ما، أو بضعة أفراد، بدور رائد، أو مُؤثر، أو ذي بعد تاريخي. ويُساهم في تقديم حركة التاريخ، لأنه يتفاعل بشكل فعّال وعميق مع القوى المُجتمعية الأكثر حَيَوِيّة. ولأنه يُساهم، إلى جانب الجماهير، في إنجاز تغييرات أصبحت ناضجة مجتمعيا. وتارة أخرى، لا يستطيع أي فرد، ولا أية جماعة، أن تنجز أي شيء ذي أهميّة، إلا إذا كان جزء كاف من المجتمع مُهَيّئا، أو ناضجا، أو مساندا لذلك الشيء.

في ظرف مُحدّد، يمكن لفرد، أو لبضعة أفراد، أن يكونوا في تفاعل عميق مع جزء واسع وفعال من جماهير المجتمع، فينجزون، بمشاركة، أو بمساندة هذه الجماهير، تغييرات تاريخية هامّة. والعكس ممكن أيضا، حيث، خلال مرحلة ما، يمكن لفرد، أو لبضعة أفراد، أن يَمْنَعُوا، أو أن يكْبَحُوا، أو أن يُؤَجّلوا طموحات شعب بكامله، أو تقدّم مجتمعه. فتارة تستطيع القوى التقدّمية تحقيق مطالبها، أو تقدر القوى الثورية على إنجاح طموحاتها. وتارة أخرى تنجح القوى المُحافظة في منع التغيير، أو تَفْلَح القوى الرجعية في فرض استمرار سُلطتها، أو بقاء قِيَمِها التقليدية. وذلك إما عبر الصراع السياسي، أو الجدال الفكري، أو عبر الحِيَل، أو التضليل، أو عبر القمع، أو القهر، أو العنف. كل هذه الأشياء ممكنة.

من الزعيم المُحَرّر إلى الزعيم المُسْتَبِد

التّفَوّق الخارق للعادة، الذي يُفْتَرَض وُجوده في الزعيم، يُستعمل كمبرّر لتَمْتِيعه بامتيازات غير عاديّة. ثم يتحوّل الزعيم إلى نوع من

الشيخ، أو الصالح، أو الوالي، أو الأمير، أو الملك. ويمكن أن تحدث هذه الظاهرة، سواء داخل حزب مُحافظ، أم داخل حزب ثوري. وقد يُقْدِم هذا الزعيم على إحاطة نفسه بحاشية من الأنصار الأكثر إخلاصا له. وقد يتحوّل بعض الأنصار المقرّبين من الزعيم هم أنفسهم إلى نوع من الأمراء، ولو كانوا أمراء من الدرجة الثانية. ثم يقدم كل واحد من هؤلاء الأنصار إلى إحاطة نفسه، هو بدوره، بحاشية من الأتباع أو الأنصار. وهكذا دواليك، إلى آخر مرتبة في المجتمع. ويقتسم هؤلاء المقربين من الزعيم بعض امتيازاته. ويعمل أفراد هذه الحاشية على صيانة تلك الإمتيازات، بل ويحرصون على توسيعها، أو تنويعها. ويناضلون لإدامة العمل بأسلوب الزعامية (أو الأميرية، أو المَشْيَخَة، أو المَلَكِية).

ومهما كان الزعيم عبقريا، فإنه لا يستطيع أن ينتج، على مستوى الفكر، أو الوعي، سوى رؤية وحيدة الجانب. كما لا يمكنه، على مستوى الممارسة، أن يقوم إلا بعمل جزئي ومحدود. فلا يقدر الزعيم على أن يجعلنا نستغني عن تعبئة الجماهير، ولا عن إشراكها في تطبيق البرامج المُخطّطة. بل يظلّ منهج "الإنطلاق من الجماهير، بهدف العودة إليها" هو المنهج الوحيد السليم، لأنه هو الذي يُوصِلنا إلى الرّؤية الصحيحة، وهو الذي يُساعدنا على بلورة البرامج السديدة، ويُمكّننا من إنجاز المُخَطّطات المُسَطّرة. وهو المنهج الذي يمكن أن يعطي لممارستنا النضالية بُعْدَها الجماهيري، وأفُقها الثوري السليم.

الإنطلاق من الشعب، بهدف العودة إليه

من هو محرك المجتمع ؟ من هو صانع التاريخ ؟ هل هو الزعيم أم الجماهير ؟ إن كل مبالغة في دور الزعيم تؤدي بالضرورة إلى الإنتقاص من دور القواعد والجماهير. كما أن كل محاولة لتجاهل دور الأفراد المتقدّمين، أو لنفي دور الشخصيات الطليعية، يسقط في نوع

من الطوباوية التي تنكر تفاوت الأفراد والمواطنين، في خصالهم، أو في طاقاتهم، أو في كفاءاتهم.

صانع التاريخ ليس هو الزعيم. إنما الزعيم هو مجرد ذرة جزئية في كون شمولي. مُحَرّك التاريخ، ليس هو الزعيم، وإنما هو تصارع مُكَوّنات المجتمع المتناقضة. والزعيم، في حالة وجوده، هو نفسه منتوج ظرفي وموضوعي للصراع بين مُكَوّنات المجتمع المتناقضة.

المجتمع هو الذي يخلق الزعيم، وليس الزعيم هو الذي يخلق المجتمع. وإذا ما بقي أي زعيم معزولا عن الجماهير، فإنه يصبح بلا فعالية ولا قيمة. بينما الجماهير، ولو فقدت زعيمها المُفْتَرَض، ولو حُرِمت من المبادرات الثاقبة لزعيمها، فإنها تبقى قادرة، آجلا أم عاجلا، على فرز طلائع جديدة، وعلى مواصلة النضال، بهدف تحقيق انعتاقها أو تحرّرها.

الزعماء والطلائع والجماهير العريضة، يتكاملون فيما بينهم. وصاحب الدور الرئيسي أو الحاسم، هو الجماهير. ودور القادة، أو الزعماء، أو الطلائع، سواء تجسّدوا في أفراد، أو في جماعات، أو في تنظيمات، أو في أحزاب، هو الدور الثانوي، أي المُكَمِّل للدور الأول. وتعظيم دور الزعيم، أو المبالغة في دور الطليعة، يساعد على تقليص دور الجماهير. كما يمكن أن يؤدّي إلى احتقار دور القواعد، أو إلى تقليص دور الشعب.

ما هو البديل عن الزعيم ؟

مُهمّة الحزب، أو مهمة الدولة، ليست هي تَسْخِير المواطنين لكي يُطيعوا الزعيم، أو لكي يُنجِزوا رغباته. بل مُهمّة الحزب أو الدولة هي رفع مستوى خِصَال أكبر عدد ممكن من المواطنين لكي يَتحلّون بأحسن الصِّفات الممكنة، في مجالات الوعي، والمعرفة، والانتاج، والتضامن.

مهمّة الحزب أو الدولة هي تكوين وتأهيل أكبر عدد ممكن من المواطنين لكي يُصبحوا في مستوى الزعامة، أي لكي يُصبحوا نقيض الزعيم.

هل المجتمع يحتاج إلى زعماء ؟ هل المواطنون هم بمثابة مكفوفين يحتاجون إلى مُبْصِر يُوَجّهُهم ؟ لا، ليس بالضرورة. ولو أن الأفراد يتفاوتون في الأدوار التي يقومون بها. إن انتشار الجهل هو الذي قد يُبَرّر الحاجة إلى زعيم. بينما الإنتشار الديمقراطي للمعرفة يمكن أن يُحَوّل كل مُواطن إلى زعيم لنفسه. ما يحتاجه المجتمع أكثر، هو أن يَعِيّ كل مواطن منه، أنه لا يساوي شيئا خارج جماعته أو مجتمعه. يجب أن يَعِيّ جَيّدا كل مواطن عُيُوبه ونقط ضعف، وأن يُدرك في نفس الوقت قُدُراته وطاقاته. ويلزمه أن يعترف بذلك عَلَنًا.

وما يحتاجه المجتمع أيضا هو أن يكتسب كل مواطن منهجا جدليا في مجالات التفكير، والإنتاج ، والاستمتاع بالحياة. يلزم أن يُدرك كل مواطن أنه لا يمكن أن يعيش أو أن يحيى إلا من خلال التعاون والتضامن فيما بين كل مُكَوّنات المجتمع. ويحتاج الشعب إلى تنظيم أفراده، بهدف إحداث تنسيق فعّال فيما بينهم. ويحتاج المواطن، وكذلك المجتمع، إلى العقل، أكثر مِمّا يحتاج إلى الإيديولوجية. العقلانية هي المنهجية التي يمكن أن تحمي الانسان من الانحراف أو من الاستلاب. ولو أن العقل يظل هو نفسه قابلا للخَرف، أو للهذيان، أو للضلال. بينما غير العقل يُؤدّي حتمًا إلى الضَّياع.

ويُستحسن الإستفادة من دروس الثورات الكبرى أو الرائدة (مثل ثورة فرنسا في 1789، وثورة روسيا في 1917، وثورة الصين في 1945، إلى آخره). وبعضها يُؤَكّد على مباديء بسيطة وهامّة. نَذْكُر من بينها بالمباديء التالية : سواءا داخل الحزب أم داخل الدولة، يجب العمل بأسلوب المراقبة المتبادلة (فيما بين مجمل المواطنين)، وكذلك بأسلوب المحاسبة المتبادلة. وقد يكون النقد المتبادل (فيما بين المواطنين) أكثر إفادة من الزعيم.

وكل عضو أو مسئول في الحزب ينبغي أن يخضع لمحاسبة المواطنين، ولو لم يكن هؤلاء المواطنون أعضاء في الحزب. بل يحقّ للجماهير أن تُطالب بسحب العضوية من أي عضو في الحزب إذا اعتبرت هذه الجماهير أن هذا العضو غير خَلِيق بهذه العضوية. لأنه يُفْتَرَض في الحزب أن يكون في خِدمة الجماهير، وليس ضدّها. (وما قُلناه هنا في حالة الحزب، يمكن أن نقول مثله في حالة الدولة).

كما يُستحسن تقنين إمكانية سحب المسؤولية، من أي مسئول كان (سواء في الحزب، أم في الدولة)، إذا طالب الشعب بذلك. وقد قال ماوو تسي تونغ : "لا يَصحّ، ولا يُقبل، أن تبقى الجماعة القائدة بدون تغيير، في بداية معركة كبيرة، وفي وسطها، وكذلك في نهايتها" (ذُكِرت هذه المقولة في "دفتر يانان"، العدد 4، 1977). فما بالك ببعض الأفراد الذين يَتَشَبّثُون دائما بالبقاء في مواقع المسؤولية، على مدى الحياة، رغم تحمّلهم مسؤولية قيادة عدّة معارك كبرى، مُتَوَالِيّة، وفاشلة !

وبمناسبة عقد أي مؤتمر وطني، أو إقليمي، للحزب، يُستحسن أن نستفيد من هذه المناسبة لكي نُحدث تغييرا دوريا في الهيئات التنظيمية المسئولة، مع إمكانية الحفاظ في كل مرّة على نسبة قليلة من الأعضاء القدامى في هذه الهيئات. ثم نرجع لتغييرها هي بدورها في المرات اللاحقة. وكان الحزب الشيوعي بالصين (في عهد ماوو تسي تونغ) يعمل بأسلوب "الثلث" عند تكوين مُختلف هيئات الحزب المسئولة. حيث كان يحرص، قدر الإمكان، على أن تتكوّن كل هيئة مسئولة من ثلث من الأفراد المُسِنّين، وثلث من مُتَوَسّطي السن، وثلث من الشبان.أو يَحرص على أن تتكوّن كل هيئة مسئولة من ثلث من الأفرد الخُبَراء أو المُجرّبين، وثلث من متوسطي التجربة، وثلث من المناضلين المُبْتَدئين. والهدف من ذلك هو التكامل، وتبادل الاستفادة، وتكوين الأطر والأَجيال القادمة. كما أن هذا الإجراء يدخل ضمن أسلوب معالجة التناقض بين العمل القيادي والعمل القاعدي.

وحينما تنسب تقارير الحزب أو دعايته الإنجازات إلى أفراد، أو إلى زعيم، وليس إلى جماعات، فإنها تُهَيّيء السبيل إلى تنامي الزعامية. وحينما يُقدم الحزب الثوري على تنصيب زعيم له، على شكل "رئيس الحزب"، أو "كاتبه العام"، فإن هذا التّعيين يتناقض مع مبدأ "جماعية القيادة، وفردية المسئولية". وقد يؤدّي ذلك إلى فردية القيادة، أو إلى تركيز المسؤوليات الأساسية بين يدي الزعيم وحاشيته. لذا فإن تقنين حذف وظيفة "رئيس الحزب"، ولو كانت على شكل "كاتبه العام"، قد تُساعد على تلافي السقوط في أسلوب الزعامية.

كل هذه العناصر تُدعم إيجابية تغليب أهمية الجماعة، بالمقارنة مع دور الفرد، ولو كان هذا الفرد زعيما ذي خِصال مُعتبرة.

عبد الرحمان النوضة

(حُرّر هذه النص لأول مرة في ماي 1981، وأعيدت كتابته في ماي 2012).

في المركزية الديمقراطية

أولا: المركزية الديمقراطية هي تقنين وتنظيم العلاقات فيما بين الأفراد، وفيما بين الإطارات التنظيمية داخل منظمة (أو حزب) ثورية معينة، وكذلك للعلاقة فيما بينها وبين قواعدها التنظيمية وكذلك مع عموم الجماهير. والمركزية الديمقراطية هي السبيل الثوري لمعالجة التناقضات وسط المنظمة (أو الحزب)، وفيما بينها وبين قواعدها وكذلك مع عموم الجماهير.

وحينما تصل الخلافات السياسية داخل نفس المنظمة (أو نفس الحزب) مستوى يهدد مصير الثورة، وحينما تُحسم في النهاية الصراع السياسي المنظم (في مؤتمر مثلا) لصالح الخط السياسي أو لصالح الإتجاه السياسي الذي يُعتبر منافيا للثورة أو معرقلا لمسيرتها، إذ ذاك قد يكون من الصحيح التفكير في الإنسحاب أو الإنشقاق. كما أن الصحيح قد يكون هو الانضباط كأقلية والاستمرار في خوض الصراع من داخل المنظمة (أو الحزب). ولكنه سيكون من الخطأ الفادح التفكير عند ظهور أي خلاف جدّي داخل المنظمة (أو الحزب) في الانسحاب أو الإنشقاق. فالإنسحاب أو الإنشقاق وتأسيس منظمة (أو حزب) جديد هروبا من بعض الخلافات قد يؤدي الى الاصطدام من جديد بنفس الخلافات في المنظمة (أو الحزب) الجديد.

عن التناقضات كامنة في كل شيء . والمنظمة (أو الحزب) هي وحدة متناقضة . ومن الموضوعي أن تظهر باستمرار آراء متخالفة داخل نفس المنظمة (أو الحزب) وذلك مهما كانت هذه المنظمة ثورية أو شيوعية. ونهج المركزية الديمقراطية هو بالضبط النهج الذي يُمكّن الثوريين من مواصلة العمل الثوري الموحد والمنظم ، على أكبر نطاق واسع ، وفي مجمل الميادين ، بالرغم من وجود تلك التناقضات والخلافات الموضوعية وسطهم . بل إن نهج المركزية الديمقراطية يمكن من توظيف تلك التناقضات والخلافات الموضوعية بهدف تنظيم وبثّ الحيوية السياسية داخل المنظمة (أو الحزب) ، وبهدف إبقاء مستوى اليقظة السياسية داخل المنظمة عاليا ، وبهدف تنظيم الصراع السياسي الضروري لتعميق الخط السياسي وجعله أكثر صحة وملائمة للواقع الملموس ، وذلك دون التوقف ولو لحظة واحدة عن مواصلة المنظمة (أو الحزب) للعمل الثوري المنظم والموحد .

والبنود الأساسية للمركزية الديمقراطية هي :

1- اعتماد الانتخابات من أسفل الى أعلى عند تشكيل الهيئات القيادية ،

2 - جماعية القيادة وفردية المسؤولية ،

3 - انضباط الأقلية للأغلبية ،

4 - انضباط الهيئات الدنيا للهيئات العليا ،

5 - ممارسة المراقبة الجماعية والمحاسبة الجماعية والنقد والنقد الذاتي ،

6 - الإنطلاق من الجماهير بهدف العودة إليها .

وكلما أُخِلّ خلال مدة طويلة نسبيا بأحد هذه البنود الأساسية ، حصل انحراف سياسي إما نحو البيروقراطية ، وإما نحو الفوضى والإنحلال .

وقد أكد ماو تسي تونغ في 1962 على ما سبق له أن طرحه في 1957 ، وهو أنه : « يجب خلق وضع سياسي تجمع بين المركزية والديمقراطية ، بين الانضباط والحرية ، بين الإرادة الموحدة والرضى الشخصي والحيوية والنشاط . يجب أن يكون هذا الوضع السياسي سائدا

داخل الحزب وخارجه ». وأضاف: « لا يمكن أن تكون المركزية كحيمة بدون الديمقراطية، لأن الآراء تختلف، والأفكار متباينة ... ما هي المركزية؟ هي أولا وقبل كل شيء مركزة الآراء الصحيحة. وعلى هذا الأساس يتم توحيد الآراء والسياسات والخطط والتوجيهات والأفعال » (ماوو، خطاب في اجتماع العمل الموسع الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، يناير 1962).

وإذا كانت العلاقات التنظيمية داخل عموم الحركة الماركسية - اللينينية بالمغرب خلال التجربة الماضية تتسم ببعض الأخطاء والأساليب البرجوازية مثل الفوقية والبيروقراطية، فإنه لا يصح أن نستنتج من ذلك أن المركزية الديمقراطية مستحيلة التحقيق (كما فعل البعض). وإذا كان الكادحون عموما والعمال خصوصا مؤهلين موضوعيا لتفهم ولتقبل منهج المركزية الديمقراطية، فإن المركزية الديمقراطية ليست بنهج فطري لدى العمال، ولا بنهج مستحيل المنال على المناضلين الثوريين غير العمال. ولا يصح اختصار مسألة المركزية الديمقراطية في صورة شيء معين، إما أننا نكتسبه بشكل تام ونهائي، وإما أننا نفتقده بشكل تام ونهائي. بل المركزية الديمقراطية هي تعامل ثوري مركزي وديمقراطي يتطلب لكي يتحقق ولو بدرجة ضعيفة خوض جميع الأطراف المعنية لمجهود ولنضال متواصل. وكلما توقف هذا النضال، توقف ذلك التعامل الثوري المركزي الديمقراطي. وذلك سواء تعلق الأمر بعمال شيوعيين، أو بمثقفين شيوعيين غير عمال. وسيبقى عمل المناضلين الثوريين والمثقفين الثوريين قاصرا وعاجزا ما داموا لم يعملوا على المساهمة الفعالة في تنظيم إندماج الماركسية اللينينية بالحركة العمالية أساسا. والأطروحات المثالية أو الغوغية التي تنادي بالذهاب الى الطبقة العاملة بدون عامل الوحدة التنظيمية، أو الأطروحات العفوية التي تطابق بشكل مجرد بين الماركسية اللينينية والحركة العمالية، أو الأطروحات الانتهازية التي لا تهتم بالطبقة العاملة سوى بهدف كسب إمتدادات عمالية لها تضغط بها وتتاجر بها، كلها تؤدي عمليا الى عرقلة وتأخير بناء الحزب المستقل

للطبقة العاملة : حزب البروليتاريا الشيوعي.

ويمكن أن نقول أن العلاقات التنظيمية والتعامل التنظيمي داخل أية منظمة (أو حزب) ، بما فيها المنظمات والأحزاب الشيوعية ، ولو إبّان كونها ثورية ابروليتارية وغير تحريفية ، لم تكن في أية فترة تاريخية صحية مائة في المائة ومرضية مائة في المائة بالنسبة لجميع أعضائها. بل كان دائما ، من هذا الطرف أو ذاك ، توجّه إلى انتقادات إما بدرجة وإما بأخرى ، إما علنيا وإما ضمنيا ، تجاه نوعية التعامل التنظيمي فيما بينهم داخل نفس الإطار التنظيمي ، أو بين إطار أدنى وإطار أعلى ، وذلك عن خطأ وإما عن صحة . وما دامت الطبقات الاجتماعية متواجدة ، وما دام الصراع الطبقي قائما ، فإن العلاقات التنظيمية داخل أية منظمة سياسية ستكون بالضرورة متناقضة ومحشوة في جزء هام منها بامتدادات محددة من الصراع الطبقي القائم . الشيء الذي لا يعني دائما بأن كل التناقضات التي تبرز داخل منظمة محددة هي تناقضات ذات نفس الطبيعة ونفس المضمون الطبقيين اللذين للتناقضات الطبقية المباشرة في المجتمع . فسيكون من المثالي الاعتقاد بأن تقنين العلاقات التنظيمية والاتفاق على هذا التقنين سيكونان كافيين لضبط هذه العلاقات التنظيمية ، أو كافيين لضمان المركزية وكذلك لضمان الديمقراطية . فعندما يكون مجموع الأعضاء المعنيين غير ديمقراطيين ، لا حاجة في هذه الحالة لمحاولة إرجاعهم ديمقراطيين عن طريق سن قوانين ديمقراطية لتحكم العلاقات فيما بينهم . فليست القوانين الديمقراطية هي التي تخلق العلاقات الديمقراطية . وعندما يكون الأفراد المعنيين ديمقراطيين ، فإن القوانين الديمقراطية تأتي لترجمة ديمقراطيتهم .

ما الذي يجعل الناس يتعاملون بشكل ديمقراطي داخل منظمة (أو حزب) معينة أو في مجتمع ما ؟ هل إرادتهم ؟ هل القوانين الموضوعة ؟ ... إن الأرضية المادية الأساسية التي تجعل هؤلاء يتعاملون بشكل ديمقراطي هي أساسا مواقعهم الطبقية ، ومصالحهم الراهنة ، ومطامحهم وموازين القوى الطبقية والسياسية ، وبشكل عام درجة

حدة التناقضات الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية التي تحكمهم.
لهذا فالديمقراطية مسألة نضال متواصل من أجل دمقرطة العلاقات وتقويمها وتثويرها باستمرار.

هل يصح أن نفكر بعد هذا أن الديمقراطية ليست سوى مجرد أكذوبة مستحيلة التحقيق ؟ إذا تصورنا أن الديمقراطية هي تلك الحرية المثالية ، وإذا تصورنا أنها ستحقق بشكل نهائي ودائم عن طريق "عملية" محددة خاصة يجب اكتشافها ، فإن هذه الديمقراطية فعلا أكذوبة مستحيلة التحقيق . أما اذا اعتبرنا أن الديمقراطية هي ذلك النوع من ميزان القوى الغير قار ، وذلك النوع من العلاقات التي تتمكن عبرها أوسع القواعد التنظيمية (في حالة المنظمة أو الحزب) أو أوسع الجماهير الكادحة الشعبية (في حالة المجتمع) من المساهمة الفعالة والحاسمة في تحديد مصيرها وتحقيق مطامحها القريبة والبعيدة ، فإن هذه الديمقراطية ممكنة وضرورية ، وكسبها يتطلب نضالا ثوريا متواصلا .

فالديمقراطية تتجسد في التعامل وفي العلاقات التي تسمح وتضمن باستمرار "الانطلاق من الجماهير بهدف العودة إليها" . والديمقراطية في المجتمع ، في العمق ، هي الثورة المتواصلة . ولكن الديمقراطية وحدها ، بدون المركزية ، تتحول إلى نوع من الإخلال والفوضى ، تكون الطاقات ضمنها مشتتة وعاجزة . كما أن المركزية وحدها ، بدون ديمقراطية ، تتحول الى نوع من البيروقراطية والجمود ، تكون الطاقات الثورية ضمنها مخنوقة . فالحل إذن هو المركزية - الديمقراطية ، كوحدة متناقضة بين المركزية والديمقراطية .

ولكي يكون التعامل التنظيمي والعلاقات التنظيمية صحيحة في جانبها الرئيسي ، يجب على جميع الأعضاء بذل مجهود واع ومتواصل من أجل إبقاء هذه العلاقات في حدود مركزية ديمقراطية . وكلما بدأت بعض الأخطاء تظهر خلال التعامل التنظيمي ، يجب النضال - طبعا بأساليب رفاقية وبناءة - من أجل إبراز هذه الأخطاء وتوقيفها. وبشكل عام ، عندما تكون المنظمة (أو الحزب) تمارس خطا سياسيا

ثوريا صحيحا تجعلها في تفاعل عضوي وفي تجاوب سياسي مع الجماهير الأساسية ، فإن العلاقات داخلها تكون على العموم صحيحة، ويكون من السهل تصحيح ما ظهر فيها من أخطاء. لكن عندما تكون هذه المنظمة (أو الحزب) داخلة في انحراف سياسي ، ومتقوقعة على نفسها ، أو متجهة نحو طبقة غير ثورية ، فإن التعامل التنظيمي داخلها سرعان ما يصبح متميزا بالبيروقراطية أو بالتعسف ، ويكون من الصعب تصحيح ما ظهر فيها من أخطاء.

وعندما تريد المنظمة (أو الحزب) حسم مواقفها بشكل مركزي ديمقراطي في قضايا أساسية في الخط السياسي ، يجب الحرص على عدم السقوط في اختصار المركزية الديمقراطية. فلا يصح اختصار المركزية الديمقراطية في قاعدة "السكوت علامة الرضى". فسكوت القواعد على تكتيك أو على برنامج مقترحين لا يعني بالضرورة تبنيها لذلك التكتيك أو لذلك البرنامج. وبلورة قيادة المنظمة (أو الحزب) لقناعتها في تكتيك أو برنامج معين لا يصح أن تشكل بديلا عن بلورة قواعد المنظمة (أو الحزب) لقناعتها في ذلك التكتيك أو البرنامج. كما لا يصح حصر دور القواعد في المصادقة وفي التطبيق. فالمواقف التي تبلورها وتحسمها قيادة المنظمة (أو الحزب) في غيبة عن مشاركة القواعد، تبقى في الغالب ناقصة ، وحيدة الجانب، أو خاطئة. واستيعابها وتطبيقها من طرف القواعد يكون هو الآخر في هذه الحالة ضعيفا أو خاطئا. كما لا يصح عند محاولة حسم المواقف الأساسية في الخط السياسي اختصار المركزية الديمقراطية في تعميم ونقاش وثيقة طويلة ومعقدة تختلط فيها القضايا الفكرية بالقضايا العملية ، والقضايا المستعجلة بالقضايا غير المستعجلة. حيث على عكس الدراسات والأرضيات المطروحة لتعميق النقاش أو للدعاية أو للإقناع والاقتناع، فإن مشاريع القرارات والاختيارات يجب أن تكون عند محاولة حسمها موجزة ، مركزة ، عملية وواضحة للجميع.

ما معنى الإنطلاق من الجماهير؟ وكيف ننجز مركزة أفكار

الجماهير؟ يقول ماوو: «فيما يخص العمل الملموس للحزب في جميع جوانبه، كل المبادرات تنبع بالضرورة من الجماهير وتعود الى الجماهير». وهذا يعني: «خذوا الأفكار (مشتتة وغير منهجة) من الجماهير، وركزوها (وأدرسوها بهدف تنظيمها ومنهجتها)، ثم توجهوا بعد ذلك الى الجماهير لاقتراح وشرح هذه الأفكار حتى تتقبلها الجماهير وتتبناها، وتترجمها إلى عمل، وتمتحنها بالضبط في هذه الأعمال، ثم ركزوا من جديد أفكار الجماهير، وعدوا مرة أخرى الى الجماهير لكي تتابر في هذه الأفكار وتطبقها. وهكذا دواليك، دائما وأبدا في دائرة حلزونية بدون نهاية، تصبح الأفكار أكثر صحة، أكثر حيوية، وأكثر غنى في كل مرة».

تجب القيام بتقييمات دورية لعمل مختلف الأعضاء والإطارات التنظيمية. إن مهمة انجاز تقييمات دورية للتجارب القريبة والبعيدة مهمة ذات أهمية كبيرة. لأنها هي التي تمكن من فهم الواقع القائم، وتصحيح فعلنا فيه، وتقوية تحكمنا فيه.

إن العمل الجماعي هو أعلى مستوى من العمل الفردي. والعمل المنظم أعلى مستوى من العمل المشتت. لكنه سيكون من الوهم أن نعتقد أننا نقوم بعمل جماعي لمجرد أننا نكون مجموعة. فلكي يكون العمل عملا جماعيا منظما، يجب اعتماد المركزية الديمقراطية، وتنظيم التقييمات الجماعية الدورية للأعمال الفردية والجماعية، وممارسة المراقبة الجماعية والمحاسبة الجماعية، واعتبار المسؤوليات التنظيمية قابلة للسحب من أصحابها، وذلك كلما أقرّ التقييم النقدي الجماعي والمنظم على خطأ ممارسة صاحبها، وعلى ضرورة سحب تلك المسؤوليات منه. ويجب اعتماد الانتخاب عند توزيع المسؤوليات بدل اعتماد التعيين من فوق. وإذا كان العمل الجماعي المنظم متفوقا كيفيا على العمل الفردي، فإنه لا يصح المبالغة في أهمية هذا العمل الجماعي إلى درجة محاولة إلغاء المبادرات والأعمال الفردية. فمن الخطأ الاعتقاد (سواء علنيا ام لضمنيا) بأن المنظمة (أو الحزب) هي نفي للفرد. (كما أنه من الخطأ الإعتقاد

بأن وجود الطبقة ينفي وجود الفرد). إن تحرير الشعب وتحرير الطبقات المستغلة والمقهورة، رهين كذلك بتحرير الفرد، وبتنمية قدراته، وتفجير طاقاته الثورية. والتناقض داخل المنظمة أو الحزب بين العمل الفردي والعمل الجماعي سيبقى قائما ما دام يوجد أفراد يكونون تلك المنظمة أو ذلك الحزب. لكن هذا التناقض ليس بالضرورة عدائيا أو معرقلا، وهو يظل في تطور متواصل. وأسلوب تحرير الطاقات الثورية الفردية، وتشجيع المبادرات الثورية الفردية الخلاقة، بالإضافة إلى تنظيم العمل الجماعي وضبطه، هو أسلوب ضروري نظرا لتكامل وتفاعل الأعمال الجماعية والفردية.

وعلى العموم تجب الانتباه على الأقل إلى أربعة تناقضات في المنظمة (أو الحزب). التناقض بين القيادة والقاعدة، التناقض داخل القيادة، التناقض وسط القاعدة، التناقض بين المنظمة والجماهير. وتتخذ هذه التناقضات حسب الظروف أشكالا ومضامين وأحجاما متقاربة أو مختلفة. ومحركها يبقى على العموم هو الصراع السياسي الدائر في المنظمة (أو الحزب) المعنية، في ارتباط بالصراع الطبقي الدائر على الصعيد الوطني والعالمي.

والديمقراطية الثورية داخل المنظمة (أو الحزب) تستوجب استبدال الأعضاء المسؤولين والقادة مثلا بعد مرور كل سنتين أو كل خمسة سنوات. فمن علامات انحلال المنظمة (أو الحزب) استمرار الأعضاء المسؤولين القدامى في نفس المواقع التنظيمية خلال مدد طويلة. الشيء الذي ينمي داخل المنظمة (أو الحزب) الزعامية، والفئوية، والاتكالية على الزعماء، والبيروقراطية، إلى آخره... وكل هذه الانحرافات تتنافى مع المركزية الديمقراطية. فكأن الكفاءات الثورية في المنظمة (أو الحزب) في هذه الحالة تنحصر في المسؤولين القدامى وحدهم.

وللمساهمة في وقاية المنظمة من الانحلال والانحراف، يجب الإنتباه الى بعض التناقضات فيما بين المواقع التنظيمية لمختلف أعضاء المنظمة (أو الحزب)، مثل التناقض بين العمل الفكري والعمل اليدوي، بين العمل في المدينة والعمل في البادية، بين المسؤوليات المركزية والمسؤوليات القاعدية.

والحل لمنع هذه المتناقضات من التفاقم هو تنظيم الدورية بين مختلف هذه المواقع التنظيمية ، مع اعتماد الانتخاب بدل التعيين عند توزيع هذه المواقع والمسؤوليات .

إن عموم الأحزاب الشيوعية ، (وأحيانا كذلك غير الشيوعية)، كانوا بعد الاستيلاء على السلطة يسجلون في بعض الحالات في قوانينهم الداخلية قانون ضرورة خضوع وانضباط المنظمات الجماهيرية (مثل النقابات أوغيرها...) للحزب أو لقيادته . وهذا مثلا ما جعل البعض يطرح كذلك أن علاقة الحزب الشيوعي بالجماهير يجب أن تحكمها المركزية الديمقراطية . لكن التجربة في الإتحاد السوفياتي وفي الصين الشعبية وغيرهما من البلدان المسماة "بالإشتراكية" ، (بما فيها كذلك أحداث بولندا خلال 1980)، تبين خطأ ذلك القانون . وان مثل ذلك القانون ساهم في نمو التحريفية . من جهة أولى لأن ذلك القانون إنما يستغل بعد انحراف الحزب لفرض الخضوع والتبعية على الجماهير الواسعة المنظمة في تلك التنظيمات الجماهيرية ، أولفرض السكون على حركتها الثورية . ومن جهة ثانية ، لأن الدور القيادي الذي يطمح الحزب إلى القيام به ، يجب أن يستحقه هذا الحزب بفضل موقفه لممارسة ثورية طليعية فعلا . ويجب أن يكتسبه بفضل تجسيده فعلا لتنظيم الطلائع الثورية المناضلة من طبقات الشعب الأساسية من عمال وفلاحين . فكلما كان الحزب فعلا ثوريا وطليعيا ، متجذرا ومندمجا بأوسع الجماهير الكادحة ، فإنه سيكون قائما بدور قيادي تجاه الشعب عموما ، وتجاه التنظيمات الجماهيرية خصوصا . ولن يحتاج آنذاك إلى منحه ذلك الدور القيادي باسم القانون . أما إذا أصبح الحزب منحرفا ومتعاليا على الجماهير ، بيروقراطيا ومتبرجزا ، فإنه لن يكون آنذاك قائما بالدور القيادي الثوري ، ولن يستطيع القانون أن يمنحه ذلك الدور القيادي الثوري . والإصرار في هذه الحالة في محاولة في فرض خضوع وانضباط التنظيمات الجماهيرية للحزب تتحول إلى ممارسة السيطرة والإضطهاد على الجماهير المنظمة في هذه التنظيمات الجماهيرية . لذا لا تصح محاولة فرض خضوع وانضباط التنظيمات الجماهيرية للحزب . ولا يصح أيضا أن نطرح أن علاقة الحزب بالتنظيمات الجماهيرية (أو بالجماهير عموما)

يجب أن تحكمها المركزية الديمقراطية . فالمركزية الديمقراطية هي المقننة والمنظمة أساسا للعلاقات داخل الحزب ، حيث من بين بنودها الأساسية خضوع الأقلية للأغلبية ، وانضباط الجميع للقيادة . بينما التنظيمات الجماهيرية المرتبطة بالحزب غير ملزمة بالانضباط للحزب أو لقيادته. ولكن هذا الأمر يجب أن لا يلغي ضرورة بلورة الحزب لعلاقات نضالية ديمقراطية بالتنظيمات الجماهيرية ، وضرورة مركزة الحزب لأفكار الجماهير فيها ، وتطبيقه فيها لمبدأ « الانطلاق من الجماهير بهدف العودة إليها » . ولا شيء يمنع بعض أعضاء الحزب من المشاركة في التنظيمات الجماهيرية . بل ذلك من حقه ومن واجبه . أما العلاقات داخل التنظيمات الجماهيرية ، فإنها تختلف نسبيا عن العلاقات داخل الحزب الشيوعي ، المتميزة مثلا بالإنضباط الصارم ، والتفاني في تطبيق القرارات المركزية . وبالرغم من ذلك ، فلا مفر من بناء العلاقات داخل التنظيمات الجماهيرية على درجة أو أخرى من نفس البنود الأساسية للمركزية الديمقراطية (السنة العمددة أعلاه) . حيث أن كل عمل جماعي منظم لابد له من احتماد الانتخاب عند تعيين الممثلين والقادة وعند حسم القرارات الأساسية ، ولا بد له من خضوع الأقلية للأغلبية ، ومن ممارسة المراقبة والمحاسبة والنقد والنقد الذاتي ، ومن نهج مبدأ الانطلاق من الجماهير بهدف العودة إليها ، إلى آخره .

ويطرح مشكل مماثل في العلاقة بين المنظمة (أو الحزب) ، والإطارات التنظيمية التي كانت تسمى في تجربة الحركة الماركسية اللينينية بالمغرب ب " الإطارات الشبه- جماهيرية " ، وهي الإطارات التنظيمية الوسطى بين المنظمة (أو الحزب) وبين الجماهير الواسعة غير المنظمة (أو الحزب) . وهي مرتبطة بالمنظمة (أو الحزب) ، وليست داخله . إذ أن أعضائها مرتبطون بالمنظمة (أو الحزب) وليسوا أعضاء فيها . وطبيعة هذه الاطارات التنظيمية الوسطى تجعل أعضائها لا يتمتعون بكل الحقوق (لا يطلعون مثلا على كل الحياة التنظيمية والسياسية الداخلية ولا يشاركون في التصويتات الداخلية للمنظمة أو للحزب) ، ولا يطالبون بجميع الواجبات (لا يلتزمون مثلا بالإنضباط اللامشروط للمنظمة (أو الحزب) ولقيادتها) . وتختلف الإطارات التنظيمية الوسطى عن الاطارات والأفراد المرشحين للحصول على العضوية في المنظمة (أو الحزب) .

لأن هؤلاء (أي المرشحين) يعملون من داخل المنظمة (أو الحزب)، ويطالبون بجميع الواجبات، دون التمتع بجميع الحقوق (حيث لا يرشحون أنفسهم و لا يصوتون خلال مدة الترشيح). وقد كان على العموم تعامل فصائل الحركة الماركسية اللينينية بالمغرب مع الإطارات التنظيمية الوسطى غير سديد حيث كانت العلاقة التنظيمية بالإطارات الوسطى مركزية دون أن تكون في نفس الوقت ديمقراطية. فعلاقة المنظمة (أو الحزب) بالإطارات التنظيمية الوسطى المرتبطة بها، يجب أن تحكمها أساسا الديمقراطية، والتعامل الثوري المبني على الإقناع والإقتناع، أما الإنضباط للمنظمة (أو الحزب) فإنه محبذ ولكنه غير إجباري.

ثانيا : الصراع السياسي. إن للصراع السياسي الديمقراطي الرفاقي والمنظم دور هام في تقويم وتثوير المنظمة (أو الحزب) الثورية بشكل متواصل.

ومحرك التاريخ هو الصراع الطبقي الدائر في التشكيلة الاجتماعية في ارتباط بالصراع الطبقي على الصعيد العالمي.

فالصراع الطبقي تخترق كل شيء في المجتمع، بما في ذلك المنظمة أو الحزب مهما كان ثوريا أو موحدا. والتناقضات كامنة في كل شيء بما فيه المنظمة أو الحزب الثوري الثوري. وهذه التناقضات تعتد أساسا من التناقضات الطبقية القائمة في المجتمع.

والمنظمة (أو الحزب) الثورية قادرة على إبراز عمق وطبيعة التناقضات الكامنة فيها، (بعدما إنبنت على أساس تحديد التناقضات القائمة في المجتمع وعلى برنامج لحلها)، وقادرة على معالجتها بأساليب ثورية، وعلى بلورة الحلول الثورية الصحيحة لها. وهذا النهج يجب أن يمكنها في كل مرة من خلال تناول التناقضات داخلها، من بناء وحدة سياسية وتنظيمية من مستوى أعلى من الوحدة السياسية والتنظيمية السابقة لها.

والمنظمة (أو الحزب) الثورية التي تخاف أو تتهرب من تنظيم وتعميم وتعميق وحسم الصراع السياسي داخلها، تسقط لا محالة في إحدى منزلقات الانحراف السياسي. فيسود فيها الجمود السياسي والبيروقراطية والتعالي على

الجماهير. لكن المنظمة (أو الحزب) الثورية التي تتحول الى مجرد حلبة للصراع السياسي اللامتناهي، بعيدا عن جماهير العمال والفلاحين، وبعيدا عن الممارسة النضالية الثورية وعن المساهمة الفعلية في تهيئ الثورة وانجازها، سرعان ما تنحرف فتموت. كما أن الصراع السياسي الذي تحركه أساسا المزايدة الذاتية فيما بين الأفراد، يسيئ للمنظمة (أو الحزب) الثورية المعنية، خاصة إذا كان ذلك الصراع على حساب النضال الثوري.

ان تنظيم وتعميم الصراع السياسي يتطلب أساسا:

أ) حرص القيادة على عدم النزول على القواعد بخلاصات محسومة ومحكومة وجاهزة في القضايا الأساسية. بل تجب ضمان الذهاب والأياب بين القيادة والقواعد، وذلك بشكل متكرر كلما أمكن ذلك، لتمكين القواعد من المشاركة في تحديد مواقف المنظمة (أو الحزب) وخطها السياسي. ويطرح على القواعد التمسك بالحق في المشاركة في تحديد المواقف الأساسية للمنظمة (أو الحزب). فالمواقف التي تتخذ بشكل فوقي، ودون مشاركة القواعد، تبقى هوقية، وعيبة الجانب، وبالتالي ناقصة في غالب الأحيان. فلا يمكن استيعابها وتطبيقها من طرف القواعد الا أن يكون ضعيفا وهناقصا. واذا كان في بعض القضايا، وفي بعض الظروف، من الممكن ومن الضروري مشاركة القواعد في تحديد المواقف الأساسية، واذا كان من الممكن الذهاب والأياب خلالها بين القيادة والقاعدة، وكذلك بين عموم المنظمة (أو الحزب) وجماهير العمال والفلاحين، فإن هذه المشاركة وهذا الذهاب والأياب غير ممكنين في ظروف أخرى (مثل ظروف الاستعجال) وفي قضايا أخرى (مثل القضايا الأمنية السرية). لهذا فالمطالبة باستمرار باستشارة واتفاق القواعد الواسعة، واشتراط هذا الشرط في جميع القرارات المركزية هي نوع من الديمقراطية المائعة الخاطئة.

ب) التعريف بالتناقضات والخلافات السياسية الأساسية التي تظهر في الإطارات التنظيمية القاعدية وخاصة القيادية، وحث مختلف الإطارات التنظيمية على المشاركة في تحليلها وفرز الصحيح منها عن الخاطئ. وهذا السبيل هو من أحسن السبل لإشعار مختلف الأعضاء بمسؤولياتهم،

ولتمكينهم من تثوير أنفسهم في خضم الصراع السياسي، ولرفع مستواهم النظري ومستوى ممارساتهم النضالية. فكل الأعضاء وكل الأفكار يمكن أن يفيدوا، وذلك سواء بالمثل الحسن الذي يجب الإقتداء به، أم بالمثل السيء الذي يجب تلافيه. والمربّي هو نفسه محتاج للتربية. وإذا كان التعريف بالخلافات الأساسية إيجابيا وضروريا، فإن التعريف بكل الخلافات وتعميمها دون تمييز بين الهام منها وغير الهام، إنما يؤدي في الغالب إلى تدعيم الغموض والارتباك.

ج) حينما تظهر أفكار وممارسات خاطئة ومنحرفة لدى عضو معين، أو لدى إطار تنظيمي معين، لا يصح قمع صاحبها وعزله تنظيميا وذلك بدعوى خطأ ممارسته وبدعوى إمكانية تأثيرها سلبيا على باقي المنظمة (أو الحزب). كما لا يصح أن تبرر تلك الأفكار والممارسات الخاطئة الإجهاز على صاحبها لهرمه كشخص. بل تطرح ضرورة التعريف بالأخطاء بشكل موضوعي ودون تهويل. ويجب طرحها لكي تخاض فيها صراع سياسي واسع وثاقب. وذلك باعتبارها ليس كقضية شخص، ولكن باعتبارها أفكار وممارسات ظهرت لدى عضو معين، كما كان من الممكن أن تظهر لدى عضو آخر في المنظمة (أو الحزب)، أو لدى طبقة أو فئة طبقية معينة في المجتمع. لأن أسسها الطبقية والسياسية والإيديولوجية غير منحصرة على ذلك الشخص المخطيء بقدر ما هي موجودة في بيئة المجتمع. فليس السبيل لتلافيها هو قمع صاحبها، ولكنه العمل على اقتلاع جذورها وتثوير أسسها من كل المنظمة أو الحزب، وكذلك من المجتمع خلال المسيرة الثورية. ولكن اذا كانت الممارسة الخاطئة المعنية خطيرة فعلا، ومتنافية مع المبادئ الثورية للمنظمة (أو للحزب)، ومتنافية مع قانونه الداخلي ومع برنامجه) أو إذا كانت تهدد أمنه، فإنه سيكون من المثالية ومن غير المسؤولية انتظار إطلاع كل المنظمة (أو الحزب) على وقوعها واتفاقه على إجراء تنظيمي معين تجاهها. بل يجب على الفور إتخاذ الإجراءات اللازمة في انتظار التعريف بها وحسمها نهائيا.

تلك هي المتطلبات الأساسية لتنظيم الصراع السياسي في المنظمة (أو الحزب).

ويكتسي الصراع السياسي المنظم، إلى جانب الممارسة الثورية، أهمية كبيرة لأنه يمكّن من تثوير المنظمة (أو الحزب) وأعضائها، ومن وقايتها من بذور الانحراف التي تمدها إليها البيئة الطبقية القائمة. ولأنه يمكّن من استيعاب الصراع الطبقي الشامل الدائر في المجتمع، ومن الفعل فيه بوعي وبمضمون ثوريين. والوضوح في القضايا المتصارع عليها لا يكتسب في غالب الأحيان، إلا بعد خوض الصراع السياسي حولها، وبعد تنظيمه وتعميقه. عند ذلك تنضج شروط فرز خطين رئيسيين متناقضين، ويصبح من الممكن على ضوء النقاش السياسي والصراع السياسي المنظم، وعلى ضوء امتحان الممارسة، فرز الخاطئ منهما عن الصحيح. وإذا ما أصبح الاتجاه السياسي الذي يسود في المنظمة (أو الحزب) بأكمله أو في فرع منها، أو في إطار تنظيمي، هو اتجاه سياسي خاطئ، وجب خوض الصراع السياسي بأساليب رفاقية وبناءة، بهدف نقد وتحليل الأفكار والممارسات الخاطئة والمساهمة في تصحيحها، وبهدف إعادة بناء وحدة سياسية جديدة على أسس أصحّ. وليس الصراع السياسي هو المعارضة السلبية وعرقلة تقدم العمل الجماعي في المنظمة (أو الحزب). إن تقديم الدراسات المعمقة والتحاليل العلمية، وخوض الممارسة الثورية النموذجية، هما الكفيلان بتوفير شروط التصحيح والتقويم. «ففي الممارسة، هي التي يجب أن يثبت فيها الإنسان الحقيقة، يعني الواقع، وقوة وما وراء فكره» (ماركس، في أطروحاته حول فورباخ).

إن المحرّك والمثوّر للمنظمة (أو الحزب) هو الممارسة الثورية، والتجاوب مع أوسع الجماهير الكادحة، وكذلك الصراع السياسي الدائر وسطها في ارتباط بالصراع الطبقي الشامل الدائر على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد العالمي. ومن الأفكار الهامة التي أبرزها ماو وتسي تونغ وتناولها كذلك شارل بطلهايم: «تؤدي أطروحة أولوية الوحدة على التناقض إلى تحويل أطروحة وحدة النظرية الماركسية والحزب

(والتي هي دائما وحدة متناقضة) إلى أطروحة وحدة الإثنين (بدون تناقض فيما بينهما). الشيء الذي يؤدي الى الإعتقاد بأن "الحزب هو بالضرورة على صواب". ويصاحب هذا (الانحراف) "مركزة السلطة النظرية" في قيادة الحزب. وتؤدي في نفس الوقت المطابقة بين الحزب والنظرية الماركسية، إلى جعل الحزب أقل فأقل استماعا لمبادرات الجماهير وأفكارها، بينما هذا الاستماع للجماهير هو شرط أساسي لإغناء النظرية ولتقويم الأخطاء. هكذا تبدأ سيرورة تجعل الحزب، لا يعمل كمربي هو نفسه محتاج إلى التربية، ولكنها تجعله يعمل كسلطة تعطي الأوامر» (من "الصراع الطبقي في الاتحاد السوفياتي"، المجلد 2، ص511، ماصبيرو).

وفي الغالب، لا نرى سوى أن الخط السياسي للمنظمة (أو الحزب) التي نعمل فيها تتضمن مكونات ثورية صحيحة، ونغفل أنه تحتوي أيضا على بذور خاطئة. ومثل ذلك الاعتقاد الخاطئ يساعد على تعميق البذور الخاطئة، وذلك أحيانا إلى درجة أن المركزية الديمقراطية تتحول الى فوقية. فتصبح العديد من المفاهيم والأساليب الخاطئة تنتشر دون أن تصطدم بنقد ثاقب. لكن الطابع الموضوعي لوجود مكونات ثورية صحيحة وكذلك لوجود بذور خاطئة في الخط السياسي لا يصح أن يصبح مبررا للسقوط في التشكيك في كل شيء، أو للسقوط في المراجعة الإرتجالية والتجريبية لكل شيء، بعيدا عن العمل الجماعي المنظم وعن اختبار الممارسة. إن مقياس الثورية هي الممارسة الثورية. وإذا لم تكن لدينا ممارسة ثورية فعلا، فلا يحق لنا أن نغتر فنعتبر أنفسنا "على كل حال ثوريين وطليعيين". ولكي يتنامى استيعابنا للواقع، ولكي يتنامى فعلنا الثوري فيه، يجب أن يستندان (من بين ما يجب أن يستندا عليه) على ممارسة ثورية وغنية، وعلى صراع سياسي واسع وعميق، وعلى تجاوب ثوري عميق مع الجماهير الشعبية.

وإن استغلال المسؤوليات التنظيمية لتغليب وجهة نظر معينة يتعارض مع المركزية الديمقراطية، ويخنق الإطارات التنظيمية

القاعدية ، ويغرقها تدريجيا في التبعية السياسية ، وفي الجمود العقائدي ، ويجعلها في النهاية سهلة الانحراف ، وعاجزة على مقاومة الانحرافات السياسية . وفي القضايا التي تتطلب الاستشارة القاعدية الواسعة ، وخاصة في الوقت الذي تسمح فيه الظروف القائمة بإنجاز هذه الاستشارة ، فإن اللجوء الى الحسم الفوقي ، بدلا من اعتماد الفحص الجماعي المعمق للأحداث والأفكار والخلافات ، سيكون معبرا عن إغفال التناقضات ، أو عن محاولة طمسها أو القفز عليها ، وعن محاولة فرض الوحدة بنهج فوقي . وطمس التناقضات في هذه الحالة ، يصبح يُوهِم مرتكبه أنه يمتلك الحقيقة ، وأنه معصوم من الأخطاء .

يجب تشجيع المناضلين على تعميق مجهودهم الفكري وتشجيعهم على خوض التجارب الجديدة ، وتشجيعهم على التجرؤ على إبداء آرائهم وانتقاداتهم دون التخوف من التعرض للنقد . لأن المركزية الديمقراطية لا تفرض فقط الاستماع للآراء ولإلا نتقادات المعبّر عنها ، بل تحتم كذلك تشجيع الجميع على طرح كل ما يخالج صدورهم من إنتقادات أو تساؤلات . والسبيل لحسم الخلافات هو تنظيم الصراع السياسي الديمقراطي ، الرفاقي والبناء ، وحث الجميع على المشاركة فيه ، من أجل فرز وتغليب الأفكار والمواقف الثورية الصحيحة . ويجب كذلك تشجيع النقاشات السياسية الديمقراطية ، وتشجيع الأعمال والأنشطة السياسية الجماهيرية . وهذا السلوك يشكل شرطا لتعميق سلاح النظرية الثورية .

والمهم ليس هو أن ينتمي إطار تنظيمي معين ، أو أن تنتمي المنظمة (أو الحزب) مواقف ثورية فقط . بل المهم كذلك هو أن تتبناها بأسلوب ديمقراطي صحيح ، وليس بأسلوب الضغط أو المناورة أو ما شابه ذلك . ويجب أن تساهم القواعد في بلورة هذه المواقف الثورية ، وأن تقدم بحماس ووعي واقتناع على إنجازها بنجاح . فالمربي يظل هو نفسه دائما ممتلئا للتربية . والجماهير هي صانعة التاريخ . وهي التي يجب أن تحرر نفسها بنفسها .

وإنه لمن الصعب جدا في غالب الأحيان تجاوز الجوانب الذاتية في الصراع السياسي . هكذا ،، فعوض أن تبرز الصراعات كصراعات تدور

كيف ؟

حول مشاكل مبدئية وحول مشاكل الخط السياسي، تظهر هذه الصراعات عند تشخيصها، كصراعات بين أشخاص يريدون الإستيلاء على مراتب، (وذلك بالرغم من التصريحات التي تقدمها كصراع بين خطين) ...» (ماوو).

ثالثا : <u>مسألة الأخطاء والانحرافات</u> . الجميع يرتكب من وقت لآخر بعض الأخطاء . لكننا نلاحظ داخل نفس المنظمة أو نفس الحزب أن بعض الأعضاء غالبا ما يرتكبون أخطاء متوالية وخطيرة . بينما بعض آخر من الأعضاء لا يرتكبون في غالب الأحيان سوى أخطاء قليلة لا تكتسي أية خطورة . فمن أين تأتي هذه الأخطاء ؟ وما هي أسسها السياسية والطبقية الموضوعية ؟ وما هو سبب تفاوتها من عضو لآخر؟ وما هي علاقة الأخطاء الفردية بالخط السياسي العام للمنظمة أو للحزب الثوري أو الشيوعي المعني ؟

الأخطاء بالنسبة لمناضل أو لمنظمة أو لحزب ثوريين هي الأفكار أو الأساليب أو الممارسات التي تؤدي بنتائجها العملية إلى ضرب بعض المكتسبات الثورية أو إلى عرقلة أو إلى معارضة تقدم المسيرة الثورية الى الامام نحو انجاز مهامها الحاضرة أو المستقبلية .

إن الأخطاء التي تبرز، تترجم وجود وتنامي قوى سياسية برجوازية أو برجوازية صغيرة على شكل مفاهيم وأساليب، وذلك طبعا على حساب تنامي وترسيخ قوى ثورية ابروليتارية نقيضة لها. والسبيل لمعالجة هذه المسألة هو تثوير الممارسة، وخوض الصراع السياسي والإيديولوجي المنظم والبناء، من جهة وسط المنظمة (أو الحزب)، ومن جهة أخرى فيما بين المنظمة والجماهير، وممارسة النقد والنقد الذاتي، الفردي والجماعي . والأرضية الموضوعية التي تحدث وتغذي هذه الأخطاء والانحرافات والصراعات هي امتداد الصراع الطبقي لكل شيء بما فيه المنظمة (أو الحزب) الثورية . والتعبيرات والخلافات والصراعات الحاصلة وسط المنظمة (أو الحزب) الثورية تمتد هي نفسها من، وتلتقي ب، الصراع الطبقي الدائر وطنيا وعالميا . هكذا يتضح أنه لا يكفي محاربة "الاقطاعية" والبرجوازية خارج المنظمة (أو الحزب) الثورية، بل يجب

كذلك مواجهة امتداداتها داخلها . وعليه فالأصح هو أن نعتبر شتى منوعات الانحرافات اليمينية و"اليسارية"، وكذلك المفاهيم والأساليب الخاطئة التي تظهر وسط المنظمة (أو الحزب)، أن نعتبرها كبوادر لقوى برجوازية أو برجوازية صغيرة . فيجب عدم التساهل معها، بل يجب استئصال جذورها، بالصراع السياسي الرفاقي السديد، والنقد البناء، والنقد الذاتي الصريح .

إن سيادة خط سياسي ثوري سديد في منظمة (أو حزب) ثورية معينة، لا يضمن أوتوماتيكيا صحة ممارسة وأفكار كل الأعضاء . وأسباب تفاوت أعضاء المنظمة (أو الحزب) في الممارسات الصحيحة الإيجابية، وفي الممارسات الخاطئة السلبية، هي أن أعضاء هذه المنظمة (أو الحزب) الثورية، يختلفون في مواقعهم الطبقية الأصلية، وفي مواقعهم الطبقية الراهنة، وفي مستوى استيعابهم وإسهامهم في الصراع الطبقي، وفي مدى معاناتهم للتناقضات الطبقية ومدى إحساسهم بها، وفي مدى إرتباطهم العضوي بالطبقات الكادحة، وفي مدى استيعابهم للفكر الثوري، وفي مدى استيعابهم للواقع الملموس، وفي مدى تطبيقهم للفكر الثوري بشكل خلاق على هذا الواقع . هذه الاختلافات والتفاوتات تتجلى في تفاوت إسهامات مختلف الأعضاء وممارساتهم . فالمنظمة (أو الثورية) تتطور، والعضو الفرد نفسه يتطور كذلك، وذلك في ارتباط بتطور الصراع الطبقي . فهو يسير في الخط الثوري أو يبتعد عنه قليلا أو كثيرا خلال ظرف معين، ليعود إليه في ظرف آخر، أو ليخرج عنه نهائيا . وتتجلى أيضا تلك الاختلافات والتفاوتات في الممارسة الجماهيرية للمنظمة (أو للحزب)، وكذلك في الصراع السياسي والايديولوجي الداخلي . وتجعل الصراع السياسي والايديولوجي الدائر وسط المنظمة (أو الحزب) أن الخط السياسي النظري والرسمي هو نفسه وحدة متناقضة في تغيير متواصل . وهذه الوحدة المتناقضة تحمل في طياتها بذور تعميقه وتثويره، كما تحمل بذور تحريفه وتيمينه (أي جعله يمينيا) . والحاسم سواء في ذلك التثوير، أم في ذلك التيمين، هو الصراع الطبقي الشامل، وكذلك الصراع السياسي الدائر وسط المنظمة (أو الحزب) في

ارتباط به . والأعضاء الثوريون في المنظمة (أو في الحزب) هم الذين ينمّون في غالب الأحيان البذور الثورية ، والاعضاء الأقل ثورية يعمقون في غالب الأحيان البذور اليمينية . والأخطاء والانحرافات ليست دائما خارجية عن المنظمة (أو الحزب). بل يمكن أن تنمو بذورها وسطها . و وجودها هو مفعول موضوعي للصراع الطبقي الدائر في المجتمع . ويوجد في الخط السياسي ما هو اليوم صحيح ، لكنه سيصبح في فترة أخرى متجاوزا وخاطئا . والخط السياسي الفعلي لمنظمة (أو حزب) هو مجمل مواقفه وممارساته وليس فقط نصوصه ومراجعه و وثائقه السياسية المركزية .

فالتناقضات موضوعية . وهي كامنة في كل شيء . واحتمالات الانحراف (سواء بالنسبة لفرد أم لمنظمة أم لحزب) عن الخط الثوري ، تبقى دائما ممكنة . والسبيل لتقليصها أو لتلافيها هو اليقظة الثورية المتواصلة لدى عموم المناضلين ، والتفاني في انجاز القرارات والمهام المركزية ، والتفاعل العضوي مع الجماهير الثورية من عمال وفلاحين وغيرهم ، والانطلاق منها بهدف العودة إليها ، والتعامل بأسلوب نقدي مع كل شيء ، ورصد الأخطاء بكل أنواعها ومستوياتها ، ولو أنها ما تزال جنينية ، وخوض الصراع السياسي والإيديولوجي الديمقراطي الثوري المنظم والبناء ، ونهج المراقبة الجماعية والمحاسبة الجماعية ، وممارسة النقد الرفاقي البناء ، والنقد الذاتي الصريح . هذا النهج يمكّن من إمساك التناقضات ، وبلورة الحلول الثورية لها ، ويساعد على توفير شروط التقويم والتطوير والبلترة .

عبد الرحمان النوضة

(مرر لأول مرة في دسمبر 1978 ،

وأعيد تحريره مرارا ، آخرها في نونبر 1980)

التوازنات الأساسية في التكتيك الثوري

ظهرت في المدة الأخيرة في أوساط الحركة الماركسية اللينينية بعض الأطروحات السياسية، تدعي لنفسها أنها ثورية أو بروليتارية. ومن أبرزها أطروحة «حل التنظيمات الماركسية اللينينية»، وأطروحة «الإلتحاق بالأحزاب الوطنية الإصلاحية». وكل أطروحة منها، إما أنها تنبني على تكتيك غير معلن، وإما أنها تفتقد لأي تكتيك علمي وجدي. والهدف من هذا النص ليس هو التعرّض بشكل مباشر لهذه الأطروحات، ولكنه تناول موضوع التكتيك الثوري، ليس بهدف اقتراح خطة تكتيكية إضافية، ولكن على الخصوص بهدف تحديد التوازنات الأساسية العملية التي بدونها لا يمكن لأي تكتيك في البلاد أن يكون ثوريا، صحيحا وفعالا. وهذه التوازنات الأساسية ليست ابتكارا جديدا، بقدر ما هي منهجة للإختيارات الأساسية وسط الحركة الماركسية اللينينية بالبلاد، مع تصحيح البعض منها، وإضافة أخرى جديدة لها.

1 - على مستوى التوجه نحو الطبقات الاجتماعية

المهمة الرئيسية في الفترة الحالية بالنسبة للثوريين الماركسيين اللينينيين، هي بناء منظمة شيوعية، صامدة، مكافحة ومتجذرة أساسا في العمال والفلاحين. ولا نجاز قفزة نوعية في التجربة النضالية الحالية والمقبلة بالمقارنة مع التجربة الماضية، يجب تطبيق الشعار الخماسي «التقييم، والتقويم، والتثوير، والتنظيم والبلترة».

والتنظيم الثوري المحكم ضرورة قصوى، باعتبار التنظيم الثوري هو صلة الوصل بين النظرية الثورية والممارسة الثورية. والهدف ليس هو بناء منظمة كهدف في حد ذاته. كما أنه بدون منظمة شيوعية مكافحة، صامدة ومتجذرة أساسا في العمال والفلاحين، لا يمكن أن تتحول المطامح والأفكار الثورية الى ممارسة والى قوة فعلية وفاعلة.

والمهمة الأساسية في المرحلة الحالية هي العمل على تكوين أنوية بروليتارية واعية ومنظمة، والمساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، حزب البروليتاريا الشيوعي، بهدف جعل مجمل طبقات الشعب الثورية تطيح بسيطرة الامبريالية، وبسلطة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، وتحطم جهاز دولتهم، وتخوض الثورة عبر مراحل، ابتداء من "الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية" في المرحلة الحالية، مرورا بالثورة الإشتراكية نحو المجتمع الشيوعي، وذلك تحت القيادة السياسية للطبقة العاملة، وعلى أساس التحالف الطبقي بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين، كتحالف رئيسي واستراتيجي، وكقاعدة صلبة لأية جبهة وطنية، أو لأي تحالف شعبي عبر المسيرة الثورية.

وبالتالي، يجب التركيز بالدرجة الأولى على العمل الثوري في الطبقة العاملة باعتبارها هي الطبقة الطليعية في المجتمع والقوة الأساسية في الثورة، والتركيز بالدرجة الثانية على العمل الثوري في جماهير الفلاحين، باعتبارهم القوة الرئيسية في الثورة. لكن هذا التركيز لا يصح أن يفهم منه الاقتصار فلا يصح إخلاء أو إهمال العمل الثوري في طبقات الشعب الأخرى (من برجوازية صغيرة وأشباه البروليتاريا). ويجب إعطاء أهمية خاصة للشباب ضمن الطبقات الشعبية، وخاصة منهم أبناء العمال وأبناء الفلاحين وأبناء البرجوازية الصغيرة وأبناء أشباه البروليتاريا. فالشباب يمثل ما يقرب من ثلث السكان، وليس له في الغالب ما يخسره في الثورة. بل تحقيق مطامحه كشباب، مشروط بتحقيق الثورة. والشباب ثوري في غالبيته، وسباق الى تبني الفكر الثوري، ومتحمس لخوض الكفاح الثوري، ولتحقيق التغييرات الاجتماعية الجذرية. فبدون كسب مشاركة - أو على الأقل تعاطف - غالبية الشباب، لا يمكن إنجاح الثورة. لأن غالبية جنود الثورة، ستتكون على الخصوص من العمال الشباب، والفلاحين الشباب، ومن الشباب أبناء العمال وأبناء الفلاحين وأبناء شبه البروليتاريا وأبناء البرجوازية - الصغيرة. وبقدر ما سيتقدم العمل الثوري مستقبلا، بقدر ما ستكبر الحاجة الى تنظيم جماهير الشباب الثوري، وذلك مثلا على شكل "حركة الشباب الثوري". وعمل الحركة الماركسية اللينينية بالبلاد في "الشبيبة المدرسية" خلال تجربتها السابقة، لم يكن كله خاطئا. فقد خلق ذلك العمل تعاطفا عظيما وسط "الشبيبة المدرسية" مع الفكر الماركسي اللينيني، وقد أعطى وسيعطي هذا العمل نتائج مهمة. إلا أن الخطأ الفادح هو أن الحركة الماركسية اللينينية ركزت خلال التجربة السابقة على العمل في "الشبيبة المدرسية" وذلك على حساب التركيز على العمل في الطبقة العاملة بالدرجة الأولى، وعلى العمل في جماهير الفلاحين بالدرجة الثانية.

وعلى مستوى الرماية أم التنظيم أم النضال، يجب العمل باستمرار على الربط بين نضال الطبقة العاملة ونضال جماهير الفلاحين ونضال فئات البرجوازية - الصغيرة وغيرها من الجماهير الشعبية.

2 - على مستوى أسلوب النضال

سواء وسط العمال، أم الفلاحين، أم الشباب، يجب التركيز على العمل الثوري القاعدي الدؤوب.

تجب تصفية الرؤية الماضية الأحادية الجانب للنضال من أجل انتزاع إصلاحات. فإذا كان المنهج الإصلاحي يؤدي عموما إلى إبقاء الشعب مستغلا ومضطهدا، فإن النضال في ظروف ملموسة من أجل انتزاع إصلاحات ملموسة من جهة، والمرتبط بالنضال الثوري من جهة أخرى، هو مشاركة متواضعة في النضال من أجل تحرر هذا الشعب. فالنضال من أجل انتزاع إصلاحات يكون صحيحا ومقبولا، إذا كان يقرب الجماهير الشعبية من السبيل الثوري، ويقدم عمليا المسيرة الثورية، ويخدم على المدى القريب أو البعيد على خصوص حاجيات الثورة ومهماتها. أما المنهج الاصلاحي فهو مراهن على حل التناقضات الطبقية العدائية بالإقناع أو بالإنتخابات، فيؤدي الى إبعاد الجماهير عن السبيل الثوري، ويخدم على المدى القريب أو البعيد على الخصوص مصالح الرجعية. فالنهج الاصلاحي خاطئ ومرفوض، بينما النضال في ظروف محددة من أجل انتزاع إصلاحات محددة مقبول وإيجابي. والتحليل الملموس لتلك الظروف الملموسة هو الذي يبرر أم لا ذلك النضال الملموس من أجل انتزاع تلك الاصلاحات الملموسة. فالنضال الثوري من جهة، ومن جهة أخرى النضال من أجل انتزاع إصلاحات محددة، لا ينفي بعضهما البعض، بل يدعم الواحد منهما الآخر.

فبقدر ما نكون في حركتنا النضالية ثوريين ومتشددين، بقدر ما نكون أقلية قليلة، ربما بمستوى نضالي عال، ولكن كأقلية مهمشة وعاجزة على كل حال. وبقدر ما نكون نوعا ما ليبراليين وتوفيقيين، بقدر ما يمكن أن نصبح أعدادا كبيرة جدا، ولكن بدون مضمون ثوري ولا فعالية سياسية. فما هو الحل؟ الحل ليس هو أن نكون لا أقلية متياسرة ومهمشة، ولا أكثرية توفيقية ومخجلة. بل الحل يتطلب الربط بين النضال من أجل انتزاع إصلاحات وبين النضال الثوري، الربط بين الشعارات من أجل انتزاع إصلاحات معينة وبين الشعارات الثورية. فيجب مثلا الربط بين النضال من أجل انتزاع بعض الحريات العامة (مثل حرية الرأي والتعبير والتنظيم)، وبين النضال من أجل تهييء شروط تحطيم سلطة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار؛ الربط بين النضال من أجل الحصول على الزيادة في الأجور وبين النضال من أجل تهييء شروط القضاء على الاستغلال، الربط بين النضال الرفاعي في البادية من أجل حفاظ الفلاحين على أراضيهم وعلى حقوقهم والنضال من أجل تهييء استيلاء جماهير الفلاحين على الأرض. لكن القبول بالمشاركة في خوض بعض النضالات من أجل انتزاع إصلاحات معينة، والقبول بالربط بين هذه النضالات من أجل انتزاع إصلاحات وبين النضالات الثورية لا يصح أن يتحول الى مبرر للسقوط في النهج الإصلاحي وترك النهج الثوري. ويتطلب هذا الحل بالإضافة الى ذلك، الإرتكاز على نواة تنظيمية مركزية شيوعية صامدة ومكافحة،

ونهج أساليب عمل ملائمة وقادرة على توظيف مختلف الاستعدادات والطاقات النضالية المتفاوتة المتوفرة لدى الجماهير الواسعة، بهدف الانطلاق من الواقع بمستوياته المتدنية، والارتقاء به الى مستويات اكثر فاكثر متقدمة وثورية.

وفي المرحلة الحالية، يجب التركيز على الرمايية أكثر من الصدام المباشر. ففي الوقت الذي لا تزال فيه القوى الثورية ضعيفة ومهمشة، سيكون من الخطأ الفادح الاستمرار في الاعتقاد بأن توعية وتنظيم الجماهير لا يمكن أن يكون سوى عبر الصدام والمجابهة الحادة مع العدو الطبقي وأجهزته. بل يجب العمل على توعية وتنظيم الجماهير سواء في وقت النضال الجماهيري أم في وقت توقف النضالات الجماهيرية. وفي الفترات الأولى من المرحلة التاريخية الاستراتيجية الحالية، أي مرحلة "الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية"، يجب التركيز على النضال السياسي، حيث سيكون من السابق لأوانه حاليا طرح الكفاح المسلح. أما في الفترات الأخيرة من هذه المرحلة التاريخية الحالية، خاصة حينما تكون الحركة الثورية والشيوعية ذات قاعدة جماهيرية واسعة وثابتة، يجب العمل على الإنتقال من التركيز على النضال السياسي الى التركيز على النضال السياسي المرتبط بالكفاح المسلح. وفي جميع الفترات، يجب أن يكون النضال السياسي القاعدي الجماهيري هو الأساس، وليس العمل النضالي الفوقي المعزول عن الجماهير. وفي بعض الشروط قد ينفجر نضال جماهيري عنيف (مثل نضالات الفلاحين)، فلا يجب التهرب منه أو مواجهته، بل يجب الربط بين العنف الجماهيري العفوي وبين العنف الجماهيري المنظم.

أما على المستوى الاستراتيجي، فمع تقدم العمل الثوري مستقبلا، ومع انتشاره وتجذيره خصوصا في جماهير العمال والفلاحين والشباب، يجب ان يصبح الكفاح المسلح الثوري هو الأسلوب المركزي في النضال من أجل الإطاحة بالنظام الرجعي التبعي للإمبريالية، ومن أجل إنجاح الثورة وإرسائها وصيانتها واستمراريتها. فلا الفوز الكاسح في الانتخابات، ولا الاضرابات العامة، ولا المظاهرات الجبارة، لم تنجح أبدا في أي بلد كان بوسعها في الإطاحة بسلطة البرجوازية الرجعية وإقامة سلطة الشعب الثائر. ولكنها تهيئها. والتفكير منذ الآن في تهييء جناح عسكري لا يخرج عن المنطق السليم ولا يقفز عن المبادئ، كما يمكن ان يدعي البعض ولكنه تجسدها. فمع تقدم تأطير الجماهير، سواء في المدن أم في البوادي، ومع نضج الحركة الثورية للجماهير الشعبية الواسعة، يطبع الربط بين النضالات الجماهيرية، وبين الانتفاضات المتعددة والمتنوعة، وبين حرب التحرير الشعبية، هو مفتاح الاستيلاء الثوري على السلطة. وان الانتفاضة المجوسية العامة للشعب الموحد والمسلح هو طريق الانتصار. فعلى الحركة الثورية منذ الآن، أن تخوض بعناية العمل السياسي الثوري القاعدي الدؤوب وسط العمال والفلاحين والشباب والنساء والجنود، لانه هو الطريق نحو ذلك الانتصار.

3 - على المستوى التنظيمي

نلاحظ من جهة أولى أن جزءا هاما من الجماهير الشعبية يقبل خوض النضال ضد أعداء الشعب الطبقيين. ولكنه لا يثق في الأحزاب القائمة حاليا. نظرا لما عانى منه الشعب من خياناتها. وهذا الجزء الكبير من الجماهير لا يقبل المشاركة في مشروع "مؤامرة" أو مشروع "حزبي" يعرضه بسهولة إما لمغامرة تجهل منطلقاتها ولا يتحكم في سيرها، وإما أنه يعرضه لحملة قمعية شرسة خطيرة عليه. لهذا فهو يقبل على الخصوص المشاركة في نضال جماهيري قاعدي غير متحزب يكون من الصعب على الحكم الساقط أن يعاقب عليه بعقوبات إنتقامية قاسية. لهذا لا يصح التركيز على النضال الممنوع أو السري. بل تجب الحرص على الربط بين النضال المسموح به قانونيا (ولو نظريا) أو العلني من جهة، وبين النضال الممنوع أو السري من جهة أخرى.

ويلاحظ من جهة أخرى أنه بقدر ما تكون شروط الانخراط في منظمة أو حزب مدققة، ثورية وصعبة، بقدر ما تكون هذه المنظمة أو هذا الحزب صغيرا، بل أحيانا مهمشا. بينما الجماهير الشعبية في حاجة باستمرار للتنظيم وللتوعية ولخوض النضال. فلا يمكن للجماهير الشعبية أن تنتظر حتى تضج هذه المنظمة أو هذا الحزب ملاءما لمستواها ولاستعدادها. كما لا يصح لهذه المنظمة أو الحزب أن ينتظر حتى ترقى هذه الجماهير المشتتة لمستواه. فيجب أن نجعل الجماهير تكتشف وتدرك مزايا التنظيم إما داخل تنظيم ثوري، وإما داخل حزب ثوري، وإما في ارتباط بإحداهما، وإما في المنظمات الجماهيرية (مثل النقابات) المستقلة عن الأحزاب القائمة. ويجب الربط بين التنظيمات العضوية داخل المنظمة الشيوعية أو الحزب الشيوعي، وبين التنظيمات المسماة بالوسطية أو بالشبه-جماهيرية والمرتبطة بتلك المنظمة أو بذلك الحزب، وبين التنظيمات الجماهيرية المستقلة (مثل النقابات). وهذا يتطلب توفير المنظمة المعنية أو الحزب المعني لتنظيمات وسطية (أو شبه-جماهيرية) مرتبطة به، تكون متنوعة، مرنة، وقادرة على استيعاب وتوظيف وتنظيم مختلف المناضلين المتقربين أو المتعاطفين مع هذه المنظمة أو هذا الحزب. ويتطلب كذلك التواجد السياسي، والقاعدي على الخصوص للمنظمة المعنية أو للحزب المعني في أكثر ما يمكن من المنظمات الجماهيرية المتنوعة (مهنية، نقابية، ثقافية، الخ...). لكنه لا يصح أن يتحول هذا الربط الى تمييع للحدود بين ما هو مضبوط في المنظمة المعنية او الحزب المعني، وبين ما هو فقط مرتبط به أو خارج عنه. فيجب الربط بين العمل المستقل للمنظمة المعنية أو للحزب المعني، وبين عمله المشترك أو الجبهوي، وفي نفس الوقت يجب الفصل بشكل واضح بينهما.

4 - على مستوى الحركة الماركسية اللينينية وعلى مستوى الحركة الثورية .

بشكل عام، يجب التركيز على النضال القاعدي الدؤوب . ونهج النضال القاعدي المشترك مع مناضلي أكثر ما يمكن من الاتجاهات والتنظيمات السياسية القومية، وخاصة منها الثورية ، وحتى مع المناضلين القاعديين من الأحزاب الإصلاحية إذا أمكن ذلك. ونهج التنسيق النضالي على المستويات القاعدية والقيادية ، مع مختلف القوى الثورية . ويجب العمل على تمتين النواة الصلبة من الثوريين المحترفين في التنظيم الشيوعي المعني أو في الحزب الشيوعي المعني. ويجب العمل على توحيد مجمل الشيوعيين الحقيقيين في البلاد في تنظيم واحد، وذلك على أساس خوض النضال القاعدي المشترك ، وتنظيم التنسيق في مناطق التواجد المشترك ، وتنظيم الصراع السياسي الديمقراطي البناء ضد مختلف الإنحرافات السياسية وسط الشيوعيين وخارجهم ، وعلى أساس النظرية الماركسية اللينينية ، وبرنامج نضالي ثوري شيوعي موحد . والعمل على تشييد جبهة ثورية تضم مجمل الأفراد والاتجاهات والتنظيمات الثورية . (ولا يطيح هنا الخلط بين الجبهة الثورية التي تضم القوى الثورية وليس الاصلاحية ، وبين الجبهة الوطنية التي تتسع لتضم القوى الثورية وكذلك القوى الإصلاحية) . ولا شيء الى حد الآن يفرض ضرورة تسبيق توحيد الشيوعيين في تنظيم واحد على تشييد جبهة ثورية ، أم العكس . بل الأولوية يمكن أن تعطى في المستقبل لمن سيسبق نضج شروطه ، دون انتظار نضج شروط الآخر . فقد يمكن حسب تطور الصراع الطبقي أن يتعذر توحيد الشيوعيين ، وأن يكون بناء جبهة ثورية ممكنا وحافزا معجلا بتوحيد الشيوعيين بالبلاد . كما قد يمكن أن يتعذر بناء جبهة ثورية بدون توحيد الشيوعيين أولا .

5 - على مستوى التعامل مع الأحزاب الإصلاحية

المبدأ العام هو من جهة أولى فضح ونقد كل اتجاه سياسي برجوازي أو برجوازي صغير ، إصلاحي ، أو مضاد للثورة وللثوريين ، أو مضاد للبروليتاريا ، ومن جهة ثانية عدم رفض عقد اتفاقات محددة ومؤقتة بهدف خوض نضال جماهيري مشترك ملموس مع أي اتجاه سياسي برجوازي أو برجوازي صغير اذا توفرت الشروط الموضوعية والذاتية لذلك . لكنه يجب أن يكون من الواضح على مستوى التعامل مع أحزاب البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة الوطنية الاصلاحية، أنه سيبقى من المستبعد عقد أي تحالف فعلي معها ، أو بناء أية جبهة وطنية فعلية معها مثل "الجبهة الوطنية" ، وذلك الى حين أن تتقدم نسبيا الطبقة العاملة في بناء حزبها البروليتاري ، وفي تعميق وتوسيع وعيها البروليتاري ، وفي انطلاق تحالفها الاستراتيجي مع جماهير الفلاحين . وذلك من جهة أولى لأنه ليس من مصلحة الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين أن يقبلا بالقيادة لا السياسية ولا التنظيمية لأية طبقة أخرى غير الطبقة العاملة ، باعتبار أن الطبقة

كيف!

العاملة هي الطبقة الثورية الطبيعية في المجتمع، وباعتبار أن طبقات أخرى مثل البرجوازية الوطنية أو البرجوازية الصغيرة لا يمكنها أن تقود بنجاح المسيرة الثورية خلال أية مرحلة من مراحلها المقبلة. ومن جهة ثانية لأن مواقف الأحزاب الإصلاحية الممثلة لمصالح البرجوازية الوطنية أو البرجوازية الصغيرة ستظل في الغالب في إطار هيمنة الإمبريالية على البلاد — وفي غياب تلك الشروط التي سبق ذكرها أعلاه — ستظل متذبذبة، بل قريبة الى قطب البرجوازية الكبيراورية وملاكي الأراضي الكبار أكثر مما هي قريبة الى قطب الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين. أما حينما ستتقدم نسبيا الطبقة العاملة في تعميق وعيها بدورها البروليتاري التاريخي، وفي بناء حزبها الشيوعي المستقل، وفي بناء تحالفها الاستراتيجي مع جماهير الفلاحين، إذ ذاك يمكن عقد التحالفات وبناء الجبهات مثل الجبهة الوطنية مع الطبقات والفئات الشعبية الوطنية الممثلة في المنظمات والأحزاب الإصلاحية البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة. فالى حين توفر تلك الشروط، فإن التعامل الصحيح مع الاحزاب الإصلاحية البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة الوطنية سيكون هو: كلما خاضت عملا سلبيا تجاه الجماهير أو تجاه الحركة الثورية، يجب نقدها وفضحها. وكلما خاضت عملا إيجابيا أو تقدميا، يجب حثها على تعميقه وعلى دفعه الى أقصاه. وكلما تخاذلت أو تراجعت أو تناورت، يجب فضحها ونقدها بكل ما يجب من الصرامة، دون السقوط في معاملتها أو معاملة مناضليها القاعديين كأعداء. أما التنظيمات أو الاحزاب الرجعية، فيجب مواصلة محاربتها ونقدها وفضحها ومهاجمتها سياسيا.

6 - على مستوى العمل الثوري في النساء

- يجب نقد وتصحيح المفاهيم "الرجالية"، التي تدعي أن الرجل متفوق وأحسن من المرأة. فالمرأة والرجل متساويان كبشر ويجب أن يكونا متساويين في المجتمع. وإذا كان الرجال يشكلون نصف البشرية، فالنساء هن نصفها الآخر. وخوض العمل الثوري فقط في الرجال، (أو فقط في النساء) هو بمثابة من يحاول الجري على رجل واحدة. فكل تكتيك وكل استراتيجية تهمل أحدهما سيكون هو الانحراف أو الفشل. فيجب في كل الأعمال الثورية الحرص على الربط بين العمل وسط الرجال والعمل وسط النساء. وخاصة منهن العاملات والفلاحات وشابات المدارس والموظفات. ومنذ الآن يجب أخذ بعين الاعتبار مستلزمات تحرر المرأة، والدعاية لها لكي يكون تحرر المرأة على امتداد المسيرة الثورية كلها أساسا من صنع المرأة نفسها. الشيء الذي يفرض إشراكها بكل خصوصياتها في أكبر قدر ممكن من النضال الثوري. والتنظيمات والأحزاب السياسية الماركسية المختلطة (الموجودة حاليا أو التي يمكن تكوينها في المستقبل) ضرورية. لكنها لا تكفي للتقدم في معالجة قضية تحرر المرأة. حيث أن قضية تحرر المرأة تحرر وتستوجب، بالإضافة الى تلك التنظيمات والاحزاب المختلطة، تكوين تنظيم أو تنظيمات نسوية محضة، جماهيرية، تقدمية ومستقلة عن التنظيمات والأحزاب المختلطة. الشيء الذي لا يلغي

تماما ضرورة انخراط المرأة المناضلة وخوضها للنضال المشترك مع الرجل المناضل وسط التنظيمات والأحزاب الثورية أو التقدمية المختلطة.

7 - على المستوى الجغرافي

يجب تلافي حصر تواجد الحركة الشيوعية أو الثورية في المدن الكبرى. فإذا كانت الطبقة العاملة متمركزة في بعض المدن، وإذا كانت السلطة السياسية والاقتصادية متمركزة كذلك في المدن، فإن حسم إنجاح الثورة يتوقف كذلك على كسب البوادي التي تتواجد فيها جيوش الفلاحين. وكل تكتيك أو استراتيجية تهمل إما المدن وإما البوادي، سيكون مصيرها هو الانحراف أو الفشل. لذا يجب مواصلة ربط العمل في المدينة بالعمل في البادية، وربط العمل في السهل بالعمل في الجبل، وربط العمل في المناطق الداخلية بالعمل في المناطق الحدودية.

ويجب مراعاة خصوصية عمال المؤسسات الصناعية الموجودة في البادية (مثل المناجم ومعامل السكر، الى آخره)، وكذلك العمال الزراعيين. حيث أن هؤلاء العمال مؤهلون للقيام بدور مهم في توطيد العلاقة بين الطبقة العاملة في المدن وجماهير الفلاحين في البوادي، وفي بناء التحالف العمالي-الفلاحي. يجب الربط بين نضال العمال في المدن، ونضال العمال في البوادي، ونضال الفلاحين في البوادي كذلك.

ووجود عمال مهاجرين من بلادنا في أوربا الغربية (وخاصة منها فرنسا) بمقدار يقارب عدد العمال في البلاد يفرض الاهتمام بهؤلاء العمال المهاجرين وتنظيم العمل الثوري القاعدي وسطهم (مع الاستعانة في ذلك عند الضرورة بالحركات والتنظيمات المناضلة التقدمية هناك).

8 - على المستوى الإيديولوجي

واقع بلادنا، مثل عدد من البلدان الاسلامية، يتميز برسوخ الدين الاسلامي في أوسع الجماهير الشعبية (ولو في شكل تختلف عن أصوله). فلا بد من التعامل بأسلوب صحيح مع هذا الواقع. والطابع المادي الجدلي والمادي التاريخي للشيوعية تجعل الامبريالية وكذلك عموم الرجعية تلجأ الى تكتيك محاولة تجنيد الجماهير المسلمة ضد الشيوعيين باعتبارهم ملحدين. ولتقطع الطريق على مثل هذه المناورات الانتهازية الرجعية، لا بد من الارتباط بالجماهير المسلمة، والمساهمة في خدمة مطامحها الثورية، والالتزام العملي باحترام الإسلام كدين، وتلافي السقوط في معاداة الاسلام كدين أم المسلمين كمتدينين. وهذا لا يمنع أي تنظيم أو حزب شيوعي في عمله القاعدي من أن ينظم مع المناضلين التقدميين المرتبطين به نقاشا معمقا حول جوهر القضايا الايديولوجية، بهدف إقناعهم بالمنهج المادي الجدلي والمادي التاريخي. كما لا يمنع أي تنظيم أو حزب

شيوعي من أن يشترط في كل من يريد الإنخراط داخله التحرر من مجمل التصورات الإيديولوجية المثالية . و يمكن البحث عن إمكانية النضال المشترك مع المناضلين المسلمين التقدميين حينما تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لذلك . الشيء الذي يمكن من عزل الرجعيين الذين يتسترون وراء الإسلام بهدف استغلاله . فبعض التجارب الحديثة مثلما في ليبيا وإيران ولبنان تبين أن جزءا على الأقل من المناضلين المسلمين تقودهم الممارسة النضالية الفعلية بجانب الجماهير الى اكتشاف الأعداء الحقيقيين للعدل وللشعب وتقودهم الى المشاركة الفعالة الى جانب المناضلين الشيوعيين والثوريين في مواجهة الامبريالية والرجعية والصهيونية ، وهي الاعداء الحقيقية للشعوب .

9 - على المستوى القومي العربي

التركيز على العمل الثوري وعلى الثورة في البلاد حيث لايمكن لأي طرف كان أن ينوب عن الحركة الثورية في القيام بتهيئ، وانجاز الثورة بالبلاد . لكن دون إهمال ارتباطات الثورة بالمغرب بالمسيرة الثورية في المنطقة وفي سائر العالم العربي ، الدعم الفعال لقضية فلسطين ، وربطها بالثورة العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية . الدفاع على ضرورة النضال المشترك لكافة الشعوب العربية ضد أعدائها المشتركين ، والدفاع على الضرورة الاستراتيجية لوحدة الشعوب العربية . العمل على توضيح كم أن استكمال إنجاز الثورة واستكمال بناء الاشتراكية ، مشروط بالثورة في مجمل العالم العربي ، ومشروط بالوحدة العربية لكل الأقطار العربية أو غالبيتها على الأقل .

10 - على المستوى الأممي

نقد وفضح الشوفينية والتوسعية . دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ومنها شعب الصحراء الغربية . دعم كفاح الشعوب ضد الاستعمار والامبريالية والرجعية . دعم حركات التحرر الوطني . دعم الحركات النضالية للبروليتاريا في البلدان الرسمالية . ونسج أكثر مايمكن من علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف التنظيمات والأحزاب الشيوعية والثورية والدمقراطية عبر العالم .

فبراير 1980
عبد الرحمان النوضة

الصمود، الصمود

الصراع الطبقي لا يحتاج لإثبات. لأنه حقيقة يومية متواصلة تتجلى في جميع مواقف وأفعال كل طبقة اجتماعية، وكل قوة سياسية، وفي أفعال الدولة كذلك. إن كل طبقة أو فئة طبقية في المجتمع تنخرط بشكل متواصل صراعات متعددة ومتنوعة ضد طبقة أو مجموعة من الطبقات الاجتماعية المناقضة لها. وحتى إذا كانت الدولة في غالب الأحيان، ومن خلفها البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، تستطيع أن تخفي هجوماتها على طبقات الشعب، وأن تغلفها وتبررها بمعتقدات وأنشطة إيديولوجية وسياسية واجتماعية، فإن نضالات الجماهير على الأقل، مثل نضالات الطبقة العاملة، والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، الى آخره، تعبر عن الجانب البارز في الصراع الطبقي ضد الحكم وضد البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار السائدين.

فالنضال الثوري لا يحتاج لاعتراف. بل انه يفرض مشروعيته بمجرد إنفجاره ووجوده. وكلما وجدت طبقات اجتماعية، وجدت كذلك مقاومة وصراع وصمود طبقيين. وكلما وجدت مقاومة وصراع وصمود طبقيين، وجدت مسيرة ثورية. ولم تستطيع الأجهزة الإيديولوجية للدولة (مثل الإذاعة والتلفزة والمدرسة والجامعة والصحافة والخطب) بأن تظلل كليا أو نهائيا الجماهير

الشعبية ، وبأن تخفي عنها واقع الاستغلال والاضطهاد والقمع الذي تعاني منه ، ولا تستطيع بأن تطمس عنها أعدائها الطبقيين . كما لا تستطيع الأجهزة القمعية للدولة (مثل الجيش والبوليس والدرك والقوات المساعدة الأخرى بمختلف أنواعها) ، وكيفما كانت شراستهم القمعية ، بأن تردع كليا ونهائيا جماهير الكادحين ، ولا أن تمنعهم من الصمود ، ومن مقاومة الحكم القائم ، ومن خوض النضالات المتنوعة والمتواصلة .

منبع الصمود

إن نضالات الجماهير الكادحة ، وكفاحات الشعوب سواء في أوروبا أم آسيا أم إفريقيا أم أمريكا ... تعلمنا أشياء كثيرة وهامة كلما بحثنا فيها وحللناها . لأنها تجسد حدا ما بين ، من جهة أولى الطبقات الاجتماعية والقوى السياسية التواقة إلى الثورة والى التحرر ، ومن جهة ثانية الطبقات والقوى المحافظة والرجعية التي تفرض استمرار الاستغلال والقهر والقمع والاضطهاد.

فمن رصيد نضالات شعبنا ، ومن هذا السيل الجارف ، المتواصل ، من عشرات ومئات التجارب الثورية ، والكفاحات التحررية للعديد من الشعوب عبر العالم ، نستمد فكرنا الثوري ، ونستمد الطموح والأمل والصمود والجرأة على المقاومة وعلى النضال وعلى الإنتصار .

فلم تعد اليوم ، لا خسائرنا ولا أخطائنا ولا أخطاء غيرنا بقادرة على تكسير عزيمتنا الثورية . لأننا نتعامل مع الأخطاء ، ليس كمبررات لإعفاء أنفسنا من عناء النضال والتضحيات الجسام . ولكننا نتعامل معها كحوافز إضافية على ضرورة التعلم والتقويم والتثوير والتنظيم والبلترة والكفاح ، بهدف مواصلة النضال الثوري نحو الأمام ، بعزيمة أقوى ، ومعرفة أعمق ، وتنظيم أصلب ، وجماهير أوسع ، وفعالية أكبر .

منهجنا سواء عند النجاحات أم الفشلات هو تقييم سواء الممارسة الراهنة أم التجربة الطويلة الأمد ، وتقويم الأساليب والمناهج ، وتثوير الممارسة والمفاهيم ، وبناء التنظيم وتصليبه ، وبلترة هذا التنظيم سواء على مستوى الفكر أم التركيب الطبقي ، وذلك للإتعاظ بأخطائنا الماضية وتلافيها في المستقبل ، بهدف الاستمرار

في التجدر وفي الإنصهار وسط الطبقات الثورية من عمال وفلاحين وغيرهم، بهدف الاستمرار في خوض النضال الثوري بمناهج أكثر صحة ونجاعا.

فالحكم والبرجوازية الكمبرادورية يواجهان مجرد الإضراب النقابي الدفاعي للعمال من أجل الزيادة في الأجور الضعيفة، يواجهانها بالطرد الفردي والجماعي، وبإغلاق بعض المعامل، وبالإعتقالات، وبالحبس والتعذيب والإرهاب.

أما تحركات جماهير الفلاحين من أجل الدفاع عن أراضيهم ومن أجل إفشال محاولة انتزاعها منهم من طرف ملاكي الأراضي الكبار وموظفي الدولة الكبار، فإن الحكم يواجهها كذلك في غالب الأحيان بالحصار، وبالتطويق العسكري والإعتقالات الجماعية، وبالتعذيب والإرهاب، وبالأحكام القاسية من حبس وغرامة مالية، وأحيانا أخرى يواجهها بالقمع الدموي.

ونضالات التلاميذ والطلبة وموظفي الدولة الصغار مثل الأساتذة والمعلمين والممرضين ومستخدمي البلديات، تقمع هي الأخرى بالطرد وبالاعتقالات.

لكن الجماهير الكادحة لا ترضخ ولا تيأس، بل تصمد، وتبتكر الأشكال النضالية الجماعية، والأساليب النضالية الملائمة، لتهيئ نضالات أوسع وأقوى من سابقاتها.

الصمود تحت التعذيب

إن شهادات المناضلين عن التعذيب، مثل الشهادة التالية، تصور معاناة المناضل الثوري تحت التعذيب، وتوضح مدى الصراع بين عزيمة الصمود وميول الإستسلام. ومما جاء في هذه الشهادة ما يلي :

وأتذكر حينما كنت معلقا، كيف أن الجلادين كانوا خلال التعذيب يقذفون بسبابهم، ويضربون بأيديهم وأرجلهم، وبأطراف من مطاط عجلات السيارات، وفي حيوانية الجلادين تتجلى بشاعة ووحشية أسيادهم الحاكمين الذين يأمرونهم بالتعذيب الشرس. ففي المعتقل السري الذي سُقْتُ إليه منذ اختطافي في الشارع، تبقى العينان

مغمضتين بطرف من ثوب، واليدان مكبلتين، مع المنع التام من القيام بأي كلام أو همس أو تحرك أو ابتسام. ويستمر هذا الوضع الخطير طيلة مدة الاقامة في المعتقل السري، والتي تتراوح حسب الحالات بين بضعة شهور وبضعة سنوات.

والاستنطاق ليس مجرد استنطاق، ولكنه في نفس الوقت عقوبة وإرهاب وتعذيب، إنتقاما من الطموح الى الثورة، إلى الجمهورية الديمقراطية الشعبية، التي ينتظم فيها الشعب في المجالس الشعبية من أجل تسيير مصيره بنفسه، ومن أجل تحرير نفسه بنفسه.

إن اسئلة الجلادين خلال التعذيب تظل تدور أساسا حول من هم رفاقك في النضال، وأين يوجدون، لكي يقدم البوليس على اختطافهم هم كذلك. « تكلم، وإلا التعذيب حتى الموت! ». هكذا كان يصيح الجلادون دون إنقطاع عن الضرب. لكن الموت لم تكن تخيفني. بل كنت مستعدا لها، وقابلا بها إن إقتضى الحال. فابتزاز الجلادين يطرح لك باستمرار أن تختاريين « أن تخون رفاقك في النضال، وإما أن تموت بالتعذيب! ». ولكني كنت مهيئا. فحسمت إختياري منذ البداية في إنقاذ رفاقي في النضال، بدلا من اختيار إنقاذ ذاتي. لأني أحس أنه ولو ميتا، سأستمر كامتداد سياسي ونضالي في رفاقي في النضال الباقين، بل وفي عموم الشعب كذلك.

هكذا يمكن لقضية الثورة أن تتقدم. أما خيانة رفاقي في النضال بهدف إنقاذ ذاتي، فسيكون خيانة للطبقة العاملة، للفلاحين، لقضية النساء المقهورات، وللأطفال المحرومين... ولكن الرغبة في البقاء على قيد الحياة، من أجل الاستمرار في النضال وبفعالية أكبر، تبقى قائمة وحية. ونار آلام التعذيب تظل تذكرني وتشعرني بالآلام التي تعانيها يوميا ملايين الرجال والنساء من الشعب، ومن كل الشعوب. وجسمي يقاوم ويحترق في التعذيب والمقاومة.

وعند كل ضربة جديدة للجلادين، يتزلزل مجموع بدني، وأرى الإبتزاز مطروحا علي من جديد. « إما أن تخون، وإما أن تموت! ». فحسم الاختيار ضروري. لأنك تحس

في آلام التعذيب بسكينة الموت قد بدأت تخيّم عليك، لتبتلعك. وفجأة يصبح الصراع الطبقي واضحا،ملموسا، بسيطا،ومركزا. أن تخون،أو أن تموت !

ففي خضم نار التعذيب ، تحس في أعماقك بالصراع الحاد ، المصيري ، بين البروليتاريا والبرجوازية . فهل ينبغي أن تدافع عن هذا الجزء من الثورة الذي يتجسد فيك ، وعن هذا الموقع للبروليتاريا الذي يتجسد فيك ، أم أنه ينبغي على عكس ذلك التنازل للبرجوازية بهدف إنقاذ ذاتك؟ والجواب على هذا التناقض مطلوب باستعجال في كل حصة من حصص التعذيب، وعند كل ضربة من المئات الضربات ، لأن التعذيب يفتك بك دون توقف . أن تعطي رفاقك في النضال ، هو بمثابة طعنة من الخلف في الطبقة العاملة ، وركوع للبرجوازية ، وخدمتها ضد البروليتاريا، وضد عموم الشعب . وأن تصمد ، فهو تجسيد لنضالك ضد البرجوازية، وتجسيد لدعمك ومناصرتك للبروليتاريا . فحماية ودعم كل حركة ثورية وكل بذرة ثورية مهما صغر شأنها ، هو تقوية للبروليتاريا وللمسيرة الثورية . بينما كل تفريط فيها هو تغليب للبرجوازية وللرجعية .

ولو أن العينين تظلان مغمضتين طوال مدة الاعتقال في المعتقل السري ، فإن صيحات رفاق آخرين تحت التعذيب، وأنين رفاق آخرين مهلوكين في ممرات وحجرات المعتقل السري ، تذكرك بأن نفس المعاناة يعيشها باقي رفاقك المعتقلين . فتدرك أن المسألة ذات بعد سياسي وطني ، بل أممي.

« إما أن تخون ، وإما أن تموت ! » . ولكن الذين ينهزمون من بين المعتقلين وينهارون فيتعاملون مع العدو، يكونون منبوذين من طرف رفاقهم في النضال ، وكذلك من طرف الجلادين الذين يستمرون في الحذر منهم، وفي إهانتهم . أما المناضلون الذين سبق لهم قبل اعتقالهم أن فكروا وتهيّؤوا لامتحان التعذيب ، فإنهم يعرفون أنه لا يوجد اختياران ، ولكن اختيار واحد ، هو النضال،والصمود ، حتى الموت إن إقتضى الحال .

و وجود بعض الضعف أو بعض الأخطاء في حركتنا

النضالية ، أو وجود بعض الإختلاف السياسي مع بعض الرفاق الباقين ، لا يبرر المتاجرة أثناء الإعتقال بالرفاق في النضال بهدف إنقاذ ذاتنا الأنانية . وحتى اذا كانت حركتنا النضالية تتضمن فعلا أخطاء وانحرافات ، فالحل هو النضال والصمود ، لأن أحسن طريق لتوفير إمكانية تصحيح تلك الأخطاء والإنحرافات ، هي الحفاظ على أسرار الرفاق في النضال ، سواء منهم المعتقلين أم الناجين من الإعتقال . ولأن مواصلة هؤلاء للنضال ستؤدي بهم عاجلا أم آجلا إلى تصحيح أخطائهم وتثوير مناهجهم .

وتحت التعذيب عندما يشتد الضرب والألم ، وعندما كان الجلادون يحاولون بصياحهم الدفع بي إلى التفكير في إنقاذ ذاتي ، كنت أستعرض في ذهني الأسباب الأساسية التي تستوجب ضرورة الثورة ، وضرورة مواصلة النضال والصمود ، وكلما وردت في ذهني فكرة احتمال استشهادي تحت التعذيب ، جابهتها بالآلاف من الضحايا والشهداء الذين يسقطون كل يوم عبر بلدان العالم ، وهم مضطهدين ، مقموعين ، محرومين ، مستلبين ، مخدوعين . فكنت أرى بالتالي أنني لست سوى حبة رمل ، أو لا شيء تقريبا ، من هذه الحركة النضالية الثورية العظيمة واللامتناهية من أجل التحرر . فيصبح العدو هو الذي يتعب نفسه وينهك قواه .

ولم أبلغ طوال حياتي مستوى من الوعي أكثر وضوحا ، وعمقا ، وسعة ، وبساطة في نفس الوقت ، من ذلك الذي أحسست به في أعلى درجة من شراسة التعذيب الأليم . فحينما كنت عاريا ، مكبلا ، ومعلقا ، حينما كنت أتلقى الضرب ، والكي ، والخنق ، والكهرباء ، حينما كنت أشعر تحت هذا التعذيب بسكينة الموت تلفني ، حينذاك أحسست أكثر من أي وقت مضى أنه من الصحيح أن نثور ضد الرجعيين ! وأحسست أني مجرد حركة صغيرة وبسيطة في محيط الكون اللامتناهي .

وكنت أرى الطبقة البروليتارية كسيل لا يقهر ، يتقدم بخطى جبارة ، كبحر هائل يتقدم عبر موج هادئ ،

ولكنه أكيد . ولم يعد دماغي يتزلزل عند كل ضربة . ولم أعد في حاجة إلى القيام بأي مجهود . والضربات الأكثر عنفا وقوة لم تعد تؤلمني . وينتفخ اللحم تحت الضرب ، ثم يتفتح ، فيسيل الدم الرافئ ببطء . لكني لم أعد اصيح . ولا أسمع شيئا . فاصبح جسمي مفصولا عن الدهن . إستولى الجلادون على جسمي ، واحتفظت بذهني . الجلادون يحطمون جسمي ، وأنا أتمسك بذهني ، وأتحكم في فكري . وأقاوم ، وأصمد .

[ملاحظة : تستعمل حاليا خلال الاستنطاق ، في بعض البلدان (منها مثلا الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ،) آلة شبيهة بآلة تسجيل دبدبات

ويدّعون أن هذه الآلة تكشف عن الكذب خلال الإستنطاق . والمبدأ الذي تنبني عليه هذه الآلة هو أن سهولة جريان الكهرباء الضعيفة عبر جلد الإنسان تتغير عند إنفعال هذا الانسان . وهذه الآلة في الواقع لا تكشف عن الكذب . وإنما هي آلة تسجل إنفعال المستنطق عند سماعه لقضايا أو لأسئلة حساسة تؤثر فيه بشكل قوي . فيؤوّل البوليس هذا الإنفعال لمحاولة اكتشاف القضايا التي يحرص المستنطق على إخفائها . لكن القضايا أو الأسئلة التي يمكن أن تثير المستنطق (بفتح الطاء) محدودة في طبيعتها وفي عددها . فسؤال عام مثل «من هم رفاقك ؟» لا يقدر على إثارة إنفعال خاص . وفي ميدان الجريمة مثلا ، عندما يريد البوليس أن يعرفوا المكان الذي دفن فيه مجرم معين جثة ضحيته ، يسألونه : هل في هذا المكان الفلاني ، هل في هذا المكان الفلاني (الثاني) ، أم هل في هذا المكان الفلاني (الثالث) ، إلى آخره . والمفترض هو أن المستنطق (بفتح الطاء) سينفعل في داخل نفسه عندما سيسمع المكان الحقيقي الذي أخفى فيه جثة ضحيته . فتسجل الآلة هذا الإنفعال . فيؤوّل البوليس هذا الإنفعال كدالّة أو كحجة على المكان الذي أخفى فيه المستنطق جثة ضحيته . وما أكدته التجربة في هذا الميدان هو : ١) أنه يمكن للذين يتحكمون في أنفسهم بدرجة هامة أن لا ينفعلوا . فلا تسجل الآلة المعنية أي إنفعال لديهم .

ب) أن المساجين في الولايات المتحدة الأمريكية إكتشفوا طريقة بسيطة لتضليل الآلة المعنية خلال استنطاقهم. وهم في ذلك يكتفون بإحداث إنفعال مهم في أنفسهم خلال كل أو بعض أسئلة الاستنطاق. وذلك مثلا عبر إحداث آلام في جسدهم (بواسطة الضغط بالرجل مثلا على مسمار صغير يكون قد وضعه في حذائه قبل حصة الإستنطاق، أو ما شابه ذلك).

أما حول المواد الكيماوية التي يدعى أنها تُدخل إلى جسم المعتقل، فتجبره على الاستسلام، وعلى إعطاء أسراره، فإن مثل هذه المواد غير موجودة. وكل وسيلة، سواء كيماوية، أم ميكانية، أم كهربائية، أم نفسية، تحاول أن تجبر دماغ الإنسان على التصرف بشكل مرفوض من طرفه، لا يمكنها إلاّ أن تحطم (كليا أو جزئيا) هذا الدماغ، وليس تماما أن أن تفرض عليه ذلك التصرف.

ويبقى أن الأساسي، هو أنه اذا كانت الحركة الثورية تتخذ الاحتياطات اللازمة، وإذا كان المناضل مصمم العزم على رفض التعامل مع العدو أو مع قواته، فإن أية وسيلة لن تستطيع أن تثني إرادته الثورية.]

لا مبرر لعدم الصمود

إن المعذب (بفتح الذال) غالبا ما يكون تحت التعذيب ميالا إلى اللجوء الى مناورة تمكنه من إيهام العدو بأنه ثاب وأعطى ما عنده من أسرار عن رفاقه في النضال لكي يرفع العدو عنه التعذيب، فيرتاح من آلامه، وينجو بحياته، دون أن يكون قد قدم للعدو مساعدات فعلية وذات أهمية. فيلجأ إلى إعطاء بعض الأسرار لاخفاء قضايا أخرى. لكن الجلادين يعرفون مثل هذه الحيل القديمة، فيسجلون عليه بداية اعترافه، ويجهزون عليه بعنف أكبر ووحشية أقوى لينكسر فيفرغ كل ما عنده. وحتى إذا إنهار المعذّب وأعطى كل ما عنده فعلا، فإن الجلادين يستمرون في تعذيبه. لأنهم يعتبرون التعذيب "عقابا" و "انتقاما" وكذلك "تربية". ولأنهم يظنون دائما أن من أعطى بعض الأشياء، يمكن أن

يعطي أخرى . وقد وجدت على مرّ السنين بعض الحالات من المناضلين الذين أعطوا بعض الأسرار أو كثيرا من الأسرار لتخفيف التعذيب عنهم ولإنقاذ حياتهم . ولكن العدو رغم ذلك قتلهم تحت التعذيب، أو نفذ فيهم فيما بعد حكم الإعدام، أو احكام قاسية أخرى مثل السجن المؤبد أو ما يعادله .

فما الحل إذن ؟ لا حل ولا حيلة غير الصمود ! ولا مبرر لعدم الصمود ! فلا يمكن تماما أن نقبل أية محاولة لتبرير الإنهزام، أو الردّة اليمينية، أو التعامل مع العدو، أو المساهمة في تمديد تسلسل الإعتقالات، عن طريق إعطاء أسرار الرفاق في النضال (سواء كانوا معنا في نفس التنظيم أم لا) .

و لأولائك الذين حينما يعتقلون ويتعرضون للتعذيب، فيخونون رفاقهم في النضال، ويعطون الأسرار عنهم التي تمكّن العدو من إعتقالهم، وذلك بدعوى بأنهم إكتشفوا بعد إعتقالهم أن الخط السياسي (أو « المشروع السياسي ») الذي كانوا يناضلون من أجله خاطئا، لأولائك نقول : 1) - أن الخط السياسي لم يكن خاطئا بكامله، ولكن فيه ما كان خاطئا فعلا، وفيه ما هو صحيح بل ومبدئي . 2) - أنه ولو إفترضنا أن الخط السياسي (أو « المشروع السياسي ») كان خاطئا، فإن محاولة تصحيحه لا يمكن أن تتم عبر القفز من موقع النضال الثوري إلى الإصطفاف إلى جانب العدو والى التعامل مع قواه القمعية، ولا تبرر إعطاء الرفاق في النضال للعدو . لأن إعطائهم للعدو هو ممارسة إنهزامية وخيانية، يصبح بالتالي الكلام ضمنها عن رفض الخط السياسي القديم الخاطئ والبحث عن خط سياسي جديد بديل مزعوم مجرد مخادعة .

لا حيلة ولا حلّ غير الصمود

حينما يعمل المناضل الثوري المنظم على المساركة في تهييء وإنجار الثورة، فلا بد له من التخلي من المثاليات، ولا بد له من الاستعداد لتحمل نصيبه من التعذيب بمختلف أشكاله، ومن التضحية إن إقتضى الحال . لأن الصراع الطبقي، والنضال

الثوري الفعلي، هو بمثابة حرب طبقية. ولأن العدو الطبقي من برجوازية كمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار والحكم الساهر على مصالحهم، يعرفون بأننا نريد الإطاحة بسيطرتهم الطبقية، وإقامة جمهورية شعبية، مبنية على المجالس الشعبية، كخطوة على طريق الاشتراكية. ونحن من جهتنا نعرف أن هذا العدو الطبقي يريد القضاء علينا، وتصفيتنا، وتصفية كل الثوريين الحقيقيين، لإبقاء طبقات الشعب مسودة، غير واعية وغير منظمة، ولإبقائها مستغلة وعاجزة وخاضعة. فكلما إعتقل العدو أحد المناضلين، لا بد له من تحمل التعذيب، ومن معاناة أشد أنواع التنكيل، والتي يمكن فعلا أن تقضي على حياته. فهل هذا الاحتمال سيخيف المناضلين؟ إذا كان يخيف فعلا البعض، فإنه كذلك يحثّ فعلا آخرين على شدّ العزم، وعلى الاستعداد للعطاء الثوري خدمة للشعب ولطبقاته الثورية. فالقمع يكسر الزجاج، ويصلب الفولاذ. هذا بالإضافة إلى أنه من المطروح توفير مستويات وأشكال من النضال متنوعة ومتعددة، لتلاءم مجموع الاستعدادات والطاقات النضالية الموجودة داخل الشعب. لكن اشتداد الصراع الطبقي الذي سيزداد خلال السنوات المقبلة سواء في البلاد أو في العديد من المناطق الأخرى عبر العالم، ستجعل حتى أبسط أشكال النضال الديمقراطي يتعرض إلى أشد أشكال القمع والإضطهاد (مثلما حدث في إسبانيا أيام فرانكو أو في بلدان أخرى مثل مصر، أو الزايير، أو التشيلي، أو البرازيل إلى آخره).

تربية الصمود

ولكي نصمد ضد نيران التعذيب، من الأفضل أن نمنهج فكرنا، وأن نعمق اختياراتنا، وأن نهيئ جسمنا لجعله قويا، صلبا وصبورا، وذلك عن طريق تهييئه معنويا لمواجهة المشاكل. فلا بد أن يشمل برنامج تكوين المناضلين الثوريين التدريب على الإفلات من محاولات الاعتقال، والتمرن على مواجهة أساليب الاستنطاق والتعذيب الجاري

بها العمل. كما يجب تمرين الجسم على الأعمال الصعبة والمتعبة، عن طريق تصليبه بالانضباط المبدئي، وكذلك بالأعمال الشاقة والطويلة النفس. لأن الفكر الممنهج، والجسم الصلب، يتحملان المتاعب بسهولة أكبر من تلك التي يتحملها فكر أو جسم ضعيف. وتبقى تربية الاستعداد للتضحية، للموت، هي الأساس في تربية الصمود.

ولكي نصمد ضد التعذيب، وكذلك ضد غيره من العقبات والنكسات، يجب خاصة أن نهيء ونقوي أنفسنا من خلال التعامل مع جميع القضايا، سواء منها الكبيرة أو التافهة في حياتنا اليومية، بهدف تنمية قدرتنا على الإنضباط الذاتي المبدئي، حتى تصبح باستمرار مجموع ممارستنا في مستوى عال من الحيوية والإنسجام والفعالية.

لهذا فإن الحاسم في الصمود ليس هو الجسم، بل نوعية ومستوى المعنويات والقناعات والطبيعة الطبقية للفكر السياسي الذي نحمله ونؤمن به. ولأن الفكر هو الذي يأمر الجسم، ولو في أشد لحظات التعذيب والألم والمعاناة، وليس الجسم كجسم هو الذي يفرض على الفكر أن يتخذ هذا الموقف أو ذاك.

والصمود ليس مجرد مسألة ذاتية وإرادية. فإذا اعتبرنا الصمود على مستوى المسيرة التاريخية للصراع الطبقي، نجد أن الصمود هو تعبير عن بذور قوى التغيير الثوري الاجتماعية، وأنه تجسيد للإتجاهات الطبقية الثورية الطموحة الى التغيير الثوري للعلاقات الإنتاج وللعلاقات السياسية في المجتمع (وفي العالم). فمن له مواقف أنانية أو متخاذلة أو متذبذبة، يصعب عليه أن يصمد طويلا في مواقف ثورية حازمة، حيث سرعان ما يسقط في الغموض والإرتباك، ثم الإنهيار والإنهزام أو التعامل مع العدو. بينما من هو مستعد فعلا للتضحية من أجل قناعته الراسخة واختياراته المبدئية الثابتة، يكون من الصعب جدا أن يهزمه سياسيا مجرد الإبتزاز أو التعذيب أو الإحساس بقرب الموت. فعندما تنهار المعنويات، يصبح الجسم هشا. وعندما تكون المعنويات مرتفعة، ثورية وصلبة، يكون الجسم صلبا وقادرا على

تحمل المعاناة الأليمة .

ومعلوم أن كل الأفراد ، أو كل الطبقات الاجتماعية ليس لها نفس القدرات على الصمود ، لأن أفكارها ومناهجها وطموحاتها وقيمها تختلف حسب مواقعها الطبقية في المجتمع. وبالتالي حسب مواقعها وأدوارها في الصراع الطبقي الدائر في المجتمع . وعلى سبيل المثال ، فإن التجارب التاريخية في شموليتها تؤكد أن الطبقة العاملة ، والتي لا تكسب على العموم سوى قوة عملها ، وليس لها ما تخسره في الثورة سوى أغلالها ، مؤهلة وقادرة على الصمود في وجه الاستغلال والاضطهاد والقمع والمناورات والنكسات أكثر بكثير من البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة مثلا ، والتي تظل متميزة بتذبذها السياسي ، وبقصر نفسها ، وبتغليبها للمصلحة الفردية الأنانية الذاتية على مصالحها الطبقية العامة .

خط الصمود

فالقمع والتعذيب يحثوننا على الصمود . كما أن مجمل تجاربنا النضالية تعلمنا كذلك أن الصمود لا يطرح فقط أثناء الاعتقال ، عند مواجهة التعذيب ، بل يطرح أن يتحول الصمود الى نهج في الحياة ليمتد إلى جميع ميادين عملنا . الصمود في مواجهة الصعوبات حتى نذللها ونتقوى في مواجهتها . الصمود في العمل الدؤوب من أجل حل المشاكل ومعالجة التناقضات معالجة ثورية ناجحة . الصمود عند النكسات والفشلات . الصمود ضد الحلول السهلة المضللة .

إن الصمود يتنافى مع اللامبالاة ، أو المثالية ، أو الإنحلال ، أو الإتكالية ، أو الانتظارية ، أو العفوية ، إلى غيرها من الانحرافات . إن الصمود يستوجب وعيا حادا بالواقع ، وبسيرورة تطوره ، وبقوانين تغييره . ويتطلب الصمود وعيا حادا بصراع الطبقات في المجتمع . ويتطلب أن يأخذ المناضل (أو الطبقة الثورية أو الشعب) مصيره بين يديه ، فيحس ويتصرف كفاعل في الواقع ، وأن يبلور ، بشكل

مستقل، مطمحه وإرادته، فيعمل على إنجاحها في تفاعل واع، علمي، منظم، وجدلي، مع دينامية الواقع. أما اللامبالاة أو الاستسلام للقوى المعادية، أو الذيلية والتبعية لها، إنما تؤدي إلى مزيد من الإنهزامات، وإلى معاناة التبعية والسيطرة والإضطهاد.

فالتحرر كفاح! وسر النجاح هو الصمود، هو النضال المتواصل، والمجهود الدؤوب! ولا شيء ذي أهمية يمكن تحقيقه خارج هذا المجهود الواعي، والدؤوب. وإنه لمن الخيال أن يريد البعض إنجاز الثورة دون معاناة مشاق النضال، بل إن تحقيق الثورة الطبقية والتغيير الثوري يمر بالضرورة عبر المجهود والنضال الطويل النفس، وعبر النكسات والتضحيات الجسام.

لكن الصمود من جهة أخرى، ليس هو مجرد المعرفة أو التحدي أو العناد، أو التحجّر العقائدي، أو الإنزواء المثالي على النفس، ولكنه انفتاح كبير على الواقع، وتعامل واع، وحذر، وجدلي مع هذا الواقع بكل تعقيداته وتناقضاته. فليس الصمود هو الإسترخاء، ولا بالتحجر بل الصمود تحرير! تحرير الطاقات وليس كبتها أو قمعها. تركيز هذه الطاقات وليس تفتيتها، لتحقيق الهدف المركزي لكل مرحلة، لكل فترة، لكل لحظة.

هكذا يمكن لطبقة البروليتاريا، بتعاون مع طبقات الشعب الأخرى، أن تخلق من ليل الاستغلال والاضطهاد، شمس المستقبل الوضاءة، وهكذا يمكن لكل مناضل أن يشارك في تقديم الثورة المتواصلة.

فبراير 1981
عبد الرحمان النوضة

التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة

إن العدو الطبقي ، أي البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، يتوفر على تنظيمات متعددة ومتنوعة ، ممركزة وفعالة ، (أهمها : أحزاب رجعية ، إدارات الدولة ، أجهزة قمعية مثل الجيش ومختلف أنواع البوليس ، وإدارات اقتصادية ، وأجهزة فكرية دعائية مثل الإذاعة والصحف والمدارس) . والاستمرارية سيطرة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، مشروطة بمنع طبقات الشعب وجماهيره الشورية من التنظيم . ونمو نضال الشعب الثوري يتطلب بالضبط (من بين ما يتطلب) بناء الجماهير تدريجيا لتنظيمات نضالية متعددة ومتنوعة نقيضة لتنظيمات عدوها الطبقي .

إن التنظيم هو من بين الأسلحة الأساسية ، التي بدونها ، لا يمكن للطبقة العاملة ، ومن حولها مجموع الجماهير الشعبية ، أن تهزم العدو الطبقي .

« وقبل الاستيلاء على السلطة ، وبهدف الاستيلاء عليها ، فإن السلاح الوحيد بيد الثورة ، وبيد الجماهير الواسعة ، هو التنظيم . وميزة الحركة المقودة من طرف البروليتاريا هو اعتناؤها بالتنظيم . وإن مجموع الأعمال الهادفة الى إيصال الجماهير تدريجيا الى الوقوف في وجه الطبقة السائدة والى الإطاحة بها في النهاية ، يمكن أن تتلخص في كلمة واحدة : تنظموا ، تنظموا ، تنظموا ! فالدعاية مثل التحريض تهدف الى تنظيم الجماهير . وتنظيم الجماهير في شكل أو في آخر ، هو وحده الذي يمكن من توعية هذه الجماهير ، ويمكن من خلق قوة الثورة الهائلة . فعندما تنتظم الجماهير ، ترى قوتها مضاعفة مائة مرة . يجب أن ننظم الجماهير من أجل خوض النضال . لكننا بالضبط عبر هذا النضال ، نثقف هذه الجماهير وننظمها ، وننمي القوى الثورية » (لي دوان ، في " الثورة الفتنامية ، مشاكل أساسية ، مهام جوهرية " ، هانوي ، ص 51) .

1

،ان تصور تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية بين قرابة 1970 و1975، كانت فيه بعض النقائص. فقد كان كل تنظيم منها يهتم فقط بالتنظيم الماركسي اللينيني ذو الطابع الحزبي. وكان كل تنظيم منها يظن أنه سينمو باستمرار حتى تتحقق الثورة، وكأنه هو التنظيم الوحيد والكافي الذي تطرح عليه مهمة بناء حزب الطبقة العاملة الشيوعي ومهمة تحقيق الثورة. فلم تكن تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية تفهم جيدا أهمية وضرورة تعدد وتنوع التنظيمات النضالية القاعدية. وقد يرجع موضوعيا هذا النقص الى حداثة تلك التنظيمات والى تركيزها خلال تجربتها على أولوية بناء تنظيم ماركسي لينيني.

وقد أصبح اليوم أكثر وضوحا أنه لمن الخاطئ أن نظن ان تنظيما شيوعيا ثوريا سنتتاح له الفرصة حتى ينمو بشكل عادي ومتواصل حتى يبلغ نقطة التحول النوعي الكمي والكيفي الذي يجعله بعد ذلك مستحيل التصفية من طرف العدو وأجهزته القمعية. ،ان تاريخ بلادنا الحديث، أي منذ الاستقلال الشكلي في 1956، يبين أن نظام البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، لم يترك أبدا أي حزب ثوري أو أي اتجاه سياسي ثوري حتى يتجذر في جماهير العمال والفلاحين. بل ظل يستعمل بدون أدنى حرج المناورات والإختطافات وشراء الذمم والاغتيالات والإعدامات والأحكام القاسية بالسجن لإجهاض أي مجهود للتجذر في العمال والفلاحين، ولتصفية أية نواة ثورية بشكل نهائي. فبهذا الأسلوب الحربي إستطاع النظام القائم مثلا القضاء بين 1956 و1959 على الإتجاه الثوري الصامد في "المقاومة" وفي "جيش التحرير"، وكذلك على الإتجاه الثوري في الحزب الاصلاحي القديم "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية".

ومن الدروس البسيطة والثمينة في نفس الوقت التي يمكن إستخراجها من تجربة الحركة الماركسية اللينينية، أن التنظيم الثوري إذا أراد أن ينمو بشكل متواصل، لا بد له من استعمال وسائل مباشرة وغير مباشرة في عمله، لا بد له من تجاوز التصور الذي يعتبر تنظيم الثوريين المحترفين هو الشكل التنظيمي الوحيد الضروري والكافي. فلا بد له من ابتكار وبناء تنظيمات متعددة ومتنوعة، ،ابتداء من تنظيمات الثوريين المحترفين السرية، الأكثر متقلصة والأكثر مغلوقة والأكثر صلابة؛ مرورا بالتنظيمات الوسطية المرتبطة بتنظيمات الثوريين المحترفين؛ وانتهاءا بتنظيمات نضالية قاعدية، مؤقتة أو عفوية، مستقلة أو شبه مستقلة،

تكون مفتوحة ومرنة أكثر ما يمكن.

إن التقدم في بناء تنظيم شيوعي ثوري مشروط (من بين ما هو مشروط به) بنمو الحركة الجماهيرية الثورية. والعكس كذلك صحيح طبعا. إلا أن مشاركتنا كشيوعيين في الوضع الحالي في الرفع من مستوى الحركة الثورية لن يكون فعالا إذا نحن لم نفهم بعض التناقضات ولم نوفر الحلول لمعالجتها.

ومن أهم هذه التناقضات، التناقض التالي. حيث نلاحظ أن التنظيمات الماركسية الثورية متقلصة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المناضلين الأفراد (خاصة الشباب) المعزولين والمتعاطفين مع تلك التنظيمات، منتشرين بأعداد كبيرة نسبيا في مجموع البلاد. فالتنظيمات الماركسية الثورية لا تتواجد في العديد من المناطق. بينما يوجد بهذه المناطق مناضلون غير منظمين، يتعاطفون مع خط تلك التنظيمات الماركسية الثورية في جزء منه أو في كليته. ويستفيدون من أطروحاتها ومن عملها الثوري، ويريدون القيام "بشيء ما" في منطقتهم، وذلك دون القبول بدخول أحد الأحزاب الاصلاحية أو بدخول أحد التنظيمات الثورية أو الماركسية اللينينية الموجودة. فمن المعروف من جهة أولى أن استعدادات وإمكانيات نضالية ثورية متعددة ومتفاوتة موجودة وسط الجماهير. ومن جهة ثانية، من المعروف أن تلك التنظيمات في وضعها الحالي على الأقل، لا تقدر على التعرف على كل هذه الامكانيات وعلى الإتصال بها لتنظيمها وتأطيرها. ومن جهة ثالثة، فإن هذه الإستعدادات والطاقات النضالية، لا يمكنها من جانبها أن تنتظر حتى تأتي إليها تلك التنظيمات لتنظمها وتؤطرها. ومن المعروف أيضا وجود مجموعات صغيرة محلية من المناضلين، يعتبرون أنفسهم منخرطين أو مرتبطين أو متعاطفين مع إحدى تلك التنظيمات الماركسية الثورية، ويعملون في الواقع بشكل مستقل حسب وعيهم وقدراتهم الخاصة، بينما التنظيمات والاتجاهات السياسية المعنية لم تستطع بعد اكتشافهم وربط الاتصال بهم.

فما هو الحل لهذا التناقض؟ إن الحل الصحيح يتم أساسا عبر الربط الجدلي بين تنظيمات الثوريين المحترفين، وبين التنظيمات المنظمة من طرفها والمرتبطة بها، وبين التنظيمات القاعدية المحلية المؤقتة المستقلة أو شبه المستقلة. لماذا؟

أنواع التنظيمات المتوفرة حاليا في الساحة هي:

أ) الأحزاب البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة الإصلاحية المسموح بها قانونيا، وتنظيماتها وعلاقاتها القاعدية المرتبطة بها.

ب) التنظيمات الثورية أو الماركسية اللينينية الممنوعة؛
و التنظيمات الوسطية (من لجان وحلقات) المرتبطة بها
ج) التنظيمات الجماهيرية المسموح بها مثل النقابات والجمعيات والأندية الى آخره.

والملاحظ حاليا أن كل هذه الأنواع لا تستطيع استيعاب وتوظيف كل الطاقات والاستعدادات النضالية المتوفرة حاليا في الساحة النضالية. أي بعبارة أخرى أن جزءا هاما من تلك الطاقات النضالية المتوفرة والغير منظمة الى حد الآن تحتاج الى نوع جديد وملائم من التنظيم. هذا النوع هو التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة. فما هي التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة؟

لتنظيم القاعدي المؤقت المستقل (أو شبه المستقل) ليس بحزب ولا نخلية ولا بنقابة. وإنما هو إطار تنظيمي محلي مناضل. ولا يهم أن نسميه لجنة أو حلقة أو جماعة أو مجموعة أو جمعية أو فرقة الى آخره. يتكون من عدد من الأفراد (مثلا بين 3 و5 في غالب الأحيان، أو أكثر في شروط خاصة)، تجمعهم بالأساس إرادة القيام ببعض الأعمال النضالية، ولو البسيطة، في مكان تواجدهم. ولا يخلط بين مفهوم "التنظيم القاعدي المؤقت المستقل" وبين مفهوم "الحلقة" أو "اللجنة" الذي طبق خلال تجربة الحركة الماركسية اللينينية السابقة. حيث أن "الحلقة" أو "اللجنة" بمفهومها القديم تدخل ضمن التنظيمات الوسطية المرتبطة بتنظيم من تلك التنظيمات الماركسية اللينينية. بينما "تنظيم قاعدي مؤقت" هو مستقل أو شبه مستقل، ومبني في عديد من الحالات بمبادرة قاعدية عفوية.

من يكون التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة؟ أي مناضل سواء كان منظما أم غير منظم يمكن أن يبادر في مكان عمله أو في مكان سكناه بتكوين تنظيم أو تنظيمات قاعدية مؤقتة مستقلة (أو شبه مستقلة). كما يمكنه، إذا توفرت الشروط والاستعدادات لذلك أن يربط فيما بينها. بل من واجب كل مناضل ثوري، سواء كان منظما أو غير منظم، هو بناء تنظيمات من نوع التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة وذلك في كل مكان حل به. فبدون تنظيم الجماهير لا يمكن تهييء الثورة.

ما هي شروط دخول تنظيم قاعدي مؤقت مستقل؟ دخول مرشح جديد لتنظيم قاعدي مؤقت مستقل غير مشروط بشكل عام. يكفي أن يلتزم هذا المرشح الجديد بالمشاركة في نشاط التنظيم القاعدي المؤقت المستقل المعني، وأن يقبل الانضمام إليهم، وأن لا يكون هذا المرشح الجديد مثلا رجعيا

أو بوليسيا أو أحد ركائز الأجهزة المحلية للدولة .

على أي أساس يتكون تنظيم قاعدي مؤقت مستقل ؟ يمكن في غالب الأحيان أن يتكون من أصدقاء في حي سكني ، أو في معمل ، أو في مدرسة ، أو في إدارة ، أو في قرية ، تجمعهم إرادة القيام ببعض الأعمال النضالية المحلية ، أو إرادة إنجاز برنامج نضالي متواضع (مثلا قراءة جماعية لنشرات أو نصوص ثورية ، أنشطة ثقافية جماهيرية تقدمية ، تنظيم التضامن وتوفير الدعم لجماهير شعبية محددة) . كما يمكن في أوضاع أخرى أن يتكون تنظيم قاعدي مؤقت مستقل على أساس التعاطف مع الحركة الشيوعية ، أو فقط على أساس معاداة النظام القائم ورفض الانخراط في الأحزاب الإصلاحية . كما يمكن أن يتكون على أساس الاستعداد لإنجاز عمل نضالي محدد ومؤقت . مثلا : تنظيم سلسلة من المحاضرات التقدمية ، أو تنظيم إضراب محدد والسهر على إنجاحه ، أو دعم إضرابات محلية ، أو تنظيم نضال دفاعي لمجموعة من الفلاحين معرضين لمحاولة الاستيلاء على أراضيهم أو تخريبهم من المياه ، أو تعبئة سكان حي معين مهددين بالطرد . ويمكن أن يتخذ تنظيم قاعدي مؤقت مستقل الأشكال التالية : حلقة نقابية (في معمل أو مؤسسة ...) ، لجنة اليقظة (في معمل أو مؤسسة ...) ، جماعة ثقافية ، مجلس الأصحاب للنقاش الثقافي والسياسي ، جماعة التلاميذ المطرودين ، جماعة لمحاربة الأمية (في حي معين) ، حلقة محلية للدفاع عن حقوق الإنسان ، حلقة محلية للقيام ببعض المبادرات النضالية البسيطة حسب الظروف المستجدة . والهدف الأساسي من تنظيم قاعدي مؤقت مستقل هو تكوين أكثر ما يمكن من هذه الجماهير وجعلها تخوض نضالات جماهيرية مشتركة ، أو على الأقل تهييئها تنظيميا وسياسيا للفترات التي تتصاعد فيها النضالات الجماهيرية العارمة .

كيف يكون التعامل داخل تنظيم قاعدي مؤقت مستقل ؟ من الايجابي في تنظيم قاعدي مؤقت مستقل أن يكون العمل بهدف جعل أعضاءه يقبلون الالتزام بنضالاتهم المشتركة . لكنه يمكن أن يكون من الخاطئ اشتراط مستوى عال من الانضباط . لأن التنظيم القاعدي المؤقت المستقل ليس بإطار حزبي ، ولكنه إطار تنظيمي ابتدائي مؤقت ، مرن في تعامله الداخلي ، يهدف عبر نضال جماهيري بسيط إلى توفير مستوى أولي من الوعي والتنظيم والنضال . وإذا أردنا أن تكون التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة مرنة ، فعالة ، وصعبة المنال من طرف القمع ، فيجب أن نجعلها محلية ، غير مقننة ، أو مقننة أقل ما يمكن لأن التشديد في تقنين هذه التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة تجعلها أقل قدرة على التكيف مع الظروف المستجدة .

ماهي الطبيعة القانونية لتنظيم قاعدي مؤقت مستقل ؟ لا يشغل

التنظيم القاعدي المؤقت المستقل نفسه بالحاجة الى الإعلان الرسمي عن وجود الإدارة النظام القائم، أو الى الحصول على رخصة قانونية منه لضمان شرعيته. وذلك نظرا لطبيعته النضالية، ونظرا لصغر حجمه، ولتواضع أهدافه، ونظرا لطابعه المؤقت. وإذا كان إنجاز أهداف تنظيم قاعدي مؤقت مستقل في حالات استثنائية مشروطا بترسيمه وحصوله على رخصة قانونية، فلا مانع من الناحية المبدئية في هذه الحالات الاستثنائية من تسجيلها لدى أجهزة النظام القائم. المهم في هذه الحالة هو أن تقدم على شكل جمعية ثقافية أو ما شابه ذلك، ذات أهداف رسمية مسموح بها قانونيا. هذه الأهداف المعلن عنها رسميا تكون طبعا مخالفة لأهدافها الحقيقية المكتومة. ولا يعمل التنظيم القاعدي المؤقت المستقل في السرية المطلقة. لأن مهامه النضالية لا تحتاج في غالب الأحيان الى سرية مطلقة. بل إن السرية يمكن أن تكون معرقلا لإنجاز مهامه النضالية. كما أن التنظيم القاعدي المؤقت المستقل لا يعمل في العلنية التامة. فلا يكشف عن كل تحركاته وعن كل نواياه النضالية لتلافي إنفضاحها أمام الأجهزة القمعية للنظام القائم.

كيف تتعامل فيما بينها تنظيمات قاعدية مؤقتة مستقلة متعددة موجودة في نفس المنطقة ؟ في حالة وجود تنظيمات قاعدية مؤقتة مستقلة متعددة في نفس المنطقة، وفي حالة إكتشافها لبعضها البعض، فإن التنسيق فيما بينها جميعا، أو فيما بين جزء منها، قد يكون إما ضروريا في بعض الحالات، وإما غير مرغوب فيه في حالات أخرى. المهم هو أن كل إطار من هذه التنظيمات هو الذي يجب أن يختار أو أن يرفض إقامة هذا التنسيق، وذلك حسب قناعاته التي يبلورها بشكل جماعي ديمقراطي. وعلى هذا التنسيق في حالة إقامته أن لا يتجاوز حدود التعاون الديمقراطي النضالي الذي لا يضرب استقلالية كل إطار، ولا يضرب حقه في تحديد خطاطه وأسلوب إنجازه. الشيء الذي لا يمنع في بعض الحالات أخرى أن يتحول توحيد عدة تنظيمات قاعدية مؤقتة مستقلة محلية الى نواة تنظيمية ثورية محلية ممركزة.

ما هي إيجابيات وسلبيات التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة ؟

نقطة الضعف فيها، هي تشتت المناضلين الذي تكرسه، وتكوينها على أسس مؤقتة تقريبية أو غامضة، وضعف تكوين أعضائها، أي ضيق آفاقها النظرية والتنظيمية والسياسية، ومحدودية ميدان نشاطها. وسيكون طبعا من المثالي أن نطلب من هذه التنظيمات القاعدية المؤقتة التي تبنى بمبادرة مستقلة عن التنظيم الشيوعي الثوري أن تكون من مستوى أعلى. وحينما يتصاعد القمع وتفنن أساليبه، فإن تنظيم التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة يصبح أكثر ضروريا. وإن أسس وأهداف وأساليب عمل التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة أخف وأبسط بالمقارنة مع أسس وأهداف وأساليب عمل التنظيمات الثورية ذات الطابع الحزبي. الشيء الذي لا يعني تماما تعويض التنظيم الشيوعي الثوري بالتنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة. ويتطلب

ويتطلب عمل التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة هو كذلك احتياطات أمنية لتلافي القمع . لكن كون كل تنظيم قاعدي مؤقت مستقل هو إطار تنظيمي واحد ، وليس بشبكة من الإطارات التنظيمية المتعددة والمترابطة فيما بينها ، تجعل هذه التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة تعمل بسهولة أكبر . إن التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة تعطي إمكانية هامة للمناضلين الأفراد غير المنظمين والمعزولين في مناطق تواجدهم . فهؤلاء المناضلين الذين يريدون القيام بشيء ما من النضال ، لا يمكنهم أن يبنوا بوحدهم الحزب الشيوعي الثوري ، ولا يمكنهم أن ينتظروا حتى يبني الحزب الشيوعي الثوري من طرف غيرهم . وبالتالي فالحل بالنسبة لهم هو أن يبادروا بتكوين تنظيمات قاعدية مؤقتة مستقلة في مكان عملهم أو في مكان سكناهم . ولا خوف من تعدد وانتشار واختلاف هذه التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة . فإن نموها وتعددها وتطورها سيجعل من السهل فيما بعد توحيدها وربطها بالتنظيم الثوري . بل إن انتشار وتعدد التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة خاصة وسط العمال والفلاحين سيساعد كثيرا على تقديم الحركة الثورية ، وسيساعد كذلك على بناء حزب البروليتاريا الثوري .

الى متى يستمر تنظيم قاعدي مؤقت مستقل ؟ يستمر ما دام أعضاءه مستعدين القيام بالأنشطة النضالية التي يحددونها جماعيا . فالتنظيم القاعدي المؤقت المستقل غير مدعو بالضرورة الى البقاء طويلا دون تغيير مثلما تدوم التنظيمات الحزبية . بل يمكن أن يحل وأن يعاد تكوينه عدة مرات حسب الظروف والإستعدادات . ومتى زال استعداد أعضاء تنظيم قاعدي مؤقت مستقل ، أو متى أصبح من مستوى أعلى ، تحل ذلك التنظيم القاعدي المؤقت المستقل ، أو تغير طبيعته في اتجاه مستوى أعلى من الإلتزام السياسي والتنظيمي والنضالي .

ما هو الفرق بين التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة وبين التنظيمات الوسطية ؟ التنظيمات الوسطية هي تنظيمات (لجان أو حلقات) مرتبطة - وليست عضوة - في التنظيم الشيوعي الثوري . ويمكن أن يكونها إما عضو في التنظيم الشيوعي الثوري ، وإما مجرد مناضل مرتبط به . فتكون التنظيمات الوسطية مؤطرة ومقودة من طرف التنظيم الشيوعي الثوري وذلك تنظيميا وسياسيا ونضاليا . بينما التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة يمكن ان تنظم بمبادرة مناضل غير منظم . ويمكن أن تكون غير مؤطرة وغير منظمة من طرف أي تنظيم آخر . لكنه من الإيجابي أن يكون أعضاء ومناضلو التنظيم الشيوعي الثوري سبّاقين الى المبادرة بتكوين هذه التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة (أو شبه مستقلة) . ولا يصح في هذه الحالة أن يكشفوا عن هويتهم أو إنتمائهم التنظيمي

داخل تلك التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة (أو الشبه مستقلة) . الشيء الذي لا يمنعهم من الدفاع داخلها بأسلوب مرن عن قناعاتهم السياسية والإيديولوجية . فيعملون على تأطيرها وقيادتها بأسلوب ديمقراطي .

كيف نجعل الجماهير المتقدمة تقدم على تنظيم نفسها في التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة ؟ لكي تقدم العناصر المتقدمة من الجماهير على المبادرة بتنظيم نفسها في تنظيمات قاعدية مؤقتة مستقلة ، يجب أن يقوم الثوريون بالرعاية لهذا النوع من التنظيم ، وأن يكرروا الدعوة في دعايتهم الى تكوينها. ويمكن أن يكون الشعار الموجه الى الجماهير في هذا المجال مثلا : تنظموا ، تنظموا ، تنظموا في حلقات وجماعات محلية ومستقلة ! لكنه يجب أن يكون المناضلون المنظمون سباقين الى تكوينها . وإن نجاح المبادرات الأولى هنا وهناك في تكوين هذه الحلقات والجماعات واللجان ، سيثبت للجماهير في الممارسة مزايا هذا الشكل من التنظيم المؤقت وملاءمته . وسيشجع أجزاء متزايدة من الجماهير المتقدمة على استعماله . حيث إذا ما تعرفت الجماهير المتقدمة على إمكانيات هذا النوع من التنظيم القاعدي ، يمكن أن تقدم على بنائه بأعداد متزايدة . ولا شك في أن التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة ستجد باستمرار في النشرات الجماهيرية للتنظيمات الشيوعية الثورية منبرا سياسيا سيساعدها على تعميقها وعيها وعلى تطوير ممارستها النضالية . وذلك ليس لأنها تنضبط لتوجيه هذه النشرات ، ولكن لأنها تجد فيها ما يلائم اهتماماتها النضالية ، وما يجيب على مشاكلها الملموسة . هكذا فبإمكان التنظيم الشيوعي الثوري أن يؤطر سياسيا وبشكل عام ، حتى في التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة المنتشرة عبر البلاد ، والتي لا تربطه بها أية صلة تنظيمية مباشرة ، وذلك بالضبط عبر نشراتها ومنشوراته الدعائية . أما التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة (أو شبه المستقلة) التي يتواجد سرّا في داخلها أحد مناضلي التنظيم الشيوعي الثوري ، فإن تأطيرها يكون مباشرة وأكثر سهولة . وإذا عرف التنظيم الشيوعي الثوري كيف يجعل على الأقل من بعض نشراته الدعائية منبرا حيويا مفتوحا لإسهامات المناضلين القاعديين ولتقاريرهم النضالية ، فإن بعض أعضاء التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة يمكن أن يتحولوا الى مراسلين محليين لتلك النشرات .

ما هي أهم الدوافع لظهور وانتشار التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة ؟ إن أعدادا متزايدة من الجماهير الشعبية يدفعها واقعها الموضوعي ، واشتداد الصراع الطبقي خصوصا ، الى الرغبة في القيام " بشيء ما " من النضال المتواضع . فالجماهير في حاجة متزايدة للتوعية والتنظيم ولخوض النضال . لكن هذه الجماهير من جهة أولى ، لا يمكنها أن تتحرك كأفراد ، ومن جهة ثانية

لا تقبل بالإنخراط في الأحزاب الرجعية أو في الأحزاب الإصلاحية المسموح بها قانونيا ، وذلك على الخصوص نظرا لما عانته من خياناتها التاريخية ، ومن جهة ثالثة فإنها في غالب الأحيان لا تقبل الإنخراط في تنظيم ثوري سري ، وذلك على الخصوص نظرا لتحاشيها أخطار القمع الشرس الذي يهددها باستمرار، ولتلافيها السقوط في مغامرة فاشلة . هكذا يبرز التناقض . فالجماهير لا يمكنها أن تنتظر حتى تصبح التنظيمات الثورية ملائمة لمستواها ولاستعداداتها، كما لا يمكن للتنظيمات الثورية أن تنتظر حتى ترقى هذه الجماهير لمستواها لكي تستقطبها في صفوفها . بل هذه الجماهير الشعبية تقبل بسهولة أكبر المشاركة في حركة تنظيمية ونضالية ، إذا كانت هذه الحركة من جهة أولى جماهيرية ، ومن جهة ثانية قريبة أكثر ما يمكن من الأشكال غير الممنوعة . والتنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة هي بالضبط شكل من الأشكال التنظيمية النضالية التي تتوفر فيها هذه الشروط . الشيء الذي سيوفر إمكانية إقبال جزء من الجماهير عليها . والاعتقاد السائد الذي يعتبر أن الجماهير لا يمكنها أن تنظم نفسها تنظيما ، صحيح إذا قصدنا بعبارة تنظيمها لنفسها تنظيما بنائها تلقائيا لتنظيم (أو تنظيمات) ممركزة و واسعها . ولكنه سيكون خاطئا إذا قصدنا بذلك الإعتقاد عجز الجماهير التام عن بنائها لأي شكل من أشكال التنظيم ولو كان قاعديا وابتدائيا . وتجارب العديد من المناضلين في العديد من الحركات الثورية عبر العالم ، تبين أنهم مرّوا أو ساهموا في إقامة مثل ذلك النوع من التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة قبل بنائهم او انخراطهم في تنظيم ثوري ممركز على الصعيد الوطني . ومن الواضح مثلا أنه في حالة تعرض مناضلين مكونين لتنظيم قاعدي مؤقت مستقل الى الإعتقال ، فإن مسلسل الاعتقالات سيكون صغيرا بالمقارنة مع تسلسل الاعتقالات في تنظيم ممركز على الصعيد الوطني كما أن العقوبات الصادرة في حق مناضلين معتقلين مكونين لتنظيم قاعدي مؤقت مستقل ستكون أخفّ بالمقارنة مع العقوبات القمعية الصادرة في حق أعضاء تنظيم ثوري ممركز على الصعيد الوطني . حيث أن هذه العقوبات القمعية من المحتمل أن تكون على أساس ، ليس الإنتماء الى تنظيم ممنوع ، ولكن على أساس القيام بنضال محدد هو النضال المحدد الذي خاضه ذلك التنظيم القاعدي المؤقت المستقل المعني .

هل نوع التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة إبتكار جديد؟

إن هذا النوع من التنظيم ليس بابتكار جديد كل الجدة . فقد سبق أن دعت بعض فصائل الحركة الماركسية اللينينية (في 1973) الجماهير الى تنظيم نفسها في " اللجان الشعبية " . وقد فشلت هذه الدعوات ، من جهة أولى لأن التنظيمات الثورية الأمر

لم تقم بنفس الدعوات. ومن جهة ثانية لأن المناضلين الثوريين الأفراد لم يكونوا سباقين الى المبادرة بتكوينها. ومن جهة ثالثة لأن نوعية "اللجان الشعبية" لم يكن ملائما للظرف. فمضمون "اللجان الشعبية" تختلف سواء من التنظيمات الوسطية (المرتبطة بتنظيم معين) أم عن التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة. حيث أن "اللجان الشعبية" يطرح بأن تجسد الأنوية الشعبية الأولى التي تمارس محليا سلطة الشعب في المعمل، في الدوار، في الحي، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تظهر موضوعيا إلا في "وضع ثوري" يتميز بتفكك النمط القائم وبازدواجية السلطة.

هل التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة تخرج عن المفهوم اللينيني للتنظيم؟ نتلمس من خلال الأدب الثوري وجود نوع التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة عبر تجربة الحركة الثورية في روسيا في بداية القرن، وكذلك في الصين، وفي أوروبا الغربية، وألبانيا، الى آخره، وكذلك في المغرب. وهذا النوع ليس بغريب عن المفهوم اللينيني للتنظيم. بل إنه يشكل أحد قطبيه البارزين. والمشكل أو النقص الذي ظل قائما، هو أن هذا النوع من التنظيم لم تحلل في السابق بمنهجية واضحة ومتكاملة.

وبتركيز، فالفكرة الأساسية للتنظيم عند لينين هي فكرة جدلية. وهي: الربط الجدلي بين أنواع متعددة ومتنوعة من التنظيمات، ابتداء من تنظيمات الثوريين المحترفين الأكثر سرية، والأكثر مغلوقة، وانتهاء بتنظيمات مفتوحة أكثر ما يمكن، و "حرة" أكثر ما يمكن. فقد طرح لينين مثلا في خطاب له ألقاه أثناء نقاش النظام الداخلي للحزب خلال المؤتمر الثاني في 1903 :

« إن الرفيق تروتسكي أساء كثيرا فهم الفكرة الأساسية لكتابي "ما العمل؟" حينما قال أن الحزب ليس بتنظيم للمتآمرين، (وكثيرون قدموا لي نفس الملاحظة). فهو ينسى أنني في كتابي أطرح مجموعة من التنظيمات ذات أنواع مختلفة، ابتداء من التنظيمات الأكثر سرية والأكثر مغلوقة، إلى انتهاء بتنظيمات مفتوحة نسبيا و "حرة" »(لينين، المجلد 6، المنشورات الاشتراكية، باريس، 1974، ص625). لأن الهدف عند لينين هو « تشغيل حلقة محدودة نسبيا من القادة، وإدخال أكبر نسبة ممكنة من الجماهير في الحركة » النضالية. (نفس المصدر). هذا مع العلم أن « اللجنة المركزية لا يمكنها أبدا أن توسع حقيقة مراقبتها لكل أولائك الذين سيعملون دون أن يكونوا منخرطين في التنظيم » (نفس المصدر).

ولمعالجة هذا التناقض، فإن لينين من جهة أولى يأخذ بعين الاعتبار أنه « في فترة مثل التي نجتازها، فإن "المرونة والليونة" هي بالضبط التي تفتح الأبواب لكل عناصر الغوغى، والتذبذب، والإنتهازية ». ومن جهة ثانية، يشدد لينين

على أن « إنقاذ صرامة الخط [السياسي] ونقاوة مبادئ الحزب تصبح بالضبط قضية أكثر استعجالا بقدرما أن الحزب ، المستعيد لوحدته ، سيقبل في صفوفه كمية كبيرة من العناصر غير القارة ، والتي سيتضاعف عددها في ارتباط مع نمو الحزب » (لينين ، نفس المصدر) . كما أكد لينين على نفس الفكرة في " رسالة إلى رفيق حول مهامنا التنظيمية " (في المجلد 6) . حيث سجل « ان فن منظمة سرية ، يجب أن يتجلى في قدرتها على توظيف كل شيء ، وعلى إعطاء مهام إلى الكل وإلى أي واحد ، دون التفريط في قيادة مجموع الحركة ، وهذا طبعا ليس لأنها منحت امتياز ممارسة النفوذ ، ولكن نظرا لرصيدها ، ولطاقاتها ولتجربتها الكبيرة ، ولتعدد مواهبها ، ولبراعتها الإبداعية » . ودافع لينين على نفس الفكرة في نصوص أخرى مثل "من أين نبدأ" وفي "خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء" .

وفي الواقع ، يظهر لنا حاليا نوع التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة كابتكار جديد ، وذلك بالضبط لأن فهم عموم الحركة الماركسية اللينينية خلال تجربتها السابقة أخذ من المفهوم اللينيني للتنظيم برؤية وحيدة الجانب فقط الطرف الأول منه ، أي منظمة مركزية مكونة من الثوريين المحترفين متقلصة ومغلوقة . وأغفل الطرف النقيض المكمل ، أي تنظيمات قاعدية ، متنوعة ، مفتوحة أكثر ما يمكن ، و « حرة » أكثر ما يمكن . فلتساعد هذه التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة في معالجة التناقض بين تقلص التنظيمات الثورية واتساع جيوش المناضلين المتعاطفين معها . واستفادة الحركة الشيوعية الثورية من هذا التقييم والتقويم ، سيساعدها على إنجاز خطوات أخرى على طريق التثوير والتنظيم والبلترة .

عبد الرحمان النوضة

مارس 1981

A-PDF Merger DEMO : Purchase from www.A-PDF.com to remove the watermark

لماذا
لم تتجذر الحركة الماركسية
اللينينية في الطبقة العاملة وفي جماهير
الفلاحين ؟ وكيف يمكن
بلترتها ؟

منذ الإنشقاق عن "حزب التحرر والاشتراكية" وعن "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، كانت الحركة الماركسية اللينينية تتكون أساسا من الطلبة وبعض الأساتذة وبعض الأطر التقنية الشابة (من مهندسين وتقنيين) ومن بعض التلاميذ. أما العمال والفلاحون الذين كانوا منخرطين في فصائل الحركة الماركسية اللينينية، أو في ارتباط بها، فكانوا قلائل جدا. وظلت الحركة الماركسية اللينينية تتبنى البرنامج الثيوري في تغيير المجتمع، وتطمح إلى التجذر في الجماهير الشعبية، وخاصة منها جماهير العمال والفلاحين، وكذلك في المثقفين الثوريين وفي شباب المدارس. وظلت الحركة تطرح على نفسها مهمة بناء حزب البروليتاريا وبناء التحالف الطبقي بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين بهدف إنجاز الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية.

أولا : لماذا لم تتجذر الحركة الماركسية اللينينية في العمال والفلاحين ؟

وبعد ما يقرب من عشر سنوات، نجد أن أعضاء الحركة الماركسية اللينينية ظلوا في غالبيتهم العظمى ذوي مواقع طبقية خارج مواقع العمال والفلاحين فلماذا لم تتقدم الحركة في بلترة نفسها وفي مد جذورها الإجتماعية وسط الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين ؟ إن الجواب قد يتطلب دراسة تفصيلية لكل أعمال الحركة الماركسية اللينينية ومواقفها في ارتباط بالتطور الملموس للصراع الطبقي خلال المرحلة المعنية (أي من 1970 إلى قرابة 1975 أو 1977). لكن التحليل الحالي سيقتصر بشكل موجز على عرض أبرز الأخطاء والإنحرافات التي

منعت الحركة من التقدم في إنجاز بلشترتها . وهي أساسا ثلاثة :

٨) خطأ توجيه أغلبية الأطر والمناضلين من طرف الحركة الماركسية اللينينية للعمل وسط الشبيبة المدرسية بدلا من التركيز على توجيههم نحو الطبقة العاملة ونحو جماهير الفلاحين .

٤) خطأ توفير نوع واحد، غير كافي وغير ملائم، من الهيئات التنظيمية الوسطية ، بدلا من توفير أنواع متعددة ومختلفة منها ، تكون قادرة على استيعاب وتوظيف كل الطاقات النضالية المتوفرة لدى المناضلين ولدى الجماهير .

3) وجود أخطاء أخرى متنوعة في أساليب ومضامين العمل مع المناضلين ومع الجماهير عموما .

٩) خطأ التركيز على توجيه غالبية الأطر والمناضلين للعمل وسط الشبيبة المدرسية بدلا من التركيز على توجيههم نحو العمال والفلاحين .

عندما ننظر حاليا بشكل شمولي الى ما يقرب من ثمان سنوات من تجربة الحركة الماركسية اللينينية ، يمكن أن نلاحظ أن الأطروحات النظرية الأساسية للحركة ، كانت في عمومها ماركسية لينينية . الشيء الذي لم ينجيها من حمل أفكار وأطروحات خاطئة . مثلا ، اعتبارها شباب المدارس "مقدمة تكتيكية" لتحريك الصراع الطبقي ، واعتبارها لهم كذلك كنوع من "القنطرة" لإنجاز التجذر في الطبقة العاملة وفي جماهير الفلاحين . فكان التكتيك الذي طبقته الحركة خاطئا . يتسم بطبيعة برجوازية صغيرة . الشيء الذي لا يلغي كون خطها ظل نضاليا وثوريا . وقد وجد هذا الانحراف السياسي أساسه في التركيب الطبقي للحركة الماركسية اللينينية . حيث كانت تتكون أساسا من مناضلين ذوي مواقع طبقية برجوازية صغيرة . لكنه لا يصح تبسيط هذا التقييم الى حد الإعتقاد بأن الحركة الماركسية اللينينية هي مجرد قوة سياسية برجوازية صغيرة وكفى ، مثلما فعل البعض . فبالرغم من انحرافها السياسي ، فقد مارست عموم الحركة كتنظيمات ثورية ، تتبنى الفكر الماركسي اللينيني وفكر ماو ، وتطمح لخدمة الجماهير الشعبية ، والمساهمة في بناء حزب البروليتاريا الشيوعي ، الشيء الذي لا يلغي تفاوت فصائل الحركة ومناضليها في محاولة تجسيد هذه الطموحات .

وكان الإتجاه الرئيسي في عموم تنظيمات الحركة قصير النفس . يريد الإسراع ببناء منظمة كبيرة وفعالة في الساحة السياسية . فاجتذبته سهولة

الدعاية والتحريض والتنظيم في صفوف الشبيبة والتلاميذ والأساتذة . فسقطت الحركة في التركيز على الشبيبة المدرسية . وكان عموم مناضلي الحركة (قيادات وقواعد) ينفرون من العمل وسط الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين، نظرا لما يتطلبه من طول النفس ، ومن تضحيات ، ومن "انتحار طبقي" . وكانت نضالات البرجوازية الصغيرة ، بطبيعتها الباهرة ، تجتذب في الغالب عموم الحركة الماركسية اللينينية، وتغري لديها بعض التصورات المثالية . مثل الإعتقاد بإمكانية اختصار المسيرة الثورية ، واختصار بعض مهامها ، والإعتقاد بأن "الثورة على الأبواب" . لكن نضالات البرجوازية الصغيرة ، بالرغم من تسييسها أحيانا بالمقارنة مع الطابع النقابي لنضالات العمال والفلاحين ، كانت مثل سحابة صيف تمر دون أن تمكّن من إحداث أية قفزة نوعية في الصراع الطبقي في البلاد . فيبقى مصير الثورة يتوقف أساسا على وعي وتنظيم ونضال ملايين العمال والفلاحين .

وكلما تقلصت صفوف إحدى تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية نتيجة للإعتقالات ، أو نتيجة لتراجع بعض مناضليها ، كانت تحاول الإسراع باسترجاع ما ضاع منها وبتوسيع صفوفها عن طريق استقطاب المناضلين النشطين الذين يبرزون باستمرار وبسرعة وسط شباب المدارس والأحياء .

وطبقت الحركة الماركسية اللينينية خط التركيز على شباب المدارس والكليات طبعا على حساب توجيههم نحو العمال والفلاحين بهدف التثوير والبلترة . وكان الإعتقاد السائد داخل عموم الحركة هو أن المناضلين الشباب (مثل الطلبة والتلاميذ والأطر التقنية) قادرون على تجذير تنظيماتهم الماركسية اللينينية في الطبقة العاملة وفي الفلاحين من خلال ارتباطهم الخارجي بالعمال والفلاحين . لهذا كانت الحركة تطرح مهمة "الإرتباط" بالعمال والفلاحين ، وليس "بلترة" مناضليها وخوضهم لمهام الدعاية والتحريض والتنظيم من مواقع عمالية وفلاحية . وقد وجدت في صفوف تنظيمات الحركة آراء تنتقد توجه التركيز على الشبيبة المدرسية . لكنها بقيت فعلا نادرة . ولم ترق هذه الآراء المنتقدة إلى مستوى تنظيم صراع سياسي يدور حول أفكار ومبادئ أو ممارسة واعية للجميع . بل كانت هذه الآراء المنتقدة تظهر "كمشاكل ذاتية" بين المناضلين المنتقدين (بكسر القاف) وبين المسؤولين المنتقدين (بفتح القاف) . فسرعان ما كان يتم القفز على الآراء المنتقدة وتجاهلها . خاصة وأن الغالبية العظمى في صفوف الحركة الماركسية اللينينية كانت تساير توجه التركيز على الشبيبة المدرسية ، وأن عموم مناضلي تنظيمات الحركة كانوا يتعاملون مع أفكار قياداتهم وتوجيهاتها باعتبارها بالضرورة صحيحة .

وتوجيه غالبية أطر الحركة الماركسية اللينينية نحو الشبيبة المدرسية ، ونحو البرجوازية الصغيرة عموما ، وتوجيه الأقلية من الأطر نحو العمال ، أعطى في آخر المطاف

من جهة أولى جماهيرية وقاعدة واسعتين للحركة في بعض فئات البرجوازية الصغيرة. لكنهما بقيتا غير قارتين، ولا يمكن الاعتماد عليهما. وأعطى من جهة ثانية ارتباطا بعشرات المناضلين العمال بالنسبة لكل تنظيم من الحركة. لكن الطبيعة الخارجية لهذا الارتباط، جعلت العلاقات بأولائك المناضلين العمال تبقى غير ثابتة على العموم. وجاءت موجة الاعتقالات الأولى في مارس 1972. ثم موجة الاعتقالات الثانية في نونبر 1974. وفيهما ضربت قيادات تنظيمات الحركة. ثم جاءت موجة الاعتقالات الثالثة خلال النصف الثاني من 1976. فأصبحت تنظيمات الحركة معزولة عن الجماهير، بل شبه منعدمة في الساحة. لكنه لا يصح السقوط في المبالغة والتبسيط إلى درجة إعدام كل نتيجة لعمل الحركة السابق. فعدد من المناضلين الطلبة والتلاميذ الذين كانوا مرتبطين بتنظيمات الحركة سيصبحون عمالا. وكذلك المناضلون العمال الذين كانوا مرتبطين بتنظيمات الحركة مؤهلون للقيام بتأثير مهم وسط الطبقة العاملة.

إن الثورة المطروحة في جدول الأعمال، هي أساسا من مصلحة الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين. وهي المؤهلة موضوعيا أكثر من غيرها لحوض وإنجاز الثورة المطروحة. وستظل الطبقة العاملة عبر مختلف مراحل الثورة هي الطليعة الطبقية. وسيظل الفلاحون هم القوة الرئيسية من بين قوى الثورة. وتطبيقا لهذه الرؤية (والتي لا داعي هنا لتكرار إثباتها)، يجب أن يتجه الجزء الأساسي من أعمال الشيوعيين الدعائية والتحريضية والنضالية والتنظيمية نحو الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين. يجب أن تنطلق هذه الأعمال من جماهير العمال والفلاحين بهدف العودة إليها.

٤) خطأ توفير نوع واحد من الإطارات التنظيمية الوسطية بدلا من توفير أنواع متعددة ومختلفة قادرة على استيعاب وتوظيف كل الطاقات النضالية المتوفرة لدى الجماهير

كانت بعض تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية تستعمل تنظيمات وسطية بين التنظيمات العضوة فيها، وبين الجماهير غير المنظمة. وكانت تطلق عليها عبارة "اللجان القاعدية" أو "اللجان الأساسية" وذلك حسب مستوى تقدمها. هذه الإطارات التنظيمية أسميها "بالتنظيمات الوسطية". هذه التنظيمات الوسطية ساهمت نسبيا في عرقلة تجذر الحركة في العمال (والفلاحين). وهذه العرقلة لم تنتج عن وجود هذه التنظيمات الوسطية، ولكن عن نوعية طبيعتها.

إن التنظيمات الوسطية كانت ولاتزال ضرورية. وخطأ تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية في استعمالها للتنظيمات الوسطية يرجع إلى الاعتبارات التالية:

أ) - الخطأ: إن فصائل الحركة لم تكن تعرف العمل مع كل مناضل يبرز

وسط الجماهير بالأي إطار التنظيمات الوسطية.

تقويم الخطأ السابق : بينما يجب على التنظيم الشيوعي الثوري أن يكون قادرا على العمل مع المناضلين المبتدئين كأفراد ، وذلك إلى حين توفر شروط تنظيمهم في نوع من التنظيمات القاعدية. والعلاقة الصداقية أو العائلية أو الجوارية أو المهنية قد تكون غالبا كافية في البداية للسهر على تطوير هذه العلاقة سياسيا ونضاليا وإيديولوجيا. إذ يوجد نوع من المناضلين المبتدئين ، يقبلون بتقديم مساعدات مالية مثلا ، أو يقبلون بالمشاركة في حركات نضالية (مثل التظاهر...) ، لكنهم غير مستعدين بعد للعمل في إطار تنظيمي مرتبط بالتنظيم الشيوعي الثوري. فيجب معرفة كيفية التعامل مع هذا النوع من المناضلين. خاصة وأن بعضا منهم قد يكونون ذوي فعالية في الحركة الجماهيرية النضالية.

ب) - الخطأ : تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية لم تكن توفر للمناضلين المبتدئين الذين يبرزون سوى نوع واحد من التنظيمات الوسطية. هذا النوع هو " اللجنة ". وفيها مستويان : "اللجنة القاعدية" و "اللجنة الأساسية". وتكون مرتبطة سياسيا وتنظيميا بإحدى تنظيمات الحركة.

تقويم الخطأ السابق : بينما يجب على التنظيم الشيوعي الثوري توفير أنواع ومستويات متعددة مختلفة من العلاقات و الإطارات التنظيمية القاعدية. فيجب أن تكون هذه الأنواع ملائمة وقادرة على استيعاب وتوظيف مختلف الطاقات والاستعدادات النضالية التي يحملها المناضلون المبتدئون. فأنواع الإطارات التنظيمية القاعدية هي التي يجب أن تتكيف مع الطاقات والاستعدادات النضالية الملموسة الموجودة وسط جماهير العمال والفلاحين. وليست هذه الطاقات والإستعدادات النضالية القاعدية الجماهيرية هي التي يجب أن تدخل بالضرورة في قالب تنظيمي جاهز. ويجب تفهّم ميول المناضلين العمال المبتدئين الى نسج علاقات متعددة ، متنوعة ، وغير ثابتة. ويجب كذلك المساهمة في الهيئات التنظيمية القاعدية التي يخلقها العمال أو غيرهم ، ويجب الانطلاق منها لتطويرها حسب الوضع السياسي و حسب تطور وعي واستعداد أولائك المناضلين العمال أو غيرهم في خضم حركة النضال وكذلك خارجها. وتمكن الإشارة هنا إلى بعض أنواع الإطارات التنظيمية القاعدية. فهناك من جهة أولى الإطارات التنظيمية التي تعمل بشكل واع في ارتباط بمنظمة محددة. ومنها مثلا "لجنة النضال" ، وهي تعمل خلال وجود حركة نضالية. ومنها أيضا "لجنة التكوين السياسي والفكري" ، وتعمل خاصة في وقت الجزر. هذه الإطارات التنظيمية تكون مرنة ، وغير مجبرة على الإنضباط للمنظمة التي ترتبط بها. ومن جهة ثانية ، هناك الإطارات التنظيمية القاعدية التي تعمل في ارتباط بمنظمة محددة ، لكن دون معرفة وجود هذا الإرتباط في بعض الحالات ، بل وفي سعيه

الحالات دون معرفة القناة التي يتم عن طريقها هذا الارتباط (وذلك طبعا لأسباب أمنية). ومنها مثلا "الخلقة النقابية" و "اللجنة النقابية" و "التعاونيات" و "الجمعيات التضامنية" العمالية أو الفلاحية، و التنظيمات المحلية الصغيرة الثقافية أو الترفيهية أو الرياضية، الى آخره. وهناك من جهة ثالثة "التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة" (أنظر الفصل الخاص بهذا الموضوع).

و حتى المنظمات الجماهيرية الكبيرة مثل النقابات المهنية و الجمعيات، يجب على مناضلي التنظيم الشيوعي الثوري أن يحرصوا من خلال العمل القاعدي وسطها على تأطيرها بأسلوب دمقراطي في الإتجاه الثوري. ويستمر المناضلون المبتدئون في العمل في هذه الأنواع من الإطارات التنظيمية التي سبق عرضها الى حين أن تتوفر فيهم شروط العضوية في المنظمة المعنية. بل يجب عليهم في غالب الأحيان الاستمرار في القيام بنشاطهم النضالي الجماهيري القاعدي في تلك التنظيمات ولو بعد حصولهم على العضوية في منظمة شيوعية معينة.

ج- الخطأ: كانت منظمات الحركة الماركسية اللينينية بشكل عام تعتبر الإطارات التنظيمية الوسطية "داخلها" وليس خارجها. الشيء الذي فرض على التنظيمات الوسطية من جهة أولى إلا نضباط للمنظمة التي ترتبط بها. وذلك دون أن تطلع هذه التنظيمات الوسطية على الحياة السياسية والتنظيمية الداخلية المنظمة التي ترتبط بها، ودون أن تشارك في تكويناتها الداخلية. فكانت العلاقة بين منظمات الحركة الماركسية اللينينية وبين تنظيماتها الوسطية مركزية دون أن تكون في نفس الوقت دمقراطية. واعتبار التنظيمات الوسطية "داخل" منظمات الحركة، فرض عليها من جهة ثانية أن تعمل في السرية. لكن هذا العمل في السرية لا يكون في العديد من الحالات ملائما لقدرات واستعدادات المناضلين المبتدئين. حيث يجعلهم معرضين بشكل خطير، ويجعلهم يتّخذون احتياطات كثيرة تؤدي بهم إلى تجميد حيويتهم، والى شل نشاطهم النضالي والى تقليص علاقاتهم بالجماهير الواسعة. فيسقطون في عزلة نسبية عن الجماهير بعدما كانوا أكثر تجاوبا معها.

تقويم الخطأ السابق: يجب التمييز من جهة أولى بين المناضلين الأفراد والإطارات التنظيمية التي تتوفر فيها شروط الحصول على العضوية داخل المنظمة المعنية، ومن جهة ثانية بين المناضلين الأفراد والإطارات التنظيمية التي لا تتوفر بعد فيها تلك الشروط. فالنوع الأول يجب إدخاله إلى المنظمة المعنية ليصبح كامل العضوية فيها، وذا نفس الحقوق والواجبات التي لباقي الأعضاء الآخرين. بينما النوع الثاني يجب أن يعمل في ارتباط بالمنظمة المعنية، وليس داخلها. ويجب عند تحديد المسؤوليات والمهمات والإختصاصات التمييز بين ما هو مسموح به قانونيا

في ظل النظام القائم، وبين ما هو **ممنوع**. ويجب الحرص ما أمكن على تخفيف المناضلين المبتدئين من المهمات الممنوعة، وذلك حتى لا تجعلهم كثرة التخوفات والإحتياطات يجمدون حيويتهم ويقطعون صلاتهم بأوسع الجماهير. ويجب بالمقابل على المناضلين الآخرين الأعضاء في المنظمة المعنية أن يتقنوا أكثر من غيرهم الربط بين أنشطتهم النضالية القانونية وبين الممنوعة قانونيا. ويجب عليهم إتقان أسلوب التغطية بالأنشطة القانونية على الأنشطة الممنوعة. كما يجب عليهم المساهمة الفعالة في الأنشطة النضالية الجماهيرية القانونية دون التخوف من انفضاحهم. فلابد للتنظيم الشيوعي الثوري من إتقان الربط بين العمل النضالي القانوني والعمل النضالي الممنوع قانونيا.

د) - الخطأ: بأن منظمات الحركة الماركسية اللينينية لم تكن تشرك (أو لم تكن تشرك بما فيه الكفاية) أعضاء التنظيمات الوسطية في الحياة السياسية الداخلية لها. الشيء الذى ساعد على نقصان الحيوية السياسية والتكوين النظري لأولائك المناضلين المرتبطين بها.

التقويم: بينما يجب على التنظيم الشيوعي الثوري تنشيط الحياة السياسية الداخلية له، ويجب عليه كذلك إشراك أكثر ما يمكن من المناضلين القاعديين المرتبطين في أكبر جزء ممكن من تلك الحياة السياسية. ويجب عليه تنظيم وتعميم النقاش السياسي والصراع السياسي الرفاقي والبناء، وذلك دون التفريط في المركزية الدمقراطية، وفي متطلبات الاحتياطات الأمنية في مواجهة القمع.

هـ) - الخطأ: لم تكن التنظيمات الوسطية تنظم في غالب الأحيان على أساس التواجد في معمل محدد. بل كانت تكون من مناضلين عمال جاؤوا من مصانع أومؤسسات مختلفة. الشيء الذي ساعد على ابتعاد موضوع النقاش في تلك التنظيمات الوسطية عن واقع المناضل في مكان عمله.

التقويم: بينما يجب على التنظيم الشيوعي الثوري أن يعتبر الوحدة المنتجة كأساس للتنظيم القاعدي. أما العمل في الأحياء السكنية، فيمكن أن يكون مكملا ثانويا. لكنه لا يصح أن يصبح هو العمل الأساسي للتنظيم الشيوعي. كما يجب الحرص ما أمكن على أن تكون الإطارات التنظيمية القاعدية متجانسة، أي مكونة إما من عمال، وإما من فلاحين، وإما من شيوعيين ثوريين ذوي مواقع طبقية أخرى. الشيء الذى لا يلغي مهمة الاستمرار في توجيه أكبر نسبة ممكنة من المناضلين نحو جماهير العمال والفلاحين لكي يندمجوا في حركتها الثورية.

3) - أخطاء أخرى في أساليب ومضامين العمل مع المناضلين القاعديين ومع الجماهير عموما

إن عدم تقدم منظمات الحركة الماركسية اللينينية خلال تجربتها السابقة في بلترة نفسها وفي تجذير نفسها وسط الجماهير الكادحة، يرجع لوجود مكونات برجوازية صغيرة في خطها السياسي العام، ويرجع لخطأ التكتيك الذي طبقته، والذي تجسد في اعتماد الشبيبة المدرسية كممر للصراع الطبقي وكقنطرة لتحقيق التجذر وسط الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين. لكن تسجيل هذه الخلاصة لا يفيد إذا لم نبرز بشكل ملموس المكونات الخاطئة في الخط وفي التكتيك. والسببان البارزان اللذان تم عرضهما أعلاه لهما أهمية كبيرة. إلا أنهما لا يكفيان كذلك لفهم وتقويم إنحراف الحركة السياسي السابق. فهناك مجموعة من الأخطاء المتنوعة والمتفاوتة الأخرى. وهي تأتي في المرتبة الثانية من الخطورة بالمقارنة مع الخطئين الأولين. ويمكن هنا الإكتفاء بعرض أهمها بتركيز:

أ) - من نقط ضعف منظمات الحركة الماركسية اللينينية أن غالبيتها أيضا لم تكن تشارك بالقدر اللازم في بلورة وفي تطوير مكونات الخط السياسي لمنظماتها، وذلك بالرغم من أن ممارستهم النضالية الغنية تمكنهم من تصحيح الأخطاء ومن طرح اقتراحات فعالة وانتقادات مثمرة. وذلك يرجع لضعف التعامل النقدي لدى غالبية أعضاء الحركة. فقد كانت بين 1970 و 1974 على الخصوص ارتباطات وإمكانيات هامة نسبيا لدى عدد، ولو قليل، من أعضاء منظمات الحركة مع مناضلين متقدمين في صفوف العمال وفي الفلاحين وفي الأطر النقنية. إلا أن هذه الإرتباطات قد فقدت إما قبل الاعتقال في صفوف الحركة. وإما بعدها. ولم يستخرج أولائك الأعضاء من تلك الإرتباطات ما يحملون به آنذاك تركيز منظماتهم على الشبيبة المدرسية، أو ما يطورون به برنامجها أو تكتيكها، أو أساليب عملها مع الجماهير، باستثناء بعض المحاولات النادرة التي لم تنجح في النهاية. إن الإحترام المتبادل ضروري فعلا بين جميع المناضلين الثوريين. لكنه لا يصح تحويل ذلك الاحترام إلى نوع من المهادنة السياسية أو من التسامح في المبادئ. كما أن التعامل النقدي داخل منظمة محددة وخارجها ضروري فعلا. لكنه لا يصح تحويل ذلك التعامل النقدي الى تبادل الشتم والمزايدات الذاتية، أو إلى السقوط في حرب الأعصاب.

ب) - وإذا كان عموم أعضاء منظمات الحركة الماركسية اللينينية لا يشاركون بالقدر اللازم في بلورة وتطوير مكونات الخط السياسي، فإن قياداتها كانت كذلك لا تهتم بما فيه الكفاية بالأفكار والإقتراحات والإنتقادات التي يطرحها بعض المناضلين في القواعد. فكم من مصيبة كان من الممكن تلافيها لو أن تلك القيادات وكذلك عموم الأعضاء كانوا يهتدون في وقتها إلى دراسة وإلى فحص ما كان يطرحه

بعض المناضلين في القواعد من أفكار أو اقتراحات أو انتقادات ، وخاصة منها تلك التي كانت تتعلق بالتكتيك وبأساليب العمل مع الجماهير! وكيف يمكن لتوجيه قيادة محددة لعمل منظمتها أن يكون ناجحا إذا هو لم يستند على مركزة الأفكار والآراء الصحيحة التي تأتي من القاعدة أو من الجماهير المرتبطة بها ؟ إن الخطير في غالب الأحيان ليس ارتكاب الأخطاء ، ولكنه عدم الوعي بالأخطاء عند ارتكابها وعدم القدرة على تصحيحها. والحل لتلافي هذه الانحرافات هو : تنظيم النقديات الجماهية الدورية لعمل التنظيم ، ولعمل الاطارات التنظيمية ، وكذلك لعمل الأفراد ، لإستخلاص الدروس منها ، بهدف تصحيح الأخطاء . والحل كذلك هو : تنظيم ما أمكن من الإستشارات في القواعد قبل إتخاذ القرارات ، والإستماع للأفكار وللاقتراحات وللإنتقادات التي تأتي من القواعد ومن الجماهير لبلورة وفرز ما هو ثوري بهدف تطبيقه ،

ج) - الإعتقاد بأن الأفكار والمبادئ الصحيحة تتحول الى قوة والى حركة ثورية في حالة فهمها وتطبيقها من طرف الجماهير الواسعة ، هو أمر صحيح . لكنه من غير الصحيح المراهنة على هذه الظاهرة والإكتفاء بنشر الأفكار الصحيحة وانتظار تبنيها وتطبيقها من طرف الجماهير . فلكي تتبناها وتطبقها الجماهير ، يجب خوض نضال قاعدي طويل النفس . ويجب أن يكون الشيوعيون الثوريون سباقين الى تجسيد هذه الأفكار وهذه المبادئ الصحيحة ، والى اختبارها والى إثبات صحتها في الممارسة .

د) - إتّسم العمل الدعائي للحركة الماركسية اللينينية خلال تجربتها الماضية بعدد من الأخطاء . فقد ظل في جانبه الرئيسي كتابيا . بينما غالبية الشعب لا تزال أمية . كما بالغت الحركة في الدعاية الفوقية (مثل توزيع المناشير) ، وذلك على حساب العمل الدعائي القاعدي الدؤوب . فأصبحت دعاية الحركة عملا ثقافيا مثقفيا ، غير مرتبط باهتمامات وهموم الجماهير . وكانت المشاركة في كتابة نصوص النشرات الدورية الدعائية تنحصر في غالب الأحيان على قلة صغيرة جدا من الأطر . لأن قيادات الحركة لها تصور وحيد الجانب لدعاية منظماتها . فكانت تمارس على أساس أن الدعاية المركزية لا يصح أن تحمل سوى آراء منظماتها ، أي أنها لا تحمل في آخر المطاف سوى آرائها هي . فكانت لا تنشر أو لا تستعمل في غالب الأحيان مساهمات المناضلين القاعديين في تلك المنظمات . وذلك بدعوى أنها ناقصة أو بدعوى أنها تطرح أفكارا مخالفة لآراء تلك القيادات . بينما يجب استعمال أكثر ما يمكن من مساهمات المناضلين في الدعاية . وكون النشرة الدعائية المركزية تحمل أساسا الخط السياسي للمنظمة المعنية ، لا يلغي أيضا إمكانية بل وضرورة حملها في نفس الوقت لإسهامات أكثر ما يمكن من المناضلين ، ولو كانت إسهاماتهم لا تدخل في قالب فكر القيادة . يكفي لإزالة التأويلات الغير مرغوب فيها الإشارة في تلك النشرة الدعائية نفسها إلى أن النصوص المنشورة لا تلزم

سوى موقعيها: وكانت الأساليب الخاطئة في الدعاية المكتوبة للحركة (مثل طول المقالات، وصعوبة الكلمات المستعملة، وتعقيد التركيبات اللغوية، وضعف إلتصاق المواضيع بهموم الجماهير، والتهرب من تناول إشكاليات الثورة)، كانت تجعل حتى الجماهير المؤطرة من طرف الحركة لا تستفيد بالقدر اللازم من دعايتها. كما بقيت دعاية الحركة عفوية، حيث لم توضع خطط للدعاية، ولم توجد هيئات تنظيمية مركزية وقاعدية للسهر على تنفيذ هذه الخطط الدعائية المحددة.

ثانيا: كيف نبلتر التنظيم الشيوعي الناشئ؟

كيف يمكن تجذير تنظيم شيوعي ناشئ في جماهير العمال والفلاحين؟ كيف تمكن بلترته؟ من جهة أولى، لا توجد "قنطرة" اجتماعية، ولا تقنية، ولا عملية سحرية، تمكن من إنجاز البلترة بسرعة أو بسهولة. فالطريق لإنجاز البلترة هو أساسا تطبيق خط سياسي شيوعي ثوري، وتكتيك صحيح، والعمل بشكل رئيسي من داخل وحدات الإنتاج، أي من داخل المعامل والضيعات والدواوير. ويجب أن يكون من الواضح أن حمل خط سياسي شيوعي لن يؤدي إلى البلترة إذا لم يعمل التنظيم الذي يحمله بشكل رئيسي من داخل المعامل والضيعات والدواوير. كما يجب أن يكون من الواضح أن العمل من داخل المعامل والضيعات والدواوير لن يؤدي إلى البلترة إذا لم يكن التنظيم المعني يطبق خطا سياسيا ثوريا صحيحا على الأقل في جانبه الرئيسي.

ومن جهة ثانية، فإن الجواب على السؤال "كيف نبلتر تنظيما شيوعيا ناشئا؟" لن يكتمل إلا عبر الممارسة الملموسة من تحقيق هذه البلترة. فالمشكل "كيف نتبلتر؟"، لا يختلف في الجوهر عن المشكل: "كيف نهيئ الثورة وكيف نهيئ استيلاء العمال والفلاحين على السلطة؟". لهذا فعناصر الإجابة المقدمة فيما يلي ليست جوابا شاملا، بقدر ما هي على الخصوص بعض الأفكار التوجيهية العملية، التي تفتح الطريق نحو البلترة بهدف النهوض بالعمل الشيوعي الثوري. لكنها لا تحل بالضرورة جميع المشاكل التي يمكن أن تعرقلة عملية البلترة. ومن هذه المشاكل مثلا: الحصول على عمل في المعامل المهمة، والتوفر على الصمود اللازم لمواصلة العمل الثوري القاعدي الطويل النفس فيها، والحصول على الحنكة اللازمة للتقليص من بعض الأخطاء التي ستتخلل بالضرورة هذه التجربة الجديدة.

ومثلما في تجارب الحركات الشيوعية عبر العالم، فقد ظهر في البداية الفكر الماركسي اللينيني في المغرب بشكل بارز لدى المثقفين الثوريين، وليس في الطبقة العاملة. والطبيعة البروليتارية لهذا الفكر، تجعل أن نموه وتحوله إلى قوة اجتماعية فاعلة، مشروط باندماج هذا الفكر الماركسي اللينيني بالحركة العمالية أساسا. واستفادة

من رصيد الحركات الشيوعية الثورية عبر العالم ، فقد كانت الحركة الماركسية اللينينية تعني أن طريق الثورة يمر عبر بناء حزب البروليتاريا الشيوعي ، وعبر إقامة وضمان قيادة الطبقة العاملة ، وعبر بناء التحالف الإستراتيجي المتين بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين ، كما يتطلب كسب دعم سائر طبقات وفئات الشعب الأخرى لحزب البروليتاريا .

وكانت الحركة الماركسية اللينينية خلال تجربتها السابقة (1965 - 1977 خصوصا) تطرح على نفسها شعارات "الإرتباط" بالجماهير الشعبية ، أو "التجذر" في جماهير العمال والفلاحين . لكن مفهوم "الإرتباط" غير ملائم ، لأنه يصور الحركة الماركسية اللينينية كشيء مستقل ، أو أجنبي عن جماهير العمال والفلاحين ، وأن كل ما ينقصها بالتالي هو أن تكون لها "ارتباطات" بجماهير العمال والفلاحين ، وأن تكون لها "جذور" داخلها . بينما الهدف هو المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، حزب البروليتاريا الشيوعي بالمغرب ، كتنظيم للمناضلين الطليعيين الشيوعيين للطبقة العاملة ، (وكذلك للمناضلين الشيوعيين الثوريين الحقيقيين من طبقات الشعب الأخرى) . وتحقيق هذا الهدف يتطلب "بلترة" التنظيم الشيوعي وليس إيجاد "إرتباطات" له وسط الطبقة العاملة أو الفلاحين . و"بلترة" التنظيم الشيوعي الناشيء تعني تحوّل الجزء الأساسي من المناضلين المثقفين الثوريين الشيوعيين الأعضاء في التنظيم الشيوعي أو المرتبطين به ، تحوّلهم إلى عمال وإلى عمال زراعيين أو فلاحين ، وتعني كذلك تحوّل الجزء الأساسي من المناضلين العمال ومن المناضلين الفلاحين المتقدمين إلى شيوعيين أعضاء في التنظيم الشيوعي الثوري . وهذان الجانبان يرتبطان جدليا فيما بينهما ، وهما ضروريان معا وفي آن واحد لتحقيق البلترة المنشودة . فهذه البلترة هي الطريق لتحقيق إندماج الماركسية اللينينية بالحركة العمالية وبالحركة الفلاحية .

ولا تنحصر هذه البلترة في تغيير التركيب الطبقي للتنظيم الشيوعي الناشيء ، أي تحويله من تنظيم مكون أساسا من مناضلين مثقفين ثوريين شيوعيين إلى تنظيم مكون أساسا من مناضلين عمال وفلاحين شيوعيين . بل البلترة تتطلب كذلك ، عبر ذلك الاندماج نفسه ، تقويم وتثوير وبلترة أفكار وأساليب وممارسات مجمل أعضاء ومناضلي ذلك التنظيم الشيوعي الناشيء .

أما محاولات "التجذر" التي حاولها الحركة الماركسية اللينينية خلال 1965 - 1977 ، عن طريق بعث مناضلين طلبة وتلاميذ وأساتذة ومهندسين ، يتبنون أو يتعاطفون مع الماركسية اللينينية ، لكي يكتشفوا المناضلين العمال ، ولكي يعملوا معهم من خارج الطبقة العاملة ، (أو للعمل مع مناضلين فلاحين من خارج الدوار أو القرية) . فكان من الموضوعي أن تفشل تماما مثل هذه المحاولات . لأن الطالب

أو المهندس أو الموظف مثلا لا يمكنه أن يندمج فعلا بالمناضلين العمال إلا إذا عايشهم وتحول هو نفسه إلى عامل (أو إلى فلاح بالنسبة للعمل في الفلاحين).

فالطبقات الاجتماعية متميزة في الواقع عن بعضها البعض أكثر مما تظن بعض التصورات الشائعة. وأفراد هذه الطبقات المختلفة لا يستطيعون في غالب الأحيان أن يربطوا علاقات شخصية مباشرة فيما بينهم. أليس من النادر جدا أن نجد معلما أو أستاذا جامعيا له صداقة وطيدة مع عامل منجمي ؟ أليس من النادر أن نجد موظفا في وزارة أو إطارا تقنيا له صداقة حميمة مع فلاح فقير؟ فالحواجز السياسية والإقتصادية والإيديولوجية بين مختلف الطبقات تصبح أكثر ملموسة لدينا عندما نريد الإرتباط بالجماهير الشعبية أو الاندماج فيها.

وإذا كان من الواضح أن هذه البلترة لن تكون في مستطاع بعض المثقفين الثوريين الذين يتبنون الماركسية اللينينية، وذلك نظرا على الخصوص لما تتطلبه من وعي ومن تضحيات تفوق استعداداتهم، فإنه يبقى من واجب التنظيم الشيوعي الثوري ومن واجب أعضاءه أن يقدموا على خوض هذه البلترة. أما العناصر المناضلة العاجزة عن الإندماج بالعمال (أو بالفلاحين) نظرا لسبب من الأسباب، فيجب محاولة توجيهها نحو الإرتباط بالعمال (أو بالفلاحين) ولو من خارج الطبقة العاملة (ولو من خارج الفلاحين بالنسبة للعمل في الفلاحين)، أو يجب توجيهها على الأقل نحو الإرتباط بجزء آخر من الجماهير الشعبية (مثل الشباب، أو شبه-البروليتاريا، أو البرجوازية الصغيرة). بالإضافة إلى ذلك، يبقى من الضروري تماما خوض النضال الفعال والمتواصل وسط التنظيم الشيوعي الثوري الناشئ، وكذلك وسط الحركة الثورية، من أجل تشجيع ومساعدة وتوجيه أكبر عدد ممكن من المثقفين الثوريين بهدف إندماجهم بالحركة العمالية (أو بالحركة الفلاحية)، وبهدف تعميق تثويرهم وبلترتهم.

فلا بد التنظيم الشيوعي الثوري أن يركز في عمله الثوري على العمل بالدرجة الأولى في الطبقة العاملة، وبالدرجة الثانية في جماهير الفلاحين. ولا بد له أن يوجه غالبية أعضاءه نحو الطبقة العاملة بالدرجة الأولى، ونحو جماهير الفلاحين بالدرجة الثانية. والأقلية الباقية من أعضاءه يوجهها نحو طبقات الشعب الأخرى.

والعمل مع المناضلين العمال من خارج الطبقة العاملة لا يتساوى مع العمل معهم من داخلها. (كما أن العمل مع المناضلين الفلاحين من خارج الدوار أو القرية لا يتساوى مع العمل معهم من داخلهما). فعمل المناضلين المثقفين الثوريين من مواقع طبقية برجوازية-صغيرة (مثل مواقع الطالب أو المعلم أو الموظف أو المهندس) مع المناضلين العمال هو عمل من خارج الطبقة العاملة. وهذا العمل من خارج الطبقة العاملة

يؤدي في أقصى الأحوال الى ربط "اتصالات" مع المناضلين العمال . ولكنه لا يحقق "البلترة" . بينما العمل من داخل الطبقة العاملة هو (بالنسبة للمثقفين الثوريين) التحول الى عمال ، والعمل كعمال مع المناضلين العمال ، ومن داخل المعمل . وهذا العمل من داخل الطبقة العاملة هو العمل الأساسي ، الفعّال في تحقيق البلترة ، بينما العمل من خارج الطبقة العاملة هو العمل الثانوي ، المكمل للأول ، فلا طريق لتحقيق التجذر في العمال ولا طريق لتحقيق بلترة التنظيم الشيوعي الناشئ غير طريق العمل والنضال من مواقع عمالية أساسا ، ومن داخل المعامل أساسا . بينما العمل من خارج المواقع العمالية يساعد على إنجاز البلترة ، ولكنه لا يكفي لتحقيقها . (نفس المنهج يطرح عند العمل في الفلاحين) .

فالمناضلون والأعضاء المستعدون للبلترة يجب توجيههم للعمل من داخل الطبقة العاملة (أو للعمل من داخل القرية بالنسبة للعمل في الفلاحين) . والمناضلون من بين المثقفين الثوريين الذين هم في غالب الأحيان أكثر استعدادا من غيرهم للبلترة هم المناضلون الثوريون الشباب ، من شباب المدارس ، أبناء العمال ، وأبناء الفلاحين ، وأبناء البرجوازية الصغيرة ، وبشكل عام المناضلون الذين لم يستقر بعد وضعهم الاجتماعي . أما المناضلون الآخرون الغير مستعدين للبلترة ، أو الغير قادرين على تحقيقه ، فيجب توجيههم بالأساس الى القيام بعمل موجه للعمال ومن خارج الطبقة العاملة (أو موجه نحو الفلاحين ومن خارج الفلاحين) ، بهدف دعم العمل الأساسي الذي يقوم به مناضلون آخرون من داخل الطبقة العاملة (أو من داخل الفلاحين بالنسبة للعمل في الفلاحين) . فيمكنهم ربط صداقات واتصالات نضالية مع أكبر عدد ممكن من العمال (أو الفلاحين) . ويمكنهم الإهتمام بنضالات العمال (أو الفلاحين) ، ومساعدتهم ، والعمل ما أمكن على دعم تلك النضالات بشكل ملموس ومباشر في مكان وقوعها ، أو دعمها من بعيد وبشكل غير مباشر . مثلا القيام بالتغطية الدعائية لنضالات العمال (أو الفلاحين) ، وتقديم المساعدات المادية للإضرابات الطويلة ، وإفادة المناضلين بالأخبار والمعلومات والاقتراحات المفيدة ، إلى آخره .

والحصول على عمل في مؤسسة صناعية صعب في الوقت الحاضر نظرا لضعف النشاط الصناعي ولانتشار البطالة . ويمكن أن تظل فرص الشغل في إطار التبعية للإمبريالية ضعيفة ، أو ضئيلة ، لكنها لن تظل منعدمة . وبالنسبة للمناضلين الشباب خصوصا ، فإن مفتاح دخول المعامل المهمة هو المرور من مدارس التكوين المهني . وبعد حصول المناضل على موقع داخل معمل محدد ، فإن الحفاظ عليه بهدف التقدم في إنجاز مهام البلترة والدعاية والتنظيم داخل ذلك المعمل ، سيكون بلا شك صعبا ، نظرا لما يتطلبه من تضحيات ، ومن حنكة سياسية ، ومن صمود ، وطول النفس . فيجب على المناضل المتبلتر أن يتخلص من أساليبه المثقفية ، وأن يتفادى التسرع ، والأنشطة

الفوقية ، والحركية الباهرة . كما عليه أن يتفادى السقوط في استفزازات وأفخاخ إدارة المعمل وعناصرها . ولا بدّ له من معانات بعض الحرمان ، ولا بدّ له من تحمل عدد من الإهانات . وعليه أن يتفادى تقديم استقالته نتيجة لما يمكن أن يمارس عليه من ضغوطات واضطهاد وإرهاب . ولكسب صداقة العمال يجب عليه أن يعيش حياة مادية مشابهة للحياة المادية للعمال ، وأن يتصف بالإستقامة ، والجدية والكفاءة . ويلزمه التعارف مع أكبر عدد ممكن من العمال ، سواء منهم المتقدمين أم المحافظين أم الرجعيين ، مع التركيز على الطليعيين منهم . ويجب محاولة التركيز على المعامل المهمة (أو المسماة بـ " القلعات البروليتارية") . وهي المتميزة على الخصوص بأهميتها في إقتصاد البلاد ، وبتاريخها النضالي ، وبارتفاع عدد عمالها . مع العلم أن قلة إمكانيات التشغيل لا تسهل في البداية حرية الإختيار فيما بين المعامل لتطبيق هذا التركيز على " القلعات البروليتارية " . وفي البداية لا حاجة عند التسرب إلى معمل إلى تكديس عدة أطر داخله . فمناضل متقدم واحد ، أو اثنان في بعض الأحيان ، فيهم كفاية لاكتشاف ولتكوين مناضلين عمال طليعيين ، ولبناء تنظيمات مناضلة داخله ، تتوزع بين ماهو نقابي وماهو ثوري . ولا يمكن في غالب الحالات للمناضل المتبلتر أن يسهر على إنجاز مثل هذه المهام في عدة معامل في نفس الوقت . حيث يجب على المناضل المتبلتر أن يركز طاقاته المحدودة على معمل واحد منهم بدل تشتيت طاقاته على عدة معامل بدون نتائج ثابتة . ولبلوغ نتائج مرضية ، يجب الإستمرار خلال سنوات في نفس المعمل المعني ، وليس التنقل من معمل لآخر . (نفس النهج العام ينطبق تقريبا على العمل في الفلاحين) .

وللمساهمة في توعية العمال (أو الفلاحين) ، فإن الوسيلة الرئيسية والأساسية هي التوعية بالنضال وعبر النضال ، سواء بأشكاله المتقدمة أو المتدنية . لكن هذا لا يبرر السقوط في نزعة حركية متطرفة ، مثل محاولة المبالغة في الإضرابات والصدامات الأخرى . والوسيلة الثانوية والمكملة هي التكوين السياسي والإيديولوجي النظري ، ولو في وقت غياب حركة نضالية ، مع ضرورة تلافي المبالغة في الأنشطة التكوينية المثقفية (مثل المبالغة في النقاشات النظرية ، أو في القراءة الجماعية للمنشورات الدعائية) .

ويجب الحرص دائما على الانطلاق من واقع الجماهير كما هو ، والانطلاق من استعداداتهم وطاقاتهم ولو كانت ضعيفة جدا . فلا تصح المبالغة في التحريض الحركي . فكل عمل أو مشروع نضالي متطرف ، يتجاوز قدرات واستعدادات العمال (أو الفلاحين) ، إنما يؤدي إلى عزلة أصحابه وإلى ابتعاد العمال (أو الفلاحين) عنهم . بينما العمل القاعدي الدؤوب والمتنامي يجعل العمال (أو الفلاحين) أكثر فأكثر قادرين على المشاركة في الأنشطة الثورية المتقدمة ، بل وفي قيادتها كذلك .

وبقدر ما يظهر ويتصلب عبر النضال مناضلون طليعيون عمال (أو

فلاحون) ، يجب ليس فقط إدماجهم في التنظيم الشيوعي الثوري ، ولكن أيضا مساعدتهم وإشراكهم بالتدريج في تحمل المسؤوليات المحلية وكذلك الوطنية ، لكي يصبحوا هم العنصر الأساسي سواء في قواعد التنظيم أم في قيادته . مع الحرص على عدم التسرع في استقطاب العناصر المبتدئة ، أو المتذبذبة ، أوتلك التي تتفق على كل شيء فقط بهدف المجاملة أو لأغراض ذاتية .

وعلى المستوى الإيديولوجي ، يجب احترام المعتقدات الراسخة لدى جماهير العمال (أوالفلاحين) ، مثل المعتقدات الدينية ، وذلك ما دامت لا تتعارض بشكل مباشر مع النضال اليومي الملموس . فيجب التعامل معها بأسلوب مرن ، يعتمد على التوعية الدؤوبة ، وعلى التكوين المعمق ، وعلى النقد الهادف ، وليس على النقد الجارح . فلا يصح التسرع في محاولة المساهمة في تثوير فكر العمال (أوالفلاحين) وبلشرته ، أوفي محاولة الحصول على ممارسة نضالية موحدة متقدمة في المعمل . ويجب الإهتمام بتتبع الوضع السياسي العام ، وإنجاز تحاليل ملموسة للواقع الملموس ، وتحليل التناقضات الموضوعية التي تبرز وسط المناضلين العمال (أوالفلاحين) ، أو وسط عموم العمال (أوعموم الفلاحين) ، اوبين العمال (والفلاحين) وأعدائهم الطبقيين ، لتوظيف نضالاتها بهدف تقديم المسيرة الثورية .

وعلى المستوى التنظيمي ، يجب الحرص ما أمكن على إعفاء المناضلين العمال (أوالفلاحين) المبتدئين من الأنشطة ومن المهام ذات الطابع السري أو"التآمري" ، ومركزتها على الخصوص في أعضاء التنظيم الشيوعي أوفي أطره الثوريين المحترفين .

وعند تنظيم المناضلين العمال (أوغيرهم) ، يجب مراعاة اختلافهم في المستويات وفي الإستعدادات النضالية ، وفي القدرات وفي الخصال الثورية . الشيء الذي يفرض أن تكون الأشكال التنظيمية للعمال (أوغيرهم) مختلفة ، متفاوتة ، ومتعددة . وتبين تجارب العمل السياسي الثوري في الطبقة العاملة (أوفي غيرها) ، أنه بقدرما تكون طبيعة الحلقات أو اللجان العمالية القاعدية متواضعة في أهدافها ، بقدرما تكون مساهمة العمال فيها كبيرة . فالتنظيمات العمالية النقابية القانونية مثلا ، وكذلك التنظيمات العمالية الترفيهية أو الثقافية أو التعاونية العلنية ، ترتفع فيها في الغالب مساهمة العمال بسهولة . بينما التنظيمات العمالية التي تكون جذرية في أهدافها وثورية في مطامحها ، لا تستطيع المشاركة فيها في الغالب سوى قلة قليلة من المناضلين العمال ، وذلك على الخصوص في المرحلة الأولى من المسيرة الثورية . لهذا يطرح في بداية العمل الثوري وسط الطبقة العاملة ، ليس التركيز على تنظيم المناضلين العمال في إطارات ثورية سرية ، ولكنه يطرح التركيز على العمل بجانب جماهير العمال في كل ما هو موجود من منظمات جماهيرية علنية ، أو ما يمكن إيجاده منها . بل يجب أحيانا حتى التسرب داخل المنظمات والأحزاب الإصلاحية بل وحتى الرجعية

منها ، إذا كانت فيها مشاركة عمالية هامة . وذلك بهدف بلوغ هؤلاء العمال وبهدف تأطيرهم والمساهمة في تحرير المتقدمين منهم من سيطرة الإصلاحية أو الرجعية . وتأطير المناضلين العمال ، وتأطير الحركة العمالية ، يتطلب الإنطلاق من واقعها الملموس ، دون التخوف من العمل على تثويره وتجاوز ذلك الواقع المتدني . ويتطلب تنظيم المناضلين العمال الإنطلاق من العلاقات المتنوعة التي ينسجها العمال فيما بينهم ، مثل علاقات الصداقة ، والعمل على تثويرها .

ومع تعقد العمل النضالي القاعدي الدؤوب ، يطرح أكثر فأكثر المشاركة جانب المناضلين العمال الطليعيين في بناء علاقات وإطارات تنظيمية ثورية أو شيوعية . وخلال فترة طويلة نسبيا ، ستفرض أخطار الطرد من المعمل ، وكذلك أخطار القمع والمتابعة البوليسية ، أن تعمل هذه التنظيمات الثورية في الغالب في السرية . الشيء الذي سيجعل العمال المشاركين في هذه التنظيمات الثورية السرية يبقون أقلية قليلة من ضمن مجمل جماهير العمال الواسعة . بينما تأثيرهم سيكون فعالا وعميقا .

ولضمان استمرارية هذه التنظيمات ونموها ، بالرغم من القمع ومن الصعوبات الأخرى الممكنة ، يجب أن تستند على خلفية أكيدة ، تكونه مكونة بالضبط من تلك التنظيمات العمالية الجماهيرية القانونية ، والتي يندمج فيها المناضلون الثوريون بجماهيرها المتقدمة والواسعة . فيجب على التنظيم الشيوعي الثوري الحرص على الربط ضمن عمله بين التنظيمات الجماهيرية القانونية (مثل الحلقات واللجان النقابية) وبين الحلقات واللجان والتنظيمات الثورية الوسطية الممنوعة العاملة في السرية أو في شبه-السرية .

ويجب أن نتذكر دوما أن خيانات ومناورات وفشلات الأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة على مرما يقرب من نصف قرن ، وخاصة بعد حلول الإستقلال الشكلي في إطار التبعية الإمبريالية ، جعل الجماهير ، وخاصة منها العمال والفلاحين ، تنفر من العمل السياسي ، ولا تثق في أي حزب . ويجب أن نفهم جيدا أن غالبية الجماهير لا تقبل بسهولة العمل في حزب علني ولا في منظمة سرية . لكنها تتقبل بسهولة نسبية (إذا توفرت بعض الشروط مثل المحددة أعلاه) العمل في حلقات أو لجان جماهيرية قاعدية مستقلة ، على الخصوص إذا كانت تلك الحلقات واللجان من نوع الإطارات التي تكون مفتوحة نسبيا ، غير قارة ، قليلة الاجتماعات العامة ، مرنة في تعاملها الداخلي ، وفي نفس الوقت جدية وحازمة في تطبيق الخلاصات وفي حفظ الأسرار . ولكي يتقدم العمل الثوري ، يجب أن ينطلق من هذه الإستعدادات ومن هذه القدرات التنظيمية الإبتدائية للجماهير الشعبية ، وذلك دون السقوط في الرغبة المثالية في تنظيم كل الجماهير أو أغلبيتها العظمى .

فالمطروح ليس هو تنظيم كل الطبقة العاملة أو أغلبيتها العظمى في حزب البروليتاريا الشيوعي . بل المطروح هو العمل على تنظيم أكثر ما يمكن من العمال

والفلاحين وغيرهم من الكادحين في منظمات جماهيرية شعبية متعددة ومتنوعة . بينما الحزب المستقل للطبقة العاملة ، حزب البروليتاريا الشيوعي ، يجب أن يكون أساسا هو تنظيم الفضائل الطليعية الشيوعية الثورية من البروليتاريا ، الشيء الذي لا ينفي إمكانية ، بل وضرورة ، الحصول على العضوية في حزب البروليتاريا كذلك من طرف المناضلين الثوريين الشيوعيين ذوي الأصل الطبقي غير العمالي ، مثل المنحدرين من جماهير الفلاحين أو من البرجوازية الصغيرة . يكفي في ذلك أن تتوفر فيهم شروط العضوية السياسية والايديولوجية والتنظيمية والنضالية التي حددها لنفسه حزب البروليتاريا في نظامه الداخلي . والطبيعة الطليعية لحزب البروليتاريا تجعله يبقى من الناحية العددية أقلية في المجتمع ، وذلك سواء قبل أم بعد الإستيلاء على السلطة . والدور الطليعي للتنظيم الشيوعي الثوري يفترض ارتباطه وتجاوبه مع أوسع الجماهير الكادحة ، ومع أكبر عدد ممكن من المنظمات الجماهيرية المتنوعة والمتعددة ، وعلى الخصوص منها العمالية والفلاحية . فتتميز الطليعة الثورية بوعيها الحاد بالواقع الملموس ، وبديناميتها المُثَوِّرة ، وبمبادراتها الثورية الخلاقة ، وبفعاليتها في تغيير وتثوير هذا الواقع ، وبتفانيها في العمل وفي النضال الثوري ، وبتجاوبها العميق مع الطبقات والفئات الشعبية الثورية . كما تتميز الطليعة الثورية بإحكامها للتنظيم ، وباسترشادها بالنظرية الثورية ، وحرصها على الاستقلال السياسي للطبقة العاملة ، وبضمانها لقيادتها . فالطليعة الثورية هي التي تعبئ وتقود مجمل طبقات الشعب . وهي لا تناضل فقط من أجل تحسين شروط بيع قوة العمل وتحسين شروط استغلالها ، ولكنها أيضا تناضل من أجل القضاء على كل شكل من أشكال الإضطهاد والاستغلال .

وعند تنظيم المناضلين المتقدمين الذين ينبثقون من الجماهير ، لا يصح الإكتفاء فقط بتنظيم المتفوقين منهم في الدعاية أو في التحريض أو غيرهما . ولكنه يجب توظيف جميع الطاقات والإستعدادات والقدرات الثورية المختلفة والمتفاوتة الموجودة وسط الجماهير . فمن لا يتقن التحريض يمكن أن يتقن العمل القاعدي المستمر . ومن لا يتقن الدعاية ، يمكن أن يكون بارعا في إنجاز المهام التنظيمية . ومن لا يتقن العمل في السرية ، يمكن أن يكون بارعا في تنظيم العمل النقابي العلني أو شبه-العلني . ومن لا يتقن العمل النظري التوضيحي الذي يتطلبه مثلا شرح ونقاش النشرة الدعائية المركزية أو شرح ونقاش الخطط النضالية في الإطارات التنظيمية القاعدية ، يمكن أن يكون بارعا في ضبط مهام التنقيل أو "الأوراق" أو توفير المقرات أو تنظيم المظاهرات ، إلى آخره .

ويوجد مستوى آخر من المناضلين . مثل المتعاطفين الذين لا يقبلون تنظيم أنفسهم في إحدى الإطارات التنظيمية الوسطية أو القاعدية المستقلة . لكنهم يظلون

مستعدين للقيام بشيء ما . فمنهم من يتطوع لتقديم بعض المساعدات المادية . ومنهم من يقوم تلقائيا بدعاية ومناصرة لصالح التنظيم الشيوعي الثوري. ومنهم من يقبل المشاركة في الإضرابات أو المظاهرات التي ينظمها الثوريون . ومنهم يتطوع لتزويد أحد معارفه في التنظيم الشيوعي بأخبار ومعلومات خاصة . فسيكون من الخطأ أن نشترط دائما مستوى متقدم ومسبق في الإستعدادات النضالية لدى مناضل مبتدئ معين لكي نقبل العمل معه . بل على التنظيم الشيوعي الثوري أن يعرف كيف يشغل مثل هذه الطاقات . وعليه أن يوفر لكل مستوى من الاستعدادات النضالية مستوى محدد وملائم من التعامل السياسي والتنظيمي والنضالي .

(ملاحظة : أما جانب العمل النقابي ، والذي يكتسي أهمية بالغة في ميدان تحقيق البلترة ، فقد تم تناوله في فصل "مشروع خطة عمل") .

عبد الرحمان النوالخة
يونيو 1981

التحقيقات النضالية وسط الجماهير

يجب الإنتباه إلى عدم الخلط بين "الدراسة" و"البحث" و"التحقيق".

فأما "الدراسة" فهي نوع من البحث نقوم به عبر الرجوع أساسا إلى عدد من المراجع والوثائق التي تكون في غالب الأحيان مكتوبة. و"البحث" هو ما نقوم به عادة في مختبر علمي، أو في الميدان أحيانا أخرى. وأما "التحقيق"، فهو نوع من البحث نقوم به أساسا من خلال الاتصال المباشر بمجموعات محددة من السكان، ومن خلال استجوابهم وجمع ودراسة انطباعاتهم، وردود أفعالهم، واقتراحاتهم وانتقاداتهم، إلى آخره.

المنهج الثوري في تخطيط التحقيقات النضالية

يجب الإنتباه إلى عدم حصر هدف التحقيق في جمع "معرفة أولية". بل يجب أن يهدف إلى مركزة أفكار الجماهير، لوضع "خطة-عمل" أو لوضع "برنامج-عمل"، إلى آخره. فأن تعرف مثلا موقع معمل معين (أو معامل معينة)، وعدد العمال فيه، والمواد الأولية التي تحولها، والبضائع التي ينتجها، والنقابات والعمل النقابي الموجود فيه، وتركيب مجلس الإدارة، وأسلوب اضطهاد الإدارة للعمال، إلى آخره، كل هذه الأشياء تبقى ضمن "المعرفة الأولية". وهذه "المعرفة الأولية" ضرورية. ولكنها لا تكفي تماما. فما يجب أن يستهدفه التحقيق هو أساسا جمع المعطيات التي تمكننا من وضع

خطة نضالية ملائمة لواقع معمل محدد، أو لوضع برنامج-عمل محدد بشكل ملائم أساليب ومضامين مهام الدعاية ومهام التنظيم أوغيرها من المهام في المعمل (أوالمعامل) المعني، وذلك انطلاقا بالضبط من استجواب أكثر ما يمكن من العمال العاملين به.

وليس القيام بتحقيق وسط الجماهير بعملية ظرفية لجمع معلومات محددة، ولكنه على النصوص ممارسة نضالية.

وبان الذي يحدد طبيعة ومضمون التحقيق الذي نريد القيام به وسط الجماهير، هو موقع هذا التحقيق في التكتيك الذي نخوضه.

ولا نحصر التحقيق وسط الجماهير في جمع كل المعلومات الممكنة حول واقع هذه الجماهير. بل التحقيق هو ممارسة نضالية، نقوم خلالها بمركزة آراء الجماهير حول قضايا آنية محددة، قضايا نكون في وضعنا الراهن في حاجة الى معالجتها لتقديم عملنا الثوري. اذ بدون هذه المركزة لآراء الجماهير، وبدون معالجة هذه القضايا، لا يمكن تقديم عملنا بشكل صحيح وفعال.

ويهدف التحقيق الى الحصول على موقف الجماهير من قضية أوقضيتين أو ثلاثة على الأكثر، وليس على مواقفها من عشرات القضايا. فيجب أن يكون التحقيق هدف مركزي واضح. ويجب أن نميز بين الهدف المركزي للتحقيق، وبين أهدافه الثانوية.

فالتحقيق ليس بعمل معرفوي، ولكنه يجب أن يكون بالأساس نضاليا.

والمبدأ الأساسي في التحقيق هو مبدأ «خط الجماهير»، أي «الإنطلاق من الجماهير، بهدف العودة إليها» (ماو رتسي تونغ).

ويعني هذا المبدأ أيضا أنه حينما نذهب وسط الجماهير للقيام بتحقيق ما، فإننا لا نذهب اليها فقط بمجموعة من الأسئلة، بل يعني أننا نذهب اليها "بشيء ما". أي أننا نذهب اليها باقتراح حركة نضالية، أو باقتراح خطة-عمل، أو باقتراح برنامج معين، الى آخره. هذا ما يمكن أن نسميه مرحلة "التعميم". ثم ندخل في مناقشة الجماهير واستفسارها ومجادلتها ومحاولة اقناعها. الشيء الذي لا ينبغي أن نحرفنا عن ضرورة الإستماع الى كل آرائها وانتقاداتها واقتراحاتها البديلة، وعن ضرورة التفكير الجدي فيها. ويمكن أن نسمي هذه المرحلة مرحلة "التفاعل". ثم نرجع "بشيء ما" من الجماهير، هو نتيجة التحقيق ونتيجة التفاعل مع الجماهير. وهذا ما يمكن أن نسميه ب "مركزة" آراء الجماهير. ودور المنظمة الثورية أو الحزب الثوري هو دراسة وتحليل ومنهجة نتائج هذه المركزة، وذلك من منطلق موقف البروليتاريا، ومصلحة الجماهير، ومصلحة الثورة. وعلى ضوء هذه النتائج، نطور ونصحح أفكارنا وممارستنا أوأخطائنا. الشيء الذي لا يبرر السقوط في تقديس الجماهير أوفي الذيلية لها. ولا يبرر نفي التعامل النقدي مع هذه الجماهير. ثم نعود مرة أخرى الى الجماهير، فنعمم وننشر تلك النتائج المنهجة، ونقوم بالدعاية لها، لكي تتفهمها الجماهير، ولكي تتقبلها فتحولها الى

عمل ، إلى نضال ، إلى قوة ثورية . وكذلك لكي تمتحنها الجماهير عبر هذه الممارسة نفسها . فتظهر من جديد عبر الممارسة قضايا نحتاج فيها من جديد إلى مناقشة الجماهير ، وإلى مركزة آرائها ، وإلى منهجتها . فنستمر في تحقيق جديد وهكذا باستمرار.

هكذا يتضح أن الأساسي في التحقيق ، ليس هو الحصول على المعرفة من أجل المعرفة . فمن غير الصحيح عند القيام بتحقيق وسط الجماهير الفصل بين مرحلة جمع المعرفة ، ومرحلة خوض الممارسة . حيث أن التحقيق لا يقتصر في مرحلة أولى على جمع المعرفة ، للإقتصار من بعد ذلك في المرحلة الثانية على خوض الممارسة . بل يجب على التحقيق النضالي أن يربط في آن واحد بين جمع المعرفة وبين خوض الممارسة النضالية . والهدف في كل مرة ، في كل تحقيق ، هو التجذر وسط الجماهير ، ومعايشتها ، والإندماج بطلائعها المناضلة الثورية ، وبلورة "خط الجماهير" ، من أجل الدفع بالمسيرة الثورية دوما إلى الأمام .

تنبيه عام

قبل تقديم الخطوط العريضة لمشروع تحقيق أولي في الطبقة العاملة وآخر في جماهير الفلاحين ، لا بد من التذكير بأن المقصود من هذا المشروع ، هو الإستعانة به ، أو الإسترشاد به ، وليس بالضرورة تطبيقه حرفيا . بغض النظر عن الشروط الملموسة .

ولا يمكن طبعا القيام بهذا التحقيق مع عدد كبير من العمال (والفلاحين) ، أو مع أي كان منهم . فهو مطروح للإنجاز على الخصوص مع العمال (والفلاحين) المتقدمين ، الذين تربطنا بهم روابط الصداقة ، أو روابط نضالية ، وكذلك مع بعض العمال (والفلاحين) "غير المتقدمين" .

كل القضايا المعروضة في مشروع التحقيق التالي تناقش طبعا مع العمال (والفلاحين) في شكل تحقيق ، وكذلك وفي نفس الوقت في شكل دعاية نضالية ، وتوعية . وتناقش خلال التحقيق كل (أو بعض) هذه القضايا على ضوء التجربة الماضية ، وبهدف تصور وتحديد التجربة المقبلة . فهذا العمل المقترح هو تحقيق ، ولكنه في نفس الوقت عمل دعائي ، ونسج لعلاقات صداقية ، أو لعلاقات نضالية . وعلى ضوء النتائج الأولى لهذا التحقيق ، يمكن المرور لتحقيقات ولأعمال متقدمة أكثر .

مشروع تحقيق أولي في الطبقة العاملة

المهم بالنسبة لنا ، ليس هو معرفة واقع أوضاع الطبقة العاملة من أجل معرفتها . ولكن الهدف هو الشروع ، من خلال مجموعة من الأعمال النضالية المتظافرة (ومن

بيها هذا التحقيق) ، في المشاركة في تغيير واقع الطبقة العاملة . وإننا لا ننطلق من أننا لا نعرف أي شيء عن أوضاع الطبقة العاملة ، ولكننا ننطلق من أن الطبقة العاملة تعاني باستمرار من الإستغلال والإضطهاد والغلاء والقمع والطرد ، الى آخره . وننطلق من أن مقاومة الطبقة العاملة النقابية ، فبالأحرى مقاومتها السياسية الثورية ، ضد هجومات الامبريالية والبرجوازية الكمبرادورية ، ظلت ضعيفة ، ودون المستوى اللازم. فنفتح نقاشا نضاليا مع عمال قاعديين ، وخاصة المتقدمين منهم ، وذلك مباشرة حول الهدف المركزي للتحقيق ، وهو : كيف يمكن تغيير هذا الواقع للطبقة العاملة ، والرفع في مرحلة أولى من مستوى مقاومة الطبقة العاملة ؟ وذلك على مستويات عدة : أي على المستوى النقابي ، وعلى المستوى الدعاية ، وعلى مستوى التنظيم.

1- على المستوى النقابي :

من الضروري حاليا[1] مشاركة أكبر عدد ممكن من العمال في النقابات الرسمية الموجودة والمناضلة نسبيا (أي نقابة ا.م.ش. أو نقابة ك.د.ش) ، رغم كونها تحت سيطرة أحزاب برجوازية إصلاحية ، وذلك بهدف تقليص تعرض العمال للقمع ، وللتنظيم مواجهة الباطرونة ، ولإنتزاع مكاسب نقابية ولو جزئية ، ولاستعمال هذا النضال النقابي كمدرسة ابتدائية للنضال الثوري . هل العمال يتفقون أم انهم يرفضون هذه الفكرة ولماذا ؟

ما هو أحسن شكل للمشاركة في هذه النقابات ؟

هل تصح المطابقة (كما يفعل البعض) بين من جهة أولى النقابة المعنية (ومن ورائها حزبها البرجوازي الاصلاحي المسيطر عليها) ، ومن جهة ثانية الحركة العمالية أو الطبقة العمالية ؟ هل تصح المبالغة في المطابقة بين الدفاع عن الحقوق النقابية وبين الدفاع عن نقابية معينة لا تتحكم فيها الحركة العمالية ؟

هل العمال يتعاملون بشكل نقدي مع القيادة النقابية (على الصعيد المحلي وكذلك الوطني) ، أم أنهم خاضعون وتبعيون لها ؟ كيف يمكن معالجة هذه الممارسة في حالة وجودها ؟

كيف يمكن توعية وتجنيد العمال للنضال المتواصل من أجل « دمقرطة » (démocratisation) النقابة المعنية ، وذلك على الأقل على المستوى المحلي في مرحلة أولى ؟

النقابات الموجودة حاليا في البلاد ، نقابات برجوازية ، تسيطر عليها أحزاب برجوازية إصلاحية . فكيف ، أو متى سيصبح من الصحيح أن يعمل الشيوعيون الثوريون في البلاد على بناء حركة عمالية ونقابة أو نقابات عمالية ثورية مستقلة عن الأحزاب أو الاتجاهات السياسية البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة سواء كانت دمقراطية أم راديكالية ؟

---

(1) لا يمكن بعد في الأوضاع الراهنة بناء نقابة أو نقابات ثورية مستقلة عن الاحزاب البرجوازية .

2- على مستوى الدعاية الثورية .

حسب تجربتك (العامل) ، ماهي الأفكار الأساسية ، أو الشعارات الرئيسية الملموسة التي تحتاج نهوض الحركة العمالية الى الدعاية لها وسط العمال بكثافة ؟

ما هي أحسن الأشكال الملائمة والفعالة التي يجب أن تتخذها الدعاية الثورية وسط الطبقة العاملة في الوضع الحالي بالبلاد ؟ أين يمكن أن تكون الدعاية الثورية أكثر فعالية : هل وقت الإضراب أم خلال غيابه ، هل داخل المعمل وفي أوقات العمل أم خارجه ، مثلا في حي السكنى وعبر علاقات الصداقة ؟

كيف يمكن تجنيد العمال المتقدمين لكي يقوموا هم أنفسهم بالدعاية الثورية وسط رفاقهم العمال ؟

هل مشاركة مناضلين غير عمال ، ومن خارج المعمل ، في القيام بالدعاية وبالتوعية سيكونون مقبولين بدون مشكل من طرف العمال ؟ كيف يمكن معالجة هذه المهمة خاصة وأن عددا هاما من المناضلين غير العمال متحمسين للمشاركة في هذا العمل الدعائي ؟

ما هي رؤية العمال للأحزاب الموجودة حاليا في الساحة ؟ كيف يمكن ، وسط العمال ، توضيح فكرة ضرورة بناء الطبقة العاملة لحزبها المستقل ، والمتميز عن الأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الأخرى ، أي حزب البروليتاريا الشيوعي الذي يجب أن يضم طلائع الطبقة العاملة الشيوعيين ، وكذلك المناضلين الثوريين الشيوعيين الطليعيين من طبقات الشعب الأخرى (مثل جماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة) ؟

هل يسمع العمال عن الإشتراكية (مثلا عبر اذاعة ليبيا أو الجزائر... وماذا أيضا) ؟ كيف يتصور العمال الإشتراكية ؟ كيف يتصورون الثورة ؟ هل العمال المتقدمون واعون بضرورة الربط بين النضال العلني القانوني المسموح به (النقابي خصوصا) وبين العمل الثوري الممنوع ؟ هل العمال المتقدمون واعون بضرورة الربط بين النضال من أجل تحسين شروط بيع قوة عملهم وبين النضال من أجل تهييء شروط القضاء على الاستغلال بكامله ؟

ما هي أحسن السبل لتوعية العمال بضرورة النضال النقابي ولتوعيتهم في نفس الوقت بحدوده الاصلاحية ؟ ما هي الحواجز أو العراقيل الإيديولوجية والسياسية أو غيرها التي تعوق فهم بعض العمال لإمكانية القضاء على الإستغلال الرسمالي وبامكانية باقامة مجتمع اشتراكي محله ، ثم شيوعي ، وذلك بالثورة عبر مراحل ؟

3 - على مستوى تنظيم النضالات .

كيف يقيم العمال النضالات الماضية في معملهم ، أو في معامل أخرى ؟

أية دروس يستخرجونها منها ؟ ما هي طاقات واستعدادات العمال في الوضع الحالي ؟ إلى أي حد يمكن للقيادة المسيطرة على النقابة أن تسير حافة العمال الى النضال ؟ ما هي الإجراءات الاحتياطية المترتبة عن ذلك ؟

ما هي المعامل من نفس المنطقة ، أو من نفس القطاع الاقتصادي التي يمكن أن تشارك في نضال موحد ؟ كيف يمكن تهيىء هذا النضال الموحد ؟ كيف يمكن إقناع العمال ، أنه إذا أرادوا ضمان نجاح نضالهم ، يجب أن يكون هذا النضال موحدا ، وأن يشارك فيه دفعة واحدة ، وفي نفس الوقت ، أكبر عدد ممكن من العمال وأكبر عدد ممكن من المعامل التي تحمل نفس المطالب ؟

هل يمكن أن يقوم العمال أنفسهم في معمل معين أو في مجموعة من المعامل على خلق صندوق مالي محلي للتضامن فيما بينهم ؟ هل ستكون حاليا مثل هذه المبادرة سلبية ، أم إيجابية ، أم غير ممكنة ؟

التنظيم النقابي الرسمي لا يكفي وحده تماما . فهل تحس العمال بالحاجة إلى أشكال أخرى من التنظيم مكملة للتنظيم النقابي الرسمي ؟ ألا يمكن في المعمل المعني خلق نوع من الحلقات العمالية ، ذات طابع ثوري أو نقابي ثوري ، تكون على العموم مكونة من العمال المتقدمين نسبيا ، وتكون شبه - سرية أو سرية تماما بالنسبة للإدارة ، وبالنسبة للقيادات النقابية المتواطئة ، أو سرية ربما حتى بالنسبة للعمال غير المتقدمين ، وتكون مهمتها هي تنقيب العمال ، وتأطير تحركاتهم ، والسهر على تهيىء وضمان نجاح النضالات ، وتنشيط الحياة النقابية والسياسية داخل قطاعات المعمل المعني ؟

كيف يتعامل عمال المعمل مع نضالات المعامل الأخرى ؟ كيف يفهم العمال التضامن ؟ وكيف يجب أن يكون ؟ وكيف يمكن تحقيقه حسب الواقع الحالي ؟

ما هي الشروط التي يتطلبها تهيىء وإنجاح نضال نقابي في المعمل المعني ؟ وفي مجموعة المعامل المحلية التي لها نفس المشاكل ؟

مشروع تحقيق أولي في جماهير الفلاحين

تنبيه : لا يصح طبعا طرح المصطلحات الماركسية الواردة في هذا التحقيق كما هي على الفلاحين الذين نحقق معهم . بل يجب بدلها استعمال الكلمات أو العبارات الملائمة التي تكون معروفة أو مفهومة من طرفهم . ويتعلق الأمر في هذا التحقيق خصوصا بالفلاحين الفقراء والفلاحين المعدمين والفلاحين المتوسطين .

إلى أي حد يعي الفلاحون تشتتهم ، وضعفهم ، وانهزاماتهم المتكررة ، واستمرارية عملية نزع وسائل الإنتاج (أي الأرض ، والمياه ، والغابات ...) منهم ؟

كيف يفهم ، وكيف يحدد الفلاحون أعدائهم الرئيسيين ؟ إلى أي حد يحس الفلاحون

كيف ؟

ان الحكم القائم لا يمكن سوى أن يدافع عن مصالح ملاكي الأراضي الكبار ومن مصالح البرجوازية الكمبرادورية ؟ كيف يفهم أو كيف يحدد الفلاحون التناقضات الثانوية بينهم كفلاحين وبين طبقات أو فئات الشعب الأخرى ؟

كيف يمكن توعية الفلاحين بأنه يستحيل إنجاح مقاومتهم ونضالاتهم ، إذا هم لم ينتظموا في شكل من الأشكال التنظيمية النضالية القاعدية (ولو كانت موسمية ، أو مستقلة) ؟ مثل هذه التنظيمات ضرورية نظرا لحاجتهم إلى التشاور فيما بينهم ، والى توحيد آرائهم ، وتوحيد نضالاتهم ، والى تهيئ وانجاح تحركاتهم النضالية ؟ خاصة وأن اعدائهم الطبقيين يتوفرون على كل التنظيمات المتعددة والمتنوعة الضرورية ، من دولة ، وادارة ، وحكومة ، ومجالس محلية ، ودرك ، وجيش ، وبوليس ، الى آخره . وحسب الواقع الملموس في المنطقة المعنية ، ما هي الأشكال التنظيمية الممكنة دون أخطار كبيرة من جهة القمع ، ودون أخطار كبيرة من جهة تسرب عناصر الأعداء ، هل " اجماعة "، هل " مجلس التشاور " ، هل اللقاءات خلال "السوق" أو "الموسم" ، هل "حلقات الأصدقاء" ، هل "لجنة الدوار" ، هل اللقاءات في المسجد ؟ ... هذه التنظيمات يجب أن تمكّن الفلاحين المتقدمين في المنطقة من التشاور فيما بينهم ، ومن توحيد خططهم ، لتجنيد أو تنظيم الفلاحين الآخرين ، بهدف الدفاع عن مصالحهم ، وعن حقوقهم ، سواء منها الجماعية أم الفردية .

بالى أي حد يفهم الفلاحون أن اللجوء الى الدولة ، أو الى المحاكم ، لا يمكن أن يحقق لهم مصالحهم ، ولا أن يؤكد حقوقهم ، وانما الدولة وجهازها القضائي يخدمان مصالح وامتيازات أعدائهم البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ؟

بالى أي حد يحس الفلاحون بأن التطور الحتمي في البوادي ، هو ان الرسمالية (المقصود منها هو نمط الانتاج الرسمالي) لا يمكن سوى أن تستمر في غزو البوادي ، وفي تفسيرها ، وفي تفتيت الهياكل الاجتماعية القديمة فيها (مثل القبيلة والدوار الى آخره) ، وفي بلترة أعداد متزايدة من الفلاحين ، لاستغلالهم كعمال زراعيين ، أو للرمي بهم في سوق اليد العاملة في المدن ؟ وبالى أي حد يحس الفلاحون كذلك أن علاقات الانتاج والهياكل الإجتماعية القديمة تعوق تطور قوى الإنتاج في البادية ؟

بالى أي حد يفهم الفلاحون أن "المساعدات" التي تضعها الدولة في متناولهم (من قروض ، وبذور ، وتأطير ، وتجهيز ، وسدود الى آخره) ليست في ظل النظام القائم سوى وسيلة من ضمن الوسائل التي تنزع بها البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار وسائل الانتاج (من أرض ومياه ، وغيرها) من الفلاحين ؟

هل بالتالي يتفهم الفلاحون ، وبالى أي حد ، التقاء مصالحهم الاستراتيجية بمصالح الطبقة العاملة ؟ وكيف ينظر الفلاحون الى العمال الزراعيين بالمنطقة ؟ وكذلك ما هي إمكانيات التحرك المشترك بين الفلاحين والعمال الزراعيين في المنطقة ؟

ما هي أشكال وأساليب الدعاية والتوعية التي يستكون ملائمة ومقبولة

من طرف الفلاحين ؟

كيف ينظر الفلاحون الى الحل الثوري الذي يطرح الربط بين من جهة أولى حاجة الفلاحين الى خوض نضال دفاعي ضد هجومات أعدائهم التي تستهدف الاستيلاء على حقوقهم ، ومن جهة ثانية ضرورة النضال من أجل محاولة انتزاع اصلاحات ومكتسبات جديدة ، ومن جهة ثالثة ضرورة المشاركة منذ الآن في تهييء الثورة كحل جذري يستولي فيه الفلاحون (بدعم من الطبقة العاملة) وبالعنف الثوري الجماهيري المنظم على الأرض (وعلى وسائل الإنتاج الأخرى) لاستغلالها جماعيا في اطار نظام اشتراكي؟

عبد الرحمان النوضة"

ماي 1981

في الهيكلة التنظيمية

تنبيه : مجمل المفاهيم والتصورات التنظيمية المعروضة في هذا النص مستمدة من المفهوم اللينيني للتنظيم في ظروف عدم الاستيلاء على السلطة ، وفي ظروف العمل في السرية ، تحت نيران القمع .

شكل الهيكلة التنظيمية

بانها بالضرورة هرمية . نظرا لاستحالة تجمع كل الأعضاء، وتقائهم كل الأعضاء ، دفعة واحدة في نفس الزمان والمكان . ونظرا كذلك لتفاوت الخبرات والكفاءات والطاقات . ونظرا كذلك لاختلاف المسؤوليات ، ولتعدد وتنوع المهام . ويمكن أن يكون شكل الهيكلة التنظيمية "مفلطحا" (أي قليل المستويات التنظيمية الوسيطة بين القيادة من جهة ، ومن جهة أخرى الإطارات التنظيمية القاعدية) . أو يمكن أن يكون "حاداً" (أي كثير المستويات التنظيمية الوسيطة بين القيادة من جهة ، ومن جهة أخرى الإطارات التنظيمية القاعدية) . فيكون اللجوء الى هيكلة مفلطحة مثلا حينما يكون العمل في إطار العلنية ، والمهام بسيطة نسبيا ، وكذلك حينما يُراد أن يكون التعامل فيما بين

مختلف الإطارات التنظيمية سريعا . بينما يكون اللجوء إلى هيكلة حادة مثلا حينما يكون العمل في إطار السرية ، معرضا لأخطار القمع ، وحينما تكون المهام متعددة ومعقدة .

ماهي العوامل المطروح مراعاتها في الهيكلة التنظيمية ؟

بتركيز ، العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار ، بالرغم من تناقضها أحيانا هي التالية :

1 - مراعاة الجانب الطبقي في التنظيم . (فمن مثلا نريد التركيز على العمل الثوري في الطبقة العاملة بالدرجة الأولى ، والتركيز بالدرجة الثانية على العمل الثوري في الفلاحين ، وبالتالي تغليب هذين العنصرين في التركيب الطبقي للتنظيم) . وكذلك مراعاة جانب التواجد الجغرافي (فمن مثلا نريد التواجد أساسا في "مناطق الصدام" وفي "القلعات البروليتارية" ، ونريد الإنتشار إلى مجمل باقي المناطق) .

2 - الربط المتناقض بين المركزية واللامركزية . والمقصود بهذه العبارة هو العمل في نفس الوقت من جهة أولى بمركزية التوجيه القيادي على الصعيد الوطني الواحد والموحّد ، ومن جهة ثانية تمتيع الفروع التنظيمية المحلية بنوع من اللامركزية أو من الاستقلال الذاتي (التعبير لا يهم) على المستوى المحلي عند تطبيق الخط السياسي والتوجيه القيادي المركزي في معالجة الشؤون المحلية (وذلك دائما بالتفاق مع القيادة المركزية) .

3 - تحقيق الفعالية التنظيمية في إنجاز المهام ، وتقليص مظاهر البيروقراطية أكثر ما يمكن ، وتوفير شروط سرعة مركزة الأفكار والآراء ، وتوفير شروط سرعة تعميم التوجيهات .

4 - توفير شروط أمن المنظمة (أو الحزب) وأعضائها ، عن طريق منع وقوع الاعتقالات ، وتعطيل أو توقيف تسلسل الاعتقالات في حالة وقوعها ، ومنع تسرب العناصر المتسربة داخل المنظمة (أو الحزب) ، ومنع العدو وأجهزته القمعية من تصفية المنظمة سواء من خارجها أو من داخلها .

المبادئ الأساسية في الهيكلة التنظيمية

1 - المبدأ أو النظام التنظيمي الذي ينبغي عليه التنظيم هو المركزية الديمقراطية .

2 - أعلى هيئة في التنظيم هو المؤتمر على الصعيد الوطني .

3 - وحدانية المركز القيادي على الصعيد الوطني (وبالتالي وحدانية التوجيه السياسي المركزي لمجموع التنظيم) .

4 - بناء المنظمة (أو الحزب) ، وبناء هيئاتها التنظيمية المسؤولة والقيادية ، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني ، يجب أن يكون على أساس استشارة القواعد ، وعلى أساس النقاش السياسي ، وعبر الانتخاب الديمقراطي .

[وقد يظهر أحيانا أن الأسلوب المعاكس ، أي أسلوب التعيين من فوق ، والبناء التنظيمي انطلاقا من القمة نحو القاعدة ، هو الأسلوب السهل والسريع والأكيد ، خاصة في فترة البناء التنظيمي ، في ظروف القمع ، وفي ظروف العمل في السرية . لكن التجربة تؤكد دوما أن السلبيات والإنحرافات السياسية التي يمكن أن يؤدي إليها البناء من فوق إلى تحت عبر التعيين أخطر بكثير من السلبيات أو الإنحرافات السياسية التي يمكن أن يؤدي إليها البناء من تحت إلى فوق عبر الإنتخاب . فقاعدة التنظيم المعني تعرف في غالب الأحيان أحسن من القمة ومن القيادة من بينها أكفأ وأقدر على تحمل مسؤوليات محددة . وأسلوب الرجوع للقاعدة لإنتخاب العناصر المتقدمة أو الكفأة أو الطليعية لكي تتحمل مسؤوليات محددة ، هو الأسلوب الثوري . وهذا الأسلوب يفوق في صوابه وفي مزاياه (على المدى البعيد) أسلوب التعيين من الفوق . وأسلوب التعيين من فوق يؤدي في غالب الأحيان إلى طمس التناقضات وإلى توقيف الصراعات السياسية ، حيث أن القيادة المحلية أو الوطنية التي تعين من فوق تميل موضوعيا إلى دعم وتعيين العناصر التي تساندها ، ولو كانت انتهازية أو دون المستوى اللازم . وتميل كذلك إلى إبعاد العناصر التي تنتقدها ، ولو كانت ثورية وفي المستوى المطلوب . وقد توجد حالات جزئية أو استثنائية يكون الحل المفروض فيها هو التعيين من فوق . لكن حتى في هذه الحالة ، يجب الحرص على عدم التسرع ، والحرص على استشارة مجمل القاعدة]

5 - مركزية التوجيه السياسي القيادي على الصعيد الوطني ولا مركزية التوجيه القيادي المحلي .

[أي أن التوجيه القيادي المحلي ، يجب عليه أن يطبق

التـــوجيـــه السياسي القيادي المركزي ، لكن بعد تكييفه مع أوضاع وخصوصيات التنظيم المحلي . فبعد تحديد الخط السياسي على أساس المركزية الديمقراطية ، وبمشاركة القواعد ، تشـــرع القيادة المركزية في السهر على تطبيق هذا الخط السياسي ، وتجسده في توجيهات مركزية تبلغ إلى القيادات المحلية . وهذه الأخيرة تطبق تلك التوجيهات العامة ، بعد تكييفها مع واقعها المحلي بما تتفاق مع القيادة .]

6 - في ظروف العمل في السرية تحت القمع ، تنظم العلاقات التنظيمية بين مختلف الإطارات التنظيمية فقط بشكل عمـــودي (أي من فوق الى تحت ، ومن تحت إلى فوق) ، وتمنع أفقيا (أي تمنع العلاقات التنظيمية بين خليتين وأعضائهما ، أو بين لجنتيـــن وأعضائهما) .

7 - بناء الإطارات التنظيمية القاعدية على أساس المواقع الطبقية (أي على أساس مكان العمل) . وبناء الاطارات القيـــادية (سواء على الصعيد الوطني أو المحلي) على مستوى جغرافي (أي على أساس محلي ارجهوي) . أنظر الرسم التالي :

الرسم رقم 1

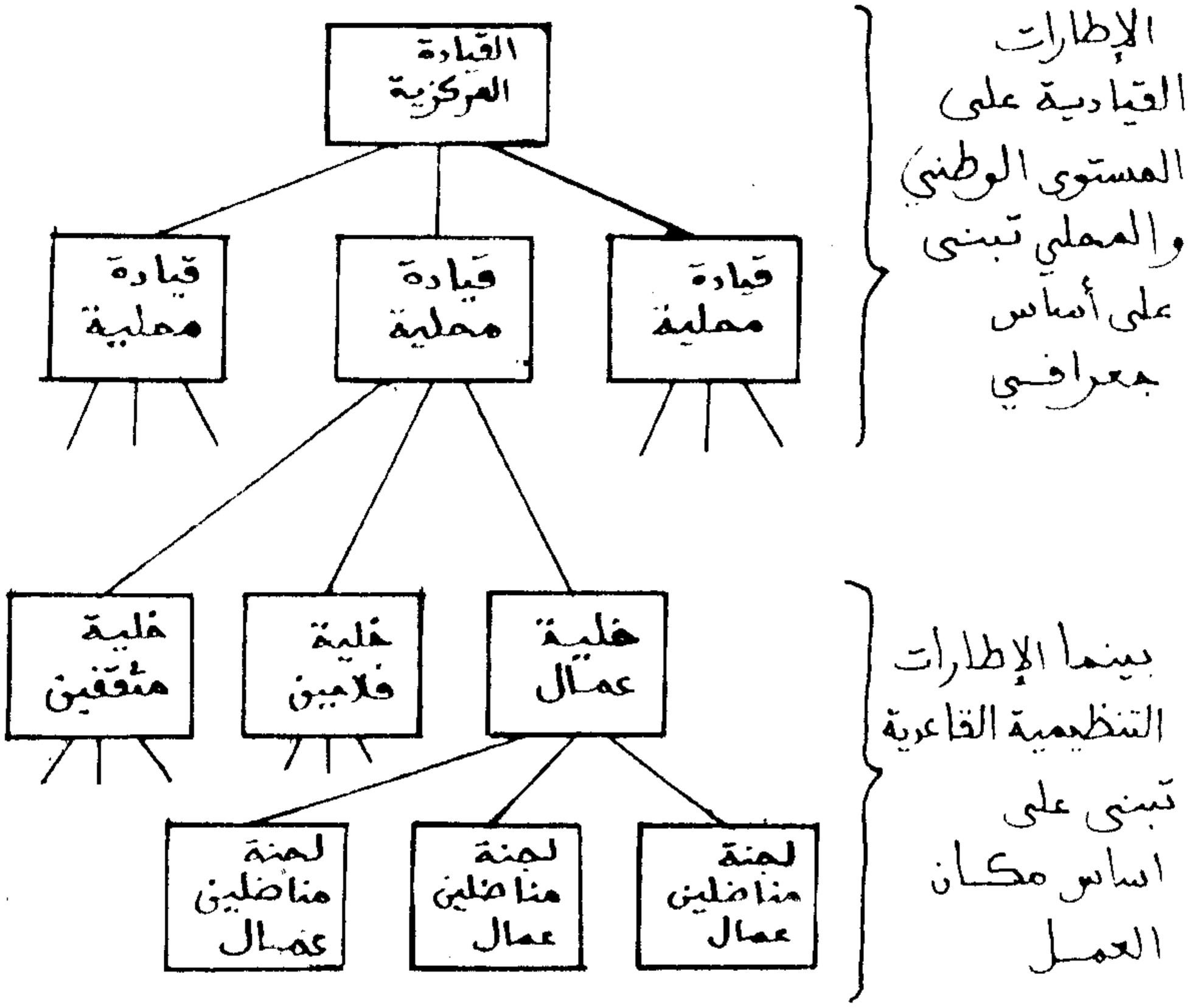

كيف ؟

توضيحات في المبدأ السابق الذكر

إن مبدأ بناء الإطارات التنظيمية القاعدية على أساس مكان العمل، وبناء الإطارات التنظيمية القيادية على مستوى جغرافي (منطقي)، يعني من جهة أولى بناء الخلايا ولجان المناضلين وحلقات المناضلين المستقلة ذاتيا، بشكل رئيسي على أساس مكان العمل (أو على أساس المواقع الطبقية) (وبشكل ثانوي في مكان السكن أو الإقامة). أي أن هذه الإطارات التنظيمية القاعدية المذكورة تتكون إما من عمال، وإما من فلاحين، وإما من طلبة، وإما من موظفين، وإما من جنود، إلى آخره. الشيء الذي لا يلغي تماما اللجوء في حالات استثنائية، وخاصة خلال عملية البناء التنظيمي الأولى، إلى تكوين إطارات تنظيمية قاعدية مختلطة مؤقتا. ويعني هذا المبدأ من جهة ثانية بناء اللجان القيادية المحلية على مستوى جغرافي (أي على مستوى منطقة، أو إقليم، أو مدينة، أو حي، أو قرية)، وبناء الإطارات التنظيمية القيادية المركزية طبعا على المستوى الوطني. وكل هذه الإطارات القيادية تكون مختلطة (أي أنه يختلط فيها العمال والفلاحون وغيرهم من الثوريين الشيوعيين).

وقد طرح البعض فكرة تنظيم الاطارات التنظيمية القاعدية وكذلك القيادية المحلية (باستثناء القيادة الوطنية) فقط على أساس الموقع الطبقي (وبالتالي على أساس القطاعات المهنية). إن هذه الفكرة تؤدي إلى تكوين منظمة على الصعيد الوطني مكونة هي نفسها من عدة منظمات أخرى، واحدة منها خاصة بالعمال، وواحدة بالفلاحين، وأخرى بالشباب، إلى آخره. وهذا التصور التنظيمي يخرج عن المفهوم اللينيني للتنظيم. وهو غير صحيح. لماذا؟ لأن هذا التصور التنظيمي يفرّط في إقامة صلات وثيقة توحد العمال والفلاحين والمثقفين إلى آخره. ولأن هذا التصور لا يؤدي إلى تكوين حزب الطبقة العاملة، حزب البروليتاريا الشيوعي. هذا الحزب الذي لا بدّ عند إنطلاق بنائه من إنجاز إندماج الفكر الماركسي اللينيني بالحركة العمالية (أي إنجاز إندماج المثقفين الثوريين الشيوعيين بالمناضلين الطليعيين في الطبقة العاملة). مع العلم أن هذا الحزب يبقى مفتوحا للعناصر الثورية الشيوعية من طبقات الشعب الأخرى، والتي تتوفر فيها شروط العضوية في الحزب. فذلك التصور التنظيمي الخاطئ يمكن أن يؤي إلى تكوين منظمة عمالية مستقلة شبيهة بمنظمة نقابية

عمالية ، لم يتحقق فيها إندماج المثقفين الثوريين الشيوعيين بالطلائع العمالية ، ولم يرتبط خلال مسيرة تكوينها صراع الطبقة العاملة بصراع طبقات وفئات الشعب الأخرى . فتكون هذه المنظمة العمالية موجودة إلى جانب منظمة أخرى للفلاحين ، ومنظمة للمثقفين ، ومنظمة للشريحة الثورية من البرجوازية الصغيرة ، الى آخره . وكل مايجمع هذه المنظمات هو نوع من التنسيق على الصعيد الوطني . هكذا يتحول مشروع بناء حزب الطبقة العاملة ، حزب البروليتاريا الشيوعي إلى مشروع بناء "جبهة" مكونة من عدة منظمات ، كل واحدة منها خاصة بطبقة اجتماعية محددة .

هكذا ففكرة بناء الإطارات التنظيمية القاعدية وكذلك الاطارات التنظيمية القيادية المحلية (باستثناء القيادة الوطنية) على مستوى الموقع الطبقي ، فكرة خاطئة . لكن التخوف الذي إنبنت عليه تلك الفكرة موجود فعلا .

ففي المرحلة الأولى من النشوء والبناء التنظيمي الذي يتميز في مجمل البلدان بالتفوق في العدد وفي التكوين النظري السياسي لصالح المثقفين الثوريين داخل المنظمة الناشئة أو الحزب الناشئ على حساب المناضلين العمال والعمال الزراعيين والفلاحين ، يمكن لهذا الواقع أن يسهل عرقلة تطبيق التركيز على العمل الثوري في العمال وفي الفلاحين ، أي عرقلة التقدم في إنجاز بلترة المنظمة وفي إنجاز إندماج الفكر الشيوعي الثوري بالحركة العمالية . لكن الحل لإزالة هذه العرقلة الممكنة ، هو 1) - الحرص على صحة الخط السياسي ، وعلى صحة التوجيه السياسي اليومي ، والتمسك بالتركيز على العمل الثوري في العمال وفي الفلاحين ، بدلا من الإنزلاق مثلا في التركيز على العمل في البرجوازية الصغيرة ، 3) - ويمكن بالإضافة إلى ذلك إحداث تعديل في الهيكلة التنظيمية المحلية لتسهيل تطبيق التركيز على العمل الثوري في العمال وفي الفلاحين . وذلك مثلا بخلق "خلية عامة محلية" مسؤولة محليا عن العمل إما في العمال ، وإما في الفلاحين ، وإما في الشباب ، الى آخره . وتعمل كل خلية عامة محلية تحت إشراف اللجنة القيادية المحلية (والتي رأينا سابقا أنها مختلطة) . وتنظم كل خلية عامة عدة خلايا تحت إشرافها .

وبالإضافة إلى ذلك ، يجب العمل على تغليب العنصر العمالي

البروليتاري في اللجان القيادية المحلية وكذلك المركزية ، وتغليب الأطر السياسية المحنكة والمجربة ولو كانت غير عمالية . وذلك مثلا عن طريق تقوية وزنهم العددي ، وعن طريق مساعدة العناصر العمالية البروليتارية أكثر من غيرها ، عن طريق ترشيحها لتحمل المسؤوليات المحلية والمركزية ، ومن طريق مواصلة اليقظة السياسية ، والصراع السياسي الديمقراطي ضد الإنحرافات السياسية .

هكذا يتضح أن الجانب الأساسي في الحل لتلافي الانحراف عن عملية التثوير والبلترة ، هو الجانب السياسي وليس الجانب التنظيمي . لأن مشكل الخط السياسي (أي هنا التركيز على العمل الثوري في الطبقة العاملة بدلا من الانحراف في التركيز على البرجوازية الصغيرة مثلا) لا يحل بإضافة أو احتلال مواقع تنظيمية معينة في الهيكلة التنظيمية . ولكنه يحل أساسا بالصراع السياسي الديمقراطي المنظم والدؤوب والبناء حول التوجه السياسي العملي والمرتبط بالممارسة النضالية الثورية الفعالة .

مبدأ الأعمدة في ميدان الهيكلة التنظيمية

1)- معنى الأعمدة وكيفية تطبيقها :

لقد تعرضت المنظمات الثورية في أمريكا اللاتينية خلال الخمسينات والستينات لقمع شرس وممنهج ، أدى في العديد من الحالات إلى تصفية سريعة لبعض المنظمات . فابتكر - أو على الأصح - منهج بعض الثوريين مبدأ الأعمدة في ميدان الهيكلة التنظيمية ، (مثلما فعل "التوباماروس"، والمنظمات الارهابية بشكل عام ، حيث مارسوا بنجاح لا بأس به مبدأ الأعمدة في ميدان الهيكلة التنظيمية) . وطبيعة الخط السياسي لمثل هذه التنظيمات لا تمنع الإستفادة من ما هو إيجابي في تجربتهم .

مبدأ الأعمدة يقول ، أنه في ظرف القمع الشرس والإرهاب والمتابعات القمعية الواسعة ، يجب تقسيم المنظمة عموديا على المستوى الجغرافي إلى أجزاء . كل جزء من هذه الأجزاء يسمى عمودا . وهذا التقسيم لا يلغي وحدة المنظمة (أو الحزب) تنظيميا وسياسيا وإيديولوجيا . والجوهر في هذا التقسيم هو أنه يمنع

على المستويين القاعدي والمحلي العلاقات التنظيمية بين الأعمدة المختلفة . وذلك طبعا دون التفريط تماما في وحدة المنظمة أو في وحدة القيادة المركزية ، أو في وحدة التوجيه المركزي . بينما الهيكلة العادية – وإن كانت لا تدعو إلى عقد إتصلات وعلاقات بين الإطارات والتنظيمات المحلية – فإنها تتحمل وتقبل وجود تشابك في العلاقات التنظيمية بين إطارات تنظيمية في مناطق تنظيمية مختلفة أو في أماكن عمل مختلفة . فيؤدي مبدأ الأعمدة إلى استقلالية التنظيمات على المستوى المحلي والقاعدي . و حسب الحالات يمكن أن ينظم كل عمود إما على مستوى إقليم ، وإما على مستوى مدينة ، وإما على مستوى قرية ، وإما على مستوى جزء من مدينة كبيرة . ويفرض مبدأ الأعمدة على خلاف الهيكلة العادية ، إتخاذ أقصى ما يمكن من الإحتياطات والإجراءات الأمنية الصارمة لحماية القيادة المركزية بالدرجة الأولى ، والقيادات المحلية بالدرجة الثانية ، ولحماية مجمل الأعضاء والعاطفين ، بهدف جعل تعرضها لضربة قمعية أمرا صعب المنال ، ودون أن يكون ذلك على حساب الممارسة الثورية .

رسم رقم 2 : مقارنة بين هيكلة عادية وهيكلة تعتمد الأعمدة

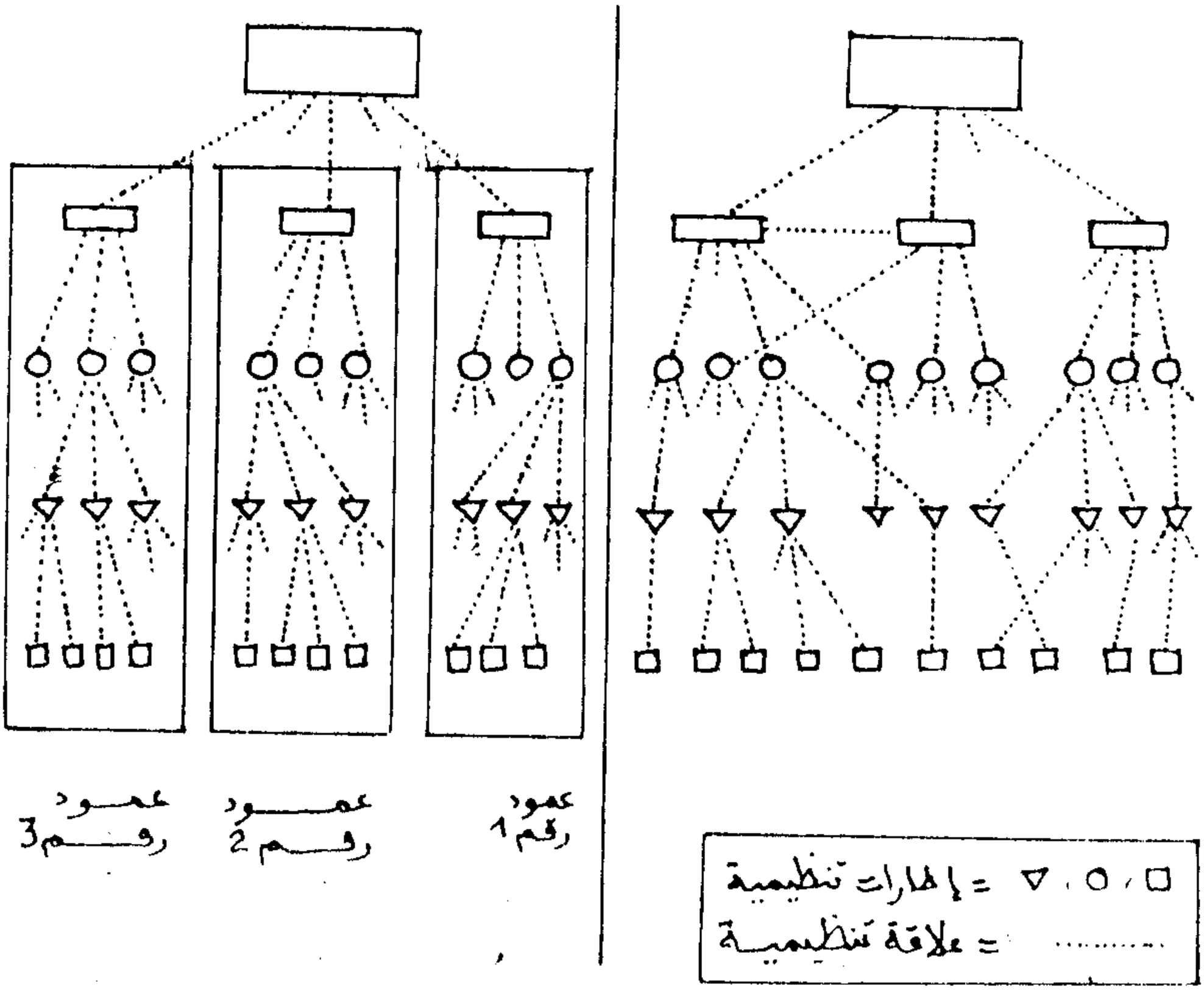

2)- مقارنة بين هيكلة عادية وهيكلة تستعمل أسلوب الأعمدة :

من الملاحظ أن مبدأ الأعمدة (بالمضمون المحدد أعلاه) ، لا يتناقض ولا يخرج عن المفهوم اللينيني للتنظيم . فقد كان يوجد عمليا شكل من الأعمدة داخل حزب لينين "الحزب العمالي الإشتراكي الديمقراطي الروسي" إبّان تأسيسه . وكان الإشتراكيون الديمقراطيون الروس آنذاك يسمونها أحيانا "التنظيم المحلي". وتشرف عليها "لجنة محلية" (راجع في هذا المجال مثلا "رسالة إلى رفيق" في المجلد 6 للينين) . إلا أن استعمال أسلوب الأعمدة لم يكن ممنهجا . حيث كان يوجد أحيانا بعض التشابك في العلاقات التنظيمية عموديا، بل وحتى أفقيا (بشكل غير إرادي) داخل هذا الحزب . وكان إنحلال التنظيم الحزبي آنذاك هو الذي يفرض ذلك التشابك التنظيمي. حيث أن الإعلان عن تأسيس الحزب في 1898 كان شكليا كما قال لينين . بينما لم يتصلب ولم يتماسك إلا بعد سنوات من العمل ومن الصراع المتواصل ضد المفاهيم والممارسات الانتهازية في مجال التنظيم .

وتبرز الميزة الإيجابية الأساسية لشكل هيكلة الأعمدة عندما نقارنها بالهيكلة العادية في حالة مواجهة القمع . ولتوضيح ذلك، لنأخذ الرسمين التاليين ، الأيمن منهما يمثل هيكلة عادية ، والأيسر يمثل هيكلة الأعمدة . ولنفترض أن عضو معينا هو(س) قد تم اعتقاله. ولنفترض (سواء في حالة الهيكلة العادية أم في حالة هيكلة الأعمدة) أن صلابة وصمود الأطر الأعلى في كلا التنظيمين المعنيين، تمنع تسلسل الإعتقالات من الإمتداد نحو القيادة المركزية .

رسم رقم 3 : مقارنة بين هيكلة عادية وهيكلة تعتمد الأعمدة

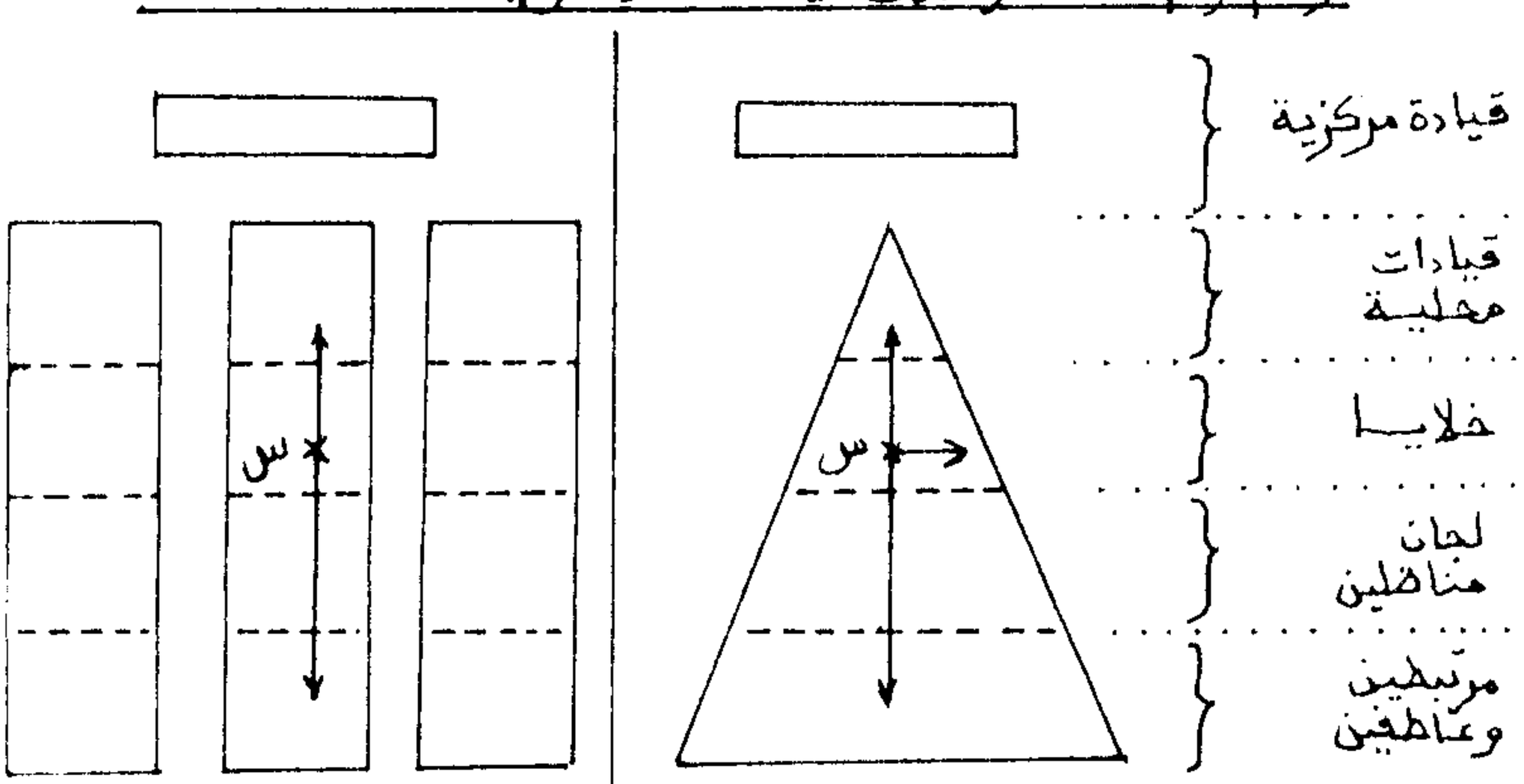

نرى في الهيكلة العادية أن العدو يمكنه بسهولة أكبر نسبيا أن ينطلق من العنصر المعتقل(س) ، وأن يدفع بتسلسل الاعتقالات عبر الهيكلة التنظيمية في ثلاثة إتجاهات : نحو الأسفل ، ونحو الأعلى ، وكذلك أفقيا . الشيء الذي يجعل من الممكن شل أو تصفية مجمل المنظمة في حالة وقوع تسلسل كبير في الإعتقالات . بينما في حالة هيكلة الأعمدة ، فإن تسلسل الاعتقالات إنطلاقا من العنصر المعتقل(س) ولو صعد نحو الأعلى ، ولو هبط نحو الأسفل ، فإن تسلسل الاعتقالات يبقى في غالب الأحيان في حدود عمود واحد ، ولا ينتشر للأعمده الأخرى. الشيء الذي يجعل الضربات القمعية في أقسى الأحوال في حالة هيكلة الأعمدة قادرة على شل أو تصفية عمود تنظيمي بكامله ، وليس على شل أو تصفية الأعمدة الأخرى ، أي باقي المنظمة (أو الحزب) .

هناك ميزة أخرى ولو متواضعة ، لصالح أسلوب الأعمدة ، خاصة في مرحلة النشوء التنظيمي ، وهي أنه يجعل التنظيمات المحلية (أو الأعمدة) تعمل (أكثر مما في الهيكلة العادية) محليا وفي نفس الوقت على كل الجبهات دون الإتكال على غيرها في باقي المنظمة (او الحزب) . كما يفرض عليها صغر حجمها التواضع في أنشطتها . الشيء الذي يساعد على وقايتها من بعض التسرعات والمغامرات في الأنشطة التي تتجاوز طاقاتها . هذا بالإضافة إلى أننا نجد في هيكلة الأعمدة ، أكثر مما في الهيكلة العادية ، نوعا من اللامركزية المحلية ، أو نوعا من الإستقلال الذاتي النسبي الذي ينمي في هذه الحالة القدرة على المبادرة لدى عناصر التنظيم المحلي ، ويساعد على تعميق تكوينهم كأطر.

نموذج هيكلة المقاومة : عندما إنطلقت في مدن المغرب منظمات "المقاومة" لمكافحة الاستعمار الفرنسي ، إتخذت هيكلة تنظيمية لامركزية لمواجهة القمع ولتلافي تسلسل الاعتقالات في صفوفها . في إطار هذه الهيكلة اللامركزية ، كل مناضل يمكنه أن يتحول الى مؤسس خلية أو منظمة . فعندما يستقطب (على أسس محددة) قرابة أربعة أو ستّة أعضاء ، يكوّن خلية تحت مسؤوليته . ويحق بعد ذلك لكل عضو من هذه الخلية أن يستقطب هو بدوره قرابة أربعة أو ستّة أعضاء جدد ، فيكون بذلك خلية جديدة تحت مسؤوليته . وهكذا دواليك . وكانت بعض منظمات المقاومة تستعمل الأقنعة أثناء اجتماع الخلية . فتكون

النتيجة أن المسؤول عن الخلية يعرف أعضاء خليته ، لكن أعضاء خليته لا يعرفون بعضهم بعضا . زد على ذلك أن أعضاء الخلية (أو الخلايا) الجديدة المكونة ، غالبا ما لا يعرفون وجود الخلية (أو الخلايا) السابقة لها . فيظنون أنهم يكونون خلية مستقلة بذاتها . ويعرف المسؤول عن الخلية أعضاء خليته وكذلك أعضاء الخلايا التابعة لكل منهم ، وذلك بهدف إتقان توزيع المهام عليهم ، لكن هؤلاء الأعضاء الأخيرين لا يعرفون هذا المسؤول . وإذا كانت الهيكلة اللامركزية قد مكنت فعلا تنظيمات المقاومة من قهر الاستعمار ومن إنجاز أعداد متزايدة ومنتشرة من الاغتيالات والانفجارات والحرائق ، وإذا كانت قد مكنتها فعلا من تقليص تسلسل الاعتقالات ، ومن تعويض كل جماعة يصفيها القمع بجماعات أخرى متعددة محلها ، فإن هذه الهيكلة اللامركزية جعلت المقاومة تفتقد لأية قيادة مركزية . فكانت كل منظمة أو جماعة تقاوم بطريقة مستقلة ، بل وبدون تنسيق مع أي تنظيم أو جماعة اخرى ، سواء على الصعيد الوطني أم على صعيد المدينة الواحدة . بل أكثر من ذلك ، فإن هذه الهيكلة التنظيمية اللامركزية لم تساعد تنظيمات المقاومة على منهجة خطها السياسي ، وعلى تدقيق برنامجها في التغيير الاجتماعي ، وعلى تعميق التكوين السياسي الثوري لأطرها ومناضليها . فكانت النتيجة ، منذ إعلان الاستعمار عن الاستقلال ، أن إستطاعت البرجوازية وملاكي الأراضي الكبار بسهولة كبيرة أن تخادع المقاومة (وكذلك جيش التحرير) ، وأن تستولي على ثمار تضحياتهما . بل إستطاعت أن تنتزع منهما السلاح ، وأن تحل تنظيماتهما ، وأن تحول غالبية مناضليهما إلى مجندين في الأجهزة القمعية الجديدة . فحولتهم من أداة تحرير الى أداة إضطهاد . وشلت المد الثوري الشعبي التحرري الناشئ على امتداد عشرات السنين .

موقع الجهاز التقني في الهيكلة التنظيمية :

بان الاحتياطات الأمنية اللازم إتخاذها متعددة ، متنوعة ومعقدة . ولا يمكن هنا التعرض لها . فالمبدأ العام هو الجرأة على تحليل المشاكل وابتكار الحلول الملائمة لها . ويمكن حاليا

الإكتفاء هنا بطرح ملاحظة هامة حول مسألة موقع الجهاز التقني في الهيكلة التنظيمية . فالإحتياط الأمني يفرض الحصول ليس على جهاز تقني واحد ، ولكن على أجهزة تقنية متعددة (ولو متواضعة) . هكذا ففي حالة تعرض لجنة تقنية للمنظمة لضربة قمعية ، فإن عمل المنظمة التقني لا يتوقف . حيث تواصل اللجان التقنية الاخرى القيام بالعمل التقني للمنظمة (أو الحزب) . كما يفرض الإحتياط الأمني ليس ربط اللجنة التقنية بالقيادة المركزية ، ولكن بناء كل قيادة محلية للجنة تقنية محلية تابعة لها .

ماي 1981

عبد الرحمان النوضة"

مشروع
خطة - عمل

على ما يظهر، يتفق مجمل الشيوعيين الثوريين بالبلاد على أن المهمة الأساسية في المرحلة الحالية هي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، حزب البروليتاريا الشيوعي بالمغرب . ويتفق مجمل الشيوعيين على أن المهمة الرئيسية في الفترة الحالية ، هي بناء منظمة شيوعية ثورية صامدة ، مكافحة ومتجذرة أساسا في العمال وفي الفلاحين . لكن ، هل يكفي الإتفاق على هذه المهمة، وهل تكفي إرادة إنجازها لكي تتحقق فعلا؟ كلا ! لهذا يجب كذلك العمل بشكل واع ومنتظم وملموس، وعلمي ما أمكن ، من أجل تحليل وتخطيط وتفصيل الخطوات والأساليب التي ستمكن من التقدم بالتأكيد على طريق إنجاز تلك المهمة . وهذا ما يمكن أن نعبر عنه بمشكل الحاجة إلى تحديد " تكتيك " ، وإلى تحديد " خطة عمل " .

إن الحركة الشيوعية ، والحركة الثورية ضعيفتان ماليا بالمغرب . لكن الشروط المالية للصراع الطبقي توفر لهما فعلا إمكانية إنطلاق نموهما وتقدمهما . لكن غالبية منظمات ومناضلي الحركة الماركسية اللينينية والحركة الثورية ، غارقون في نوع من الانتظارية ، معتقدين أن كونهم على " صواب " سيجعل كل زمن يمر، يؤدي حتما إلى تنامي صفوفهم ، وتزايد فعاليتهم الثورية.

لكنهم لا يعون (على الأقل بما فيه الكفاية) أنه إذا لم يدخلوا بشكل منهجي في تطبيق "تكتيك" محدد، وفي تطبيق "خطة-عمل" محددة، تجعلهم يتقدمون، ربما بخطى صعيفة، ولكنها ثابتة، فإن مصير الحركة الشيوعية والحركة الثورية لن يكون سوى مزيدا من الإنحلال والتلف.

أما فيما يخص "التكتيك" الثوري في هذه الفترة، فقد سبق تحديد التوازنات الأساسية فيه (أنظر الفصل الحامل لهذا العنوان). لكن هذا لايكفي. إن الإستراتيجية الثورية تهدف إلى الإطاحة بالعدو الطبقي خلال مرحلة تاريخية محددة. و« التكتيك الثوري يهدف إلى تحديد أشكال النضال، والتنظيم، والدعاية، والتحريض، الملائمة بسبب هذا أو ذاك الثورة، من أجل حشد الجماهير الواسعة، وتوعيتها، وإيصالها إلى جبهة النضال الثوري، بأكثر ما يمكن من الفعالية» (تري يونغ شين، "كتابات 1946 - 1975، بانوي، 1977، ص677). و"خطة - عمل" هي برنامج عملي صغير تخطط لإنجاز مهام تنظيمية ودعائية وتحريضية، خلال مدى زمني قصير نسبيا، (وأصغر من المدى الذي يمتد عليه مجموع التكتيك). فالإستراتيجية تتضمن عدة تكتيكات. والتكتيك يمكن أن يتضمن عدة خطط-عمل أو برامج-عمل صغيرة. وخطة-عمل الحالية هي جزء من التكتيك المقترح. وخطة-عمل الحالية المقترحة تتناول الخطوات الأولى من التكتيك الثوري. وهي تهدف بالضبط إلى إحداث إنطلاق عملية إنجاز القفزة النوعية في التقويم والتثوير والتنظيم والبلترة.

ومنذ التوصل إلى تحديد خطة-عمل متفق عليها، تجب الشروع في تطبيق هذه الخطة المحددة، وليس في تطبيق غيرها من الخطط الإرتجالية، مثلما حدث في التجربة السابقة للحركة الماركسية اللينينية، حيث تم التخطيط نظريا للتركيز على العمل في الطبقة العاملة، لكن ما طبق عمليا هو تركيز العمل على الشبيبة المدرسية. لكن حسم و فرز خطة-عمل بتم الاتفاق عليها، لا ينفي إمكانية الرجوع إليها فيما بعد لمعالجة تصحيحها وتطويرها وتثويرها خلال مسيرة تطبيقها نفسها. المهم هو أن تقويم وتطوير هذه الخطة-عمل داخل أي تنظيم ثوري، يجب أن يكون دائما بشكل منظم، مركزي-دمقراطي، و واضح للجميع فيه. وليس بشكل فوقي، أو بيروقراطي، أو ارتجالي مثلما حدث خلال التجربة الماضية للحركة الماركسية اللينينية بالبلاد. حيث كانت القيادات تغيّر الخط السياسي

لمنظماتها ، وذلك دون مشاركة القواعد .

وإذا كانت ضرورة تخطيط العمل الثوري شرطا من بين شروط التقدم في تحقيقه ، فإن من بين شروط تصحيح وتطوير أية خطة-عمل ، هو الإلتزام بها ، والشروع في تطبيقها . إذ بدون إمتحانها في الممارسة ، لا يمكن تصحيحها وتطويرها بشكل علمي . و « ان الأخطاء هي الشرط الضروري لتكوين خط صحيح (...) فعبر الصراع ضد خط خاطئ يتكون خط صحيح » (ماو تسي تونغ ، في " نصوص 1949-1958 ، منشورات سرف serf ، باريس، 1975 ، ص 531) .

هذا المشروع الحالي في خطة-عمل ، يستند على عمل ما سبق التفصيل فيه في الفصول الأخرى . وهو يهدف إلى تحديد أهم الخطوات الأولية الضرورية لإنجاز إنطلاق البناء التنظيمي والسياسي والنضالي. ويهدف الى تسجيل بعض الخطوات الأولية اللازمة في مجال التقويم والتثوير والبلترة . ويهدف إلى تسطير أهم أشكال الدعاية وأساليبها ومضامينها ، وأشكال التنظيم ، وأساليب النضال ، المتلائمة مع واقع الجماهير الملموس ومع واقع الحركة الثورية حاليا بالمغرب . ويهدف كذلك الى إيجاد عناصر حل التناقض بين تقلص صفوف الحركة الشيوعية الثورية من جهة ، ومن جهة أخرى بإتساع جيش المتعاطفين مع هذه الحركة . ويقترح حلا ملموسا في ميدان الربط بين العمل الثوري الممنوع قانونيا والعمل النضالي المسموح به قانونيا .

1 - في التوجه نحو طبقات الشعب

- يجب حاليا توجيه أغلبية أعضاء التنظيم الشيوعي الثوري وكذلك المناضلين المرتبطين به بالدرجة الأولى نحو الطبقة العاملة ، وبالدرجة الثانية نحو جماهير الفلاحين ، وبالدرجة الثالثة نحو الشباب كشباب (من أبناء العمال وأبناء الفلاحين وأبناء البرجوازية الصغيرة وأبناء شبه-البروليتاريا) . (وإذا أردنا إستعمال تقديرات محددة في هذا المجال ، فيمكن في البداية

مثلا توجيه مايقرب من ستين في المائة من أعضاء التنظيم الشيوعي الثوري الناشيء نحو الطبقة العاملة ، وعشرين في المائة نحو الفلاحين ، وعشرين في المائة نحو الشباب . وعند تقدم العمل الثوري للشيوعيين ، يمكن فيما بعد تخصيص طاقات أكبر للعمل في الفلاحين) .

ويجب العمل بشكل رئيسي من داخل وحدات الانتاج ، أي العمل كعمال ، أو العمل كعمال زراعيين أو كفلاحين في القرية . (أو العمل من داخل المدارس أو الأحياء السكنية بالنسبة للعمل في الشباب) . والخطوة الجوهرية في بلترة الحركة الشيوعية الناشئة هي الشروع بحزم في تحقيق اندماج المثقفين الثوريين الشيوعيين بالمناضلين العمال ، طلائع الطبقة العاملة . هذه البلترة يجب أن تتحول خلالها من جهة المثقفون الثوريون الشيوعيون الى عمال شيوعيين . أو على الأقل الى مناضلين "مرتبطين" عضويا بالطبقة العاملة ، وذلك بالنسبة للجزء من المناضلين الذين لن يستطيعوا تحقيق بلترة أنفسهم . ويجب أن يتحول خلالها من جهة أخرى المناضلون العمال الى ثوريين شيوعيين والعمل من داخل الطبقة العاملة ، (أو من داخل جماهير الفلاحين بالنسبة للعاملين في الفلاحين ، أو من داخل الشباب بالنسبة للعاملين في الشباب) ، هو العمل الأساسي . بينما العمل من خارج الطبقة العاملة (أو من خارج جماهير الفلاحين ، أو من خارج الشباب) هو العمل الثانوي المكمل للأول . وفي البداية يجب التركيز على خوض العمل الثوري الملائم في كل ماهو موجود من المنظمات الجماهيرية المسموح بها قانونيا - وخاصة منها النقابات - وفي كل مايمكن إيجاده منها .

وكخطوة ابتدائية على طريق التجذر والبلترة ، يجب مطالبة كل عضو منظم في التنظيم الشيوعي الثوري ، وكل مناضل متقدم مرتبط به ، بأن يتد بر علاقة صداقية ثم سياسية على الأقل مع عامل (أو مع فلاح) واحد . ثم مع اثنين . ثم ثلاثة الى آخره . ويحاسب كل من تماطل أو تتهاون في تحقيق ذلك خلال الفترة المحددة . ويمكن تتبع هذه العلاقات لتطويرها . كما يمكن بعد مرور كل مدة زمنية محددة ، مطالبة الأعضاء والمرتبطين بعقد علاقات أخرى مماثلة . كما تطرح مطالبة هؤلاء الأعضاء والمرتبطين بتطوير تلك العلاقات ، وغربلتها ، والرفع من مستواها السياسي والنضالي .

2 - في بناء التنظيمات

من بين نقط الضعف البارزة حاليا في الحركة الماركسية اللينينية ، تتلخص ضعفها الكمي من جهة ، ومن جهة أخرى الجمود السياسي والنضالي فيها . الشيء الذي يرجع على مستوى الفكر الى خطأ الخط السياسي الذي يمارسه عمليا معظم الحركة الماركسية اللينينية الى حد الآن . لهذا يجب ، (من بين مايجب) :

كيف؟

- خلق حيوية جديدة لدى أعضاء الحركة الشيوعية ولدى المناضلين المرتبطين بها.
- وإطلاق العنان للمبادرات النضالية الثورية الخلاقة لأعضاء التنظيم الشيوعي والمرتبطين به.
- ودمقرطة الحياة السياسية داخل أية منظمة أو مجموعة شيوعية.
- وإحداث نمو تنظيمي تدريجي أولي، وفي نفس الوقت، شن حركة تقييم التجارب الماضية القريبة والبعيدة، وتقويم الأخطاء، وتثوير المفاهيم والأساليب والممارسات، والتقدم في بناء هيئات منظمة شيوعية، وبلترة تركيبها الطبقي، وبلترة خطها السياسي نظريا وتطبيقيا. والشروع في بناء المنظمة الشيوعية، وفي نفس الوقت ربط عملية البناء بعملية الغربلة للتخلص من جميع العناصر الإصلاحية أو التحريفية أو الانتهازية أو المتذبذة.

⊕ إن الحركة الشيوعية حاليا تفتقد لخط سياسي محدد بشكل مسؤول، دمقراطي، و واضح لجميع أعضائها. لأن الخط السياسي قد تعرض في كل فصيل منها لتغييرات متعددة بشكل ارتجالي وغير مركزي - دمقراطي على مر سنوات التجربة الماضية. إن مشكل الخط السياسي ومشكل القيادة، يرجعان في آخر المطاف الى مشكل واحد، هو مشكل المؤتمر. وبالتالي فالحل الأمثل هو تنظيم مؤتمر وطني للتنظيم الشيوعي المعني. وفي حالة تعذر ذلك نظرا لأسباب التشتت والتقلص وأخطار القمع، فالحل هو تنظيم التنظيم المعني في كل فرع من فروعه المحلية، لندوات فرعية، وذلك بشكل متواز نسبيا، وفي نفس الفترة الزمانية.

إن انعدام تنظيم مؤتمرات وطنية دورية (كل سنتين مثلا) خلال التجربة الماضية، هو انحراف سياسي. هذا الإنحراف أدى في النهاية من جهة أولى الى تحويل ما تبقى من القيادة الى قيادة «على مدى الحياة». وأدى من جهة ثانية الى جعل الخط السياسي يتعرض لتغييرات فوقية، ارتجالية، متعددة، ومتوالية، من طرف هذا الجزء من القيادة أو ذاك، وذلك في غيبة عن أية ندوة فرعية تمثيلية، أو مؤتمر وطني تمثيلي. ولتلافي هذا الانحراف، يجب منذ الآن التزام التنظيم الشيوعي بعقد مؤتمر وطني، تحدد في كل مرة الخط السياسي للتنظيم، والقيادة الوطنية له، بعد كل سنتين تقريبا، (أو بعد مدة أخرى معقولة يتم الاتفاق عليها). وكلما تعذر تنظيم مؤتمر وطني تمثيلي، يمكن اللجوء الى تنظيم ندوات فرعية تمثيلية متوازية. (أما مشكل تحديد أعضاء القيادات المحلية المسؤولة عن كل فرع، فهو أسهل من مشكل القيادة الوطنية والخط السياسي للتنظيم الشيوعي المعني. إذ أن الندوات الفرعية التمثيلية، يمكن ان تنتخب أعضاء القيادات المحلية، إما في نفس الوقت، وإما في وقت آخر).

خطة عمل ؟

⊕ لتقليص أخطار التصفية نتيجة لحملة قمعية محتملة، يجب تقسيم التنظيم الشيوعي المعني (أي تفريعه) الى عدة فروع، أو أعمدة، تنظيمية محلية. كل عمود يكون حسب الظروف منظما على مستوى إقليم، أو مدينة، أو منطقة معينة، الى آخره. هذا التفريع، يجب أن لا يضرب الوحدة السياسية والتنظيمية للتنظيم الشيوعي المعني.

⊕ الربط المتناقض بين المركزية واللامركزية. أي ضمان وحدانية المركز القيادي الوطني، وبالتالي ضمان وحدانية القيادة الوطنية و وحدانية التوجيه السياسي المركزي بالنسبة لعموم التنظيم الشيوعي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، توفير مراكز محلية متعددة للتنظيم الشيوعي، وضمان تمتيع هذه الفروع المحلية للتنظيم الشيوعي (أي الأعمدة) بنوع من اللامركزية، أي بنوع من الإستقلال الذاتي، عند تطبيقها للخط السياسي والتوجيه القيادي المركزي، على الواقع المحلي المتميز للتنظيم المحلي، وذلك دائما بما تفاق مع القيادة الوطنية المركزية.

⊕ الصمود، والإنتشار، والكفاح، والتجذر، والبلترة.

⊕ إنتشار التنظيم الشيوعي عبر المكان يكون أساسا عبر بعث عضو أو مناضل مرتبط بهذا التنظيم الشيوعي، الى إقليم، أو الى مدينة، أو الى قرية، أو الى ضيعة، أو الى معمل، أو الى منجم، أو الى مؤسسة، الى آخره، يكون التنظيم لا يتواجد بعد فيه. فيتحول ذلك العضو او المناضل المرتبط الى قطب تنظيمي، ينشئ حوله علاقات وإطارات تنظيمية متعددة ومتنوعة، وذلك في إرتباط بباقي التنظيم الشيوعي، وعلى أساس مبادئه.

⊕ نريد بلترة التنظيم الشيوعي عبر تجذيره أساسا في العمال وفي الفلاحين. لكن صعوبة وبطء هذا العمل في بدايته حاليا، يفرضان أن النمو الكمي الأول الحالي للتنظيم المعني، لا يمكن أن يتجسد في أغلبية الأحيان في استقطاب عمال وفلاحين. وبالتالي فمن المفروض القبول بالإستمرار في استقطاب مناضلين غير عمال وغير فلاحين. ويكفي حاليا في ذلك أن تتوفر فيهم فعلا شروط العضوية في التنظيم الشيوعي المعني. ورفض إستقطاب مثل هذه العناصر في الوقت الحالي، وذلك بدعوى بغية بلترة التنظيم المعني، يمكن أن يحرم هذا التنظيم من « الدماء الجديدة »، ومن العناصر اللازمة لضمان استمراريته، ولتمكينه من إنجاز مهماته، ومن ضمنها بالضبط تقويم وتثوير وبلترة هذا التنظيم المعني. وإن المناضلين الثوريين الشيوعيين الذين ظلوا صامدين خلال الشروط الإرهابية والمأساوية لهذه السنوات الأخيرة، مؤهلون بشكل عام لدخول التنظيم الشيوعي. وفحص كل حالة على حدة سيبرز المقبولين منهم. كما أن المتعاطفين الذين ظلوا هم كذلك متعاطفين مع الثورة ومع الماركسية اللينينية بالرغم من القمع، ومن تشرذم الحركة الماركسية اللينينية، ومن التشويهات المروجة حول الماركسية اللينينية، وبالرغم من الأطروحات السياسية المنحرفة المنتشرة، هؤلاء مؤهلون لكي يرفع التنظيم الشيوعي من مستوى العلاقة السياسية والتنظيمية والنضالية معهم.

⊕ يجب التمييز بشكل واضح بين الإطارات والأفراد الأعضاء في التنظيم الشيوعي من جهة، ومن جهة أخرى الإطارات والأفراد المرتبطين بهذا

التنظيم أو المتعاطفين معه .

⊕ لكل مستوى من الطاقات والإستعدادات النضالية لدى أفواد الجماهير، يجب توفير مستوى معين وملائم من التنظيم التأطير سياسيا وتنظيميا ونضاليا .

⊕ يجب بناء "الاطارات التنظيمية الوسطية"، المكونة من المناضلين المرتبطين بالتنظيم الشيوعي، والاعتناء بها لتثويرها وبلترتها .

⊕ يجب بناء "الاطارات التنظيمية القاعدية المؤقتة المستقلة ذاتيا" ، والاعتناء بها لتثويرها وبلترتها .

⊕ يجب مطالبة كل عضو وكل مناضل متقدم مرتبط بالتنظيم الشيوعي، بأن يبني حوله "إطارا تنظيميا وسطيا"، أو "إطارا تنظيميا قاعديا مؤقتا ومستقلا ذاتيا"، أو أكثر من ذلك . وكل من تهاون في تحقيق ذلك، يجب محاسبته، ومساعدته .

⊕ المراهنة على العفوية في تكوين الأطر الشيوعية المتقدمة مسألة خاطئة . وبالتالي يجب، بالإضافة الى تكوين مدرسة الممارسة، تنظيم مدارس موسمية، وتطوير برامجها باستمرار، لتكوين أفواج من الأعضاء الأطر الشيوعية في ميادين مختلفة (مثل : الدعاية، والتحريض، والتنظيم، والعمل النقابي، والعمل في الفلاحين، العمل في الشباب، العمل في النساء، العمل السري، العمل في التنظيمات الجماهيرية، الى آخره) .

⊕ يجب بناء التنظيمات القاعدية، المحلية، المتنوعة والملائمة، إما من نوع "التنظيمات القاعدية الوسطية المرتبطة بالتنظيم الشيوعي"، وإما من نوع "التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة ذاتيا"، وذلك لتنظيم العمال، ولتنظيم الفلاحين . هذه التنظيمات، يمكن - حسب الواقع - أن تأخذ شكل وإسم : « مجلس الأصحاب »، أو « مجلس الشورى »، أو « الحلقات »، أو « اللجان النقابية »، أو « لجان النضال »، الى آخره .

⊕ إن نقد انحراف التركيز على الشبيبة المدرسية الذي سقطت فيه الحركة الماركسية اللينينية صحيح . لكن تحويل هذا النقد الى مبرر لتبرير إخلاء الشبيبة المدرسية، والشباب عموما، سيكون بمثابة حماقة . إن إهمال خوض العمل الثوري الدعائي والتنظيمي في النساء سيكون بمثابة حماقة أيضا . هذه الحماقات لن تستفيد منها سوى البرجوازية وقواها السياسية التي تعمل منذ زمان من أجل الاستحواذ على العناصر المتقدمة من الشباب والنساء وتأطيرهم . لهذا، فإن تنظيم الشباب الثوري كشباب، وتنظيم النساء كنساء، زيادة على الحاجة الى تنظيمهم في التنظيم الشيوعي وفي "التنظيمات الوسطية" "التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة ذاتيا"، فإنه يتطلب كذلك، ومنذ الآن، العمل على بناء تنظيم على الصعيد الوطني، يكون من نوع فدرالية لتنظيمات محلية، واحد منها يكون خاصا بتنظيم النساء كنساء، الذي يطمح الى تحرر المرأة (مثلا : "الفدرالية النسوية الثورية") ، والآخر يكون خاصا بتنظيم الشباب الثوري كشباب (مثلا: "فدرالية الشباب الثوري") .

3- في الدعـــــايـــة

⊕ يجب تلافي تحول المنظمة الشيوعية، او الحركة الشيوعية، الى «زاويـة دعـائية»، وذلك مهما كانت دعايتها ثورية، ماركسية، معمقـة، الى آخره. بل على الشيوعيين قبل كل شيء الإندماج بجماهير العمال والفلاحين، وخوض العمل الثوري، الحازم، والطليعي وسطهم.

⊕ التركيز على الدعاية الشفوية بالدرجة الأولى، وذلك عبر اللقاءات الشخصية، و التجمعات الصغيرة. ثم على الدعاية المسموعة (عبر الكاسيط مثلا) والدعاية المكتوبة بالدرجة الثانية. ربط الدعاية بالبناء التنظيمي (أي خصوصا بناء "التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة ذاتيا" وبنـــاء "التنظيمات الوسطية" المرتبطة بالتنظيم الشيوعي المعني).

⊕ يجب تلافي المبالغة في الاعمال الدعائية الحركية والباهرة. (مثلا: توزيع منشورات، والإكثار في النشرات المركزية والمحلية، الى آخره). ويجب تلافي السقوط في العمل الدعائي المثقفي لأنه يؤدي الى الارتباط على الخصوص بالفئة المثقفة من البرجوازية الصغيرة، على حساب الارتباط بالعمال والفلاحين الذين لا تـزال أغلبيتهم العظمى أمية أو شبه-أمية. ويجب تلافي المبالغة في أسلوب القراءة الجماعية للمنشرات المركزية وغيرها. لأنها مملة غالبا. بينما تنظيم نقاش جماعي حول قضايا ملموسة، او حتى نظرية، غالبا ما يكون أكثر حيوية وأكثر افادة وفعالية خاصة لدى العمال والفلاحين. وسيكون من الايجابي إستعمال العامية "الدارجة" حتى في الدعاية المكتوبة، وذلك ولو جزئيا على الأقل. ويطرح على المناضلين تعلم اللهجات البربرية (تشلحيت، تمازيغت، تريفيت). لأنها ضرورية عند التعامل مع نسبة هامة جدا من الفلاحين و حتى من العمـــال.

⊕ ضمان دورية شهرية للنشرة المركزية الداخلية. هذه النشرة هـي المنظم للنقاش السياسي وللصراع السياسي الدمقراطي الداخلي. كل عضو في التنظيم الشيوعي له الحق في طرح آراءه السياسية فيها، دون التعرض «للحجز» أو «للرقابة» من طرف أي كان. يكفي في ذلك أن لا تفضح قضايا تنظيمية بشكل يهدد أمن التنظيم الشيوعي. وكل عضو آخر له الحق في أن يجيب وأن ينتقد من يريد. الشيء الذي لا يلغي المحاسبة المتبادلة، والإحتكام الى عموم التنظيم الشيوعي. هذا النشرة المركزية الداخلية خاصة بأعضاء التنظيم. أما بالنسبة للمناضلين المرتبطين بالتنظيم الشيوعي، فيمكن

- إما الإكتفاء بتوجيه النشرة المركزية الجماهيرية إليهم (وكذلك النشرات والكراسات الجماهيرية الأخرى التي يمكن إيجادها)؛
- وإما إصدار نشرة أخرى إضافية (غير النشرة المركزية الداخلية)، تعمم على أولائك المناضلين المرتبطين بالتنظيم. وهذا هو الحل الأمثل.

⊕ ضرورة العمل من أجل أن يصدر التنظيم الشيوعي نشرات جماهيرية متنوعة ومتخصصة بالداخل. وفي الوضع الحالي، وبالرغم من الضعف القائم، فإن الخلوة الأولية الضرورية لجعل مهمة بناء التنظيم الشيوعي كمنظمة صامدة،

مكافحة ، شيوعية ، ومنجزة أساسا في العمال والفلاحين ، مهمة ممكنة التحقيق ، هذه الخطوة هي إصدار نشرتين مركزتين :

1 — نشرة شهرية موجهة للعمال وللفلاحين . هذه النشرة تعرف بالأوضاع المادية للعمال والفلاحين وتفضح ما تتعرض له الجماهير من استغلال واضطهاد وقمع الى آخره . وتعرف بنضالاتها ، وتحللها . وتساهم في الرفع من مستواها ومن فعاليتها . وتنشر الفكر الثوري الشيوعي بالأساليب الملائمة . لماذا نشرة موجهة للعمال والفلاحين معا ، وليس للعمال فقط ، أو للفلاحين فقط ؟ لأن نسبة هامة من العمال في المغرب — وعلى خلاف الأوضاع في أوروبا مثلا — لا يزالون على صلة متواصلة ببقايا عائلتهم بالبادية . ولأن نسبة هامة من الفلاحين بالبادية على أبواب البلترة . ولأن الإستغلال في المدينة تجتذبهم . ولأن تقدم عمل الدعاية والتنظيم والنضال في أية طبقة من الشعب ، مشروط بربط أوضاعها ونضالاتها بأوضاع ونضالات الطبقات الأخرى . ولأن مهمة بناء التحالف الطبقي بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين يتطلب منذ الآن الربط باستمرار بين العمل الثوري في الطبقة العاملة وفي الفلاحين ، دون تأجيل هذا الربط الى آجال غامضة ... ويجب العمل من أجل "إعطاء الكلمة" لجماهير العمال والفلاحين في هذه النشرة . ويجب العمل من أجل جعل العمال والفلاحين يساهمون في تزويد (على الأقل) جزء من هذه النشرة بمراسلاتهم ، وبإسهاماتهم ، وعلى الخصوص بالاستجوابات المنجزة معهم . وأسلوب الاستجوابات يمكّن من حل مشكل صعوبة الكتابة لدى غالبية العمال والفلاحين . ويمكّن من إضفاء الحيوية على هذه النشرة . وأسلوب "إعطاء الكلمة للجماهير" سيجعل هذه النشرة محبوبة لدى العمال والفلاحين . والهدف الأمثل هو أن يدمج الجزء الأكبر من هذه النشرة من وضع مناضلين عمال وفلاحين .

2 — نشرة شهرية تحمل التحاليل المعمقة ، والدراسات النظرية ، والتفسيرات العامة . لكنه لا يصح تحويل هذه النشرة الى نشرة موجهة الى المثقفين . بل يجب النضال باستمرار من أجل أن تكون أكثر ما يمكن موجهة للعموم ، سواء للعمال أم الفلاحين أم الشباب أم النساء ، الى آخره . ويجب النضال من أجل جعلها في متناولهم جميعا ، وإن كانت هذه المحاولة ستبقى صعبة جدا .

هاتان النشرتان المركزيتان السابقتان ، ضروريتان تماما مهما كان ضعف التنظيم الشيوعي أو الحركة الشيوعية حاليا . لكنه ، بقدر ما ستتقدم إمكانيات التنظيم الشيوعي ، يجب العمل من أجل إصدار كتب وكراسات جماهيرية ، ونشرات جماهيرية أخرى متخصصة . مثلا نشرة موجهة للشباب كشباب ، ونشرة موجهة للنساء كنساء . أما إصدار التنظيم الشيوعي لنشرة موجهة للتلاميذ فقط ، مثل نشرة « المناضل » مثلا ، أو إصدار نشرة خاصة بالطلبة ، مثل نشرة « البناء » ، فهو منهج خاطئ . وكان هذا المنهج مأتيه ومرتبط بالإنحراف في التركيز على الشبيبة المدرسية . لذا فالنشرات الخاصة بالتلاميذ ، يجب أن تكون من وضع تعاضديات أو جمعيات أو نقابة التلاميذ أنفسهم . نفس الشيء بالنسبة للطلبة .

⊕ في السابق ، سقطت منظمات الحركة الماركسية اللينينية في ميدان الدعاية في إنحراف خطير . وهو أن القيادات ، بدعوى ضمان أو فرض وحدة الفكر

في كل التنظيم، كانت لا تقبل بنشر سوى الآراء والمساهمات التي تكون من وضعها، أو من وضع أفرادها، أو التي تكون من وضع غيرها ولكنها تكون منسجمة مع قناعاتها. فكانت ترفض نشر الآراء السياسية التي لا ترضيها، أو ترفض تغيير مضمونها السياسي حتى يصبح مقبولا من طرفها. هذا النهج يعطي دعاية ميتة، أو في طريق الموت. وأساس هذا الانحراف السياسي هو الاعتقاد بأولوية الوحدة على التناقض. لماذا لا نقبل بأن تحمل النشرة المركزية الداخلية التناقض؟ لماذا لا نقبل بأن تحمل النشرة المركزية الجماهيرية التناقض؟ إن حصر الحقيقة المطلقة في خط حزب أو منظمة محددة، أو في قيادتها، لا يسمح بتنمية الفكر الماركسي اللينيني الثوري، ولا يسمح بالتفاعل الثوري الجدلي مع القواعد ومع الجماهير. إن المنهج الصحيح الذي يعطي دعاية ذات مضمون حي، ومثير لحماس الجماهير وجذاب لاهتمامها، هو المنهج الذي ينطلق من أولوية التناقض على الوحدة، فيعمل على نشر أكثر ما يمكن من مساهمات أعضاء التنظيم المعني، والمناضلين المرتبطين به، وحتى إسهامات المناضلين الثوريين الآخرين حسب الإمكانيات. (أقول «أكثر ما يمكن» لأنه ستوجد نصوص غير قابلة للنشر في النشرات المركزية الجماهيرية للتنظيم المعني. ولا يمكن تحديد هذه الحالات بشكل عام دون الرجوع لكل حالة ملموسة. وحتى إذا نشرنا نصوصا متخلفة أو منحرفة سياسيا، فإن السماء لن تسقط على الأرض. بل إن التعريف بها قد يسهل نقاشها وتحليلها ونقدها وتجاوزها من طرف الجميع. والحل لتلافي أي غموض، هو العمل بمبدأ أن «المقالات (أو النصوص أو الكراسات) المنشورة لا تلزم سوى موقعيها». هكذا يمكن أن توجد نصوص مركزية للتنظيم المعني، ملزمة له، وموقعة باسمه. ويمكن أن توجد نصوص موقعة باسم القيادة الوطنية أو القيادة الفرعية، أو باسم فرع محلي، أو أي إطار تنظيمي مسؤول آخر. كما يمكن أن توجد نصوص موقعة بكلمة «مناضل»، أو باسم مستعار شخصي. الى آخره. وسيكون من الايجابي فتح صفحات النشرة المركزية الجماهيرية، والنشرات الجماهيرية الأخرى في حالة وجودها، بدون حلقية، لأكثر ما يمكن من مساهمات المناضلين الثوريين والثوريين المنتمين لمنظمات ثورية أخرى، أو الغير منظمين. وفي حالة إذا تم الاتفاق على النهج المعاكس، الذي ينظّر ويقنن رفض أي رأي سياسي يختلف ولو قليلا عن الخط السياسي للتنظيم المعني، أو عن قناعات قيادته، فإنه في هذه الحالة، يجب إصدار نشرة أخرى (غير النشرة المركزية الجماهيرية) تكون بالخيط مفتوحة لتمثل تلك الآراء المخالفة. لأنه لا يعقل أن ندافع عن «حرية التعبير عن الآراء السياسية» في المجتمع، وأن نرفض في نفس الوقت تمكين أعضاء في التنظيم الثوري، أو مناضلين مرتبطين به من التعبير ومن التعريف بآرائهم السياسية في قضايا النضال وقضايا الثورة.

⊕ إن التكنولوجية الحديثة توفّر اليوم وسائل دعائية هائلة لم تكن موجودة في الماضي. والفعالية الدعائية لهذه الوسائل الحديثة أسرع وأقوى من فعالية الوسائل الدعائية المكتوبة القديمة (مثل الجريدة، المجلة، الكتاب). هذه الوسائل أصبحت في متناول الإمكانيات المادية الضعيفة للتنظيمات الثورية. وهي «الكاسيط»، و«الصوّار» (أي photocopieur)، و«الأوفسيط» (أي offset)، و«الإذاعة». والاتجاه العام هو أن تصبح أثمان هذه الوسائل بفضل المنافسة أكثر فأكثر متقدمة ورخيصة الثمن مما كانت عليه الى حد الآن. وهي..

البلدان التابعة للإمبريالية مثل بلادنا ، والتي تنتشر فيها الأمية في ما يزيد عن 60 في المائة أو 70 في المائة من السكان ، فإنه لا يمكن إنجاز دعاية ثورية سريعة وجماهيرية فعلا ، بدون استعمال على الخصوص الكاسيط من جهة ، والإذاعة من جهة أخرى . وليس المجال هنا لتوضيح ان جميع المشاكل التقنية و الأمنية التي يمكن أن يطرحها استعمال هذه الوسائل الدعائية أوتلك ، يمكن إيجاد حلول مرضية لها . وبالنسبة لاستعمال الكاسيط مثلا ، فمن السهل ابتكار وسائل حرفية لتغيير صوت الشخص المسجّل عند التسجيل ، لجعل التعرف على صاحبه أمرا مستحيلا أو صعبا جدا . أما بالنسبة لإستعمال الإذاعة ، فهناك إذاعات من النوع القوي التي يمكن أن تغطي مناطق شاسعة . وهذا النوع يوضع ويستعمل عادة من خارج حدود البلد المعني . أو يكون اللجوء الى استغلال إحدى إذاعات البلد المجاور المساند خلال ساعات معدودات في الأسبوع . وهناك إذاعات صغيرة من حجم حقيبة أو أقل . يمكن إلتقاط موجاتها على بعد قرابة 40 أو 50 كيلومترا . وتستعمل عادة وهي منقولة على متن سيارة عادية لمنع العدو من تحديد المكان الذي تبثّ منه . أما الصوار (photocopieur) و الأفسيط (offset) فلهما إمكانيات مفيدة وهامة ، حيث تختصران عدة مهمات كانت ضرورية في الطباعة التقليدية .

في مضمون الدعاية :

إن عموم الحركة الشيوعية بالبلاد ، ظلت تمارس دعايتها الجماهيرية بشكل عفوي وعشوائي . فهي لم تسطر ولم تلتزم خلال تجربتها الماضية بتخطيط دعايتها الجماهيرية . ولم تهتم بوضع برامج دعائية مرحلية متوالية ، تتلائم في كل فترة مع مستوى تطور الصراع الطبقي وحاجياته . فالدعاية نفسها يجب أن تكون ممنهجة ومبرمجة . الشيء الذي لا يعني منع الإسهامات المتناقضة والخلاقة في إطار تلك المنهجة والبرمجة نفسها . كما أن منظمات الحركة الشيوعية بالمغرب لم تعتني خلال تجاربها الماضية بتكوين دعاة ومحرضين أكفاء . فبقي عملها في مجال الدعاية عملا حرفيا .

والنقط الواردة فيما يلي ، لا تدعي أنها برنامجا دعائيا مرحليا نموذجيا . ولكنها ، بشكل متواضع ، المكونات الضرورية لضمان فعالية وتوازن الدعاية الثورية الجماهيرية التي يجب القيام بها حاليا . وهي :

1 - توعية الجماهير الشعبية بواقعها الشمولي المادي والفكري والطبقي . وتوعيتها بالتناقضات الطبقية الموجودة في المجتمع ، وبالمنهج الثوري لحلها . وحض الدعاية المكثفة و المتواصلة وسط العمال والفلاحين والشباب والنساء والجنود ، للتأكيد على ضرورة الثورة ، وعلى ضرورة إنجازها بالعنف الثوري الجماهيري المنظم .

2 - فضح سيطرة الامبريالية السياسية والإقتصادية والثقافية على البلاد ، وفضح تواجد مصالحها ومصالح الصهيونية في المغرب . فضح ارتباط وتبعية البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار بالإمبريالية .

3 - تعرية وتحليل الطبيعة الطبقية والسياسية والإيديولوجية للنظام القائم .

4 - توعية الجماهير بأعدائها الطبقيين (البرجوازية الكمبرادورية وملاكي

الأراضي الكبار) في الداخل، وكذلك في الخارج.

5 - زرع روح الجرأة على التفكير، والجرأة على النضال، والجرأة على الانتصار في الجماهير الشعبية الواسعة، وخاصة منها الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والشباب والنساء.

6 - تنمية ثقة الجماهير في قدراتها الثورية. وإقناع الجماهير عبر الانطلاق من تاريخها، ومن نضالاتها، ومن تجارب الشعوب الأخرى بإمكانية إطاحتها بسيطرة أعدائها الطبقيين، بواسطة العنف الجماهيري المنظم، وبإمكانية القضاء على الاستغلال، وبإمكانية تحقيق الإشتراكية.

7 - تبيان الأهمية والضرورة المصيرية للتنظيم أوسع الجماهير في أكثر وأقوى ما يمكن من الأشكال التنظيمية الجماهيرية المناضلة. والدفاع باستمرار على شعار «تنظموا!»، وعلى شعار «تنظموا في المنظمات الجماهيرية!»، وعلى شعار «من لا تنظيم له، لا قوة له!».

8 - التأكيد والدفاع باستمرار على ضرورة فرض وصيانة دمقرطة المنظمات الجماهيرية، واستقلاليتها، وتقدميتها، وجماهيريتها.

9 - الدفاع باستمرار على أنه بإمكان الجماهير انتزاع بعض حقوقها، وبإمكانها انتزاع تحسين بعض أوضاعها المادية، وذلك ماذا وفرت في نفسها شروط الوعي، والتنظيم، والجرأة على النضال الجماهيري الموحد.

10 - الدفاع باستمرار لكون النضال الموحد لأكثر ما يمكن من الجماهير هو الأسلوب الفعال والناجع. بينما النضال الجزء والمحدود يبقى في غالب الأحيان عاجزا.

11 - تحليل نضالات الجماهير. وإبراز النقائص والأخطاء فيها. واستخلاص الدروس منها لتطويرها.

12 - نشر الفكر الثوري الشيوعي، عن طريق التعريف به كنظرية، وعن طريق استعماله في تفكيرنا وتحاليلنا، وعن طريق تحويله الى ممارسة والى قوة ثورية جبارة.

13 - فضح مناورات وتخاذل وقصور الأحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة على الخصوص بالبلاد. وتحليل طبيعتها الطبقية، وطبيعة ممارستها. وإبراز حدود وآفاق ممارستها. وتبيان طبيعة وحدود دورها في الثورة.

14 - النقد الممنهج والمعمق للأطروحات والاتجاهات السياسية المنحرفة الموجودة في الساحة السياسية.

15 - التعريف بالثورات الشعبية الجارية حاليا عبر العالم، والتعريف بدروسها.

16 - الدفاع على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، (وضمنها حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وحقه في الانفصال والاستقلال).

17 - الدفاع على الضرورة الاستراتيجية، الثورية، والقومية، لتوحيد الشعوب العربية في وطن واحد، وذلك عبر الكفاح المشترك للشعوب العربية ضد أعدائها المشتركين.

18 - إبراز الخطر الذي يهدد القومية العربية والثورة العربية. والذي يتجسد في الثالوث: الرجعية العربية - الصهيونية - الإمبريالية. الدفاع على استراتيجية

تحرير كامل فلسطين ، وعلى ضرورة تجنيد كافة الشعوب العربية لتحقيق هذا الهدف .
19 ـ إبراز الإلتقاء الموضوعي بين نضال الشعب بالبلاد بنضال الشعوب الأخرى ، وبنضال حركات التحرر ، والحركات الثورية ، والحركات الشيوعية عبر العالم.

4 - في أشكال وأساليب النضال

⊕ التركيز على خوض العمل النضالي القاعدي الدؤوب ، من داخل مواقع الانتاج ، ومن داخل المنظمات الجماهيرية العلنية المسموح بها قانونيا ، وخاصة منها النقابات . وتلافي ما أمكن الأعمال النضالية الفوقية ، الصاعقة ، والمعزولة عن الجماهير ، والتي تفضح تواجدنا للعدو ، وتعرضنا بشكل مبكر لقمع تصفوي .

⊕ الحرص على الإعتناء بالعمل داخل المنظمات الجماهيرية القانونية (المرخصة) مثل الجمعيات والأندية والتعاضديات ، وعلى الخصوص النقابات ، نظرا لكون هذه المنظمات الجماهيرية القانونية أو شبه - القانونية هي بالنسبة للشيوعيين ، مثل الماء بالنسبة للسمك .

⊕ العمل بمبدأ : مساندة ومساعدة كل فرد ، أوتيار سياسي ، او منظمة ، أو حركة نضالية ، عند خوضهم لممارسة ثورية . نقد وفضح كل إتجاه سياسي مضاد للثورة ، أومضاد للإشتراكية وللبروليتارية . القبول بعقد إتفاقات محددة مؤقته وملموسة ، بهدف خوض نضالات مشتركة ضد العدو المشترك مع أي إتجاه سياسي نضالي ، ولوكان برجوازيا أوبرجوازيا صغيراً ، وذلك كلما توفرت الشروط الموضوعية والذاتية لذلك .

⊕ في مرحلة ضعف الحركة الثورية الجماهيرية ، تلافي الصدام المباشر مع العدو الطبقي ، والتركيز على البلترة وعلى التجذر في العمال والفلاحين أساسا ، والإعتناء بنشر الدعاية الثورية ، وبناء التنظيمات القاعدية المناضلة ، والتنظيمات الجماهيرية الانطلاق من النضال الإقتصادي (النقابي على الخصوص) ، والربط بين النضال من أجل انتزاع إصلاحات ملموسة من جهة ، ومن جهة أخرى النضال الثوري وسط الجماهير بهدف تهييئ شروط إسقاط النظام القائم الإستبدادي . نجد لينين في هذا المجال يقول مثلا : « أليست المطالبة بإجراءات ملموسة هي المطالبة بإصلاحات اجتماعية ؟ (...) إن الإشتراكية - الدمقراطية كانت دائما تفهم وتضمّن ممارستها النضال من أجل انتزاع إصلاحات . ولكنها تستعمل التحريض "الاقتصادي" ليس فقط من أجل فرض إجراءات من مختلف الأنواع ، ولكن (وعلى الخصوص) من أجل أن تفرض عليه أن لا يبقى موجودا كحكومة استبدادية (...) وبكلمة ، فإن الإشتراكية - الدمقراطية تخضع النضال من أجل انتزاع إصلاحات ، الى النضال الثوري من أجل الحرية والإشتراكية ، مثلما تخضع الجزء للكل » (لينين ، "ما العمل ؟" ، المجلد 5 ، المنشورات الاشتراكية ، باريس ، 1965 ، ص 414) .

5 - كيف نخوض النضال المسموح به قانونيا وكيف نربط بين النضال الممنوع والنضال المسموح به قانونيا

ملاحظة : قبل استعمال بعض العبارات ، أطرح فيها التعريفات التالية ، وإن كانت غير مستعملة من طرف العموم . أعتبر أن أي عمل نضالي وثوري "شرعي" ، لأنه عادل ، ولأنه يطمح لخدمة مصالح الشعب . أما العمل النضالي "القانوني" ، أو العمل النضالي "المسموح به قانونيا" ، فأقصد به العمل الذي تسمح به السلطة السائدة على الأقل نظريا في القانون القائم ، مثل التنظيم النقابي ، والإضراب ، والتظاهر . وأخصص صيغة "السري" للعمل المخفي لأسباب أمنية . بينما العمل "العلني" ، أعني به عكس العمل "السري" .

إن الذين يعتقدون حاليا بإمكانية قيام الثوريين أو الشيوعيين بعمل مسموح به قانونيا ، وذلك كتنظيمات ثورية أو كتنظيمات شيوعية هم في ضلال . إن طبيعة النظام القائم بالمغرب ، باعتباره نظام ملكي كمبرادوري ، رجعي ، إستبدادي ، تبعي ، وعميل للامبريالية والصهيونية ، تنفي إمكانية خوض المنظمات الثورية - كمنظمات - لأي عمل ثوري علني ومسموح به قانونيا . والإدعاءات التي تزعم وجود « هامش دمقراطي » يسمح بخوض عمل نضالي ثوري علني ومسموح به قانونيا ، (مثلما تفعل مجموعة "أنوال") ، ليست سوى مجرد تغطية تبريرية لتبني وتطبيق مناهج إصلاحية متخاذلة . والحملات القمعية المتوالية التصفوية والشرسة خلال السنوات الماضية من جهة ، ومن جهة أخرى تقنيات وأجهزة تصفية القوى الثورية العصرية المتوفرة حاليا لدى النظام القائم تزيد من تأكيد ذلك . ماذا يمكن حاليا أن تقوم به منظمة ثورية كمنظمة بشكل علني ومسموح به قانونيا في داخل المغرب؟ لا شيء ! فما دمنا ثوريين عمليا ، فان الحكم القائم لن يسمح بتواجدنا ، سواء كافراد ، أم كمنظمات . ولكننا اذا نحن تحولنا الى إصلاحيين ، (مثلما فعلت جماعة "أنوال") ، فإن الحكم يمكن أن يرحب بنا . حيث أن من بين تكتيكاته ، تصفية القوى الثورية بالعنف ، والإكثار من القوى الاصلاحية ، لتفتيتها ، وضرب بعضها ببعض ، ولتطويعها بالقمع ، وتسخيرها بالمناورات .

واذا كان من غير الممكن حاليا بالبلاد ، قيام التنظيمات الثورية - كتنظيمات ثورية - بعمل نضالي علني ومسموح به قانونيا ، فإن المناضلين الثوريين ، وكذلك الشيوعيين ، المتخرطين والمتجذرين في المنظمات الجماهيرية (كالسمك في الماء) ، يمكنهم كمناضلين أفراد ، أو كتيار جماهيري على الخصوص داخل تلك المنظمات الجماهيرية ، أن يقوموا بتحركات نضالية جماهيرية علنية هامة جدا ، (سواء كانت مسموح بها قانونيا ، أم غير مسموح بها) . هكذا يمكنهم تنظيم إضرابات ، وعقد تجمعات جماهيرية ، وبناء تنظيمات جماهيرية قاعدية ، وحلقات النقاش ، وتنظيم النضالات النضالية ، الجماهيرية ،

واحتلال مؤسسات، والخروج في مظاهرات، الى آخره.

ومن خلال التواجد في المنظمات الجماهيرية العلنية القانونية، نعمل بهدف تنظيم الجماهير، وتوعيتها، وبهدف جعلها تعرف واقعها، وتعرف أعدائها، وتخوض نضالات متواضعة، ولكنها متصاعدة، دفاعا عن مصالحها ومطامحها. ونعمل بهدف تكوين أنصار جدد للثورة والإشتراكية. « ومن الشروط التي تسمح بذلك، يجب معرفة استغلال التنظيمات الشرعية [القانونية]، لجمع الجماهير، وقيادتها في النضال من أجل المطالبة بمصالحها اليومية، ومن نفس الوقت بناء التنظيمات اللاشرعية [الممنوعة] للجماهير أو للحزب. ومن الشروط الأكثر صعوبة، يجب معرفة استغلال إمكانية العمل الشرعي [القانوني] أونصف-الشرعي، كما يجب معرفة خوض عمل سري في وسط المنظمات الجماهيرية التابعة للعدو، لأنه كما قال لينين، حيثما وجدت الجماهير، يجب أن يذهب له الشيوعيون وأن يناضلوا من أجل الثورة » (تري يونغ شين، في "مكتوبات 1946 -1975"، هانوي، 1977، ص 678).

وبالتالي فكل عضو في التنظيم، وكل مناضل متقدم مرتبط به، مجبر على الانخراط وعلى العمل في منظمة جماهيرية وعلنية واحدة، أو أكثر، وذلك على الخصوص في النقابات. وإلا تعرض للمحاسبة، وتلقى المساعدة، حتى يعمل على الأقل في منظمة جماهيرية علنية واحدة.

هذا الربط (المعروض أعلاه) بين العمل النضالي المسموح به قانونيا من جهة، ومن جهة أخرى العمل النضالي الممنوع، هو أسلوب الربط الممكن حاليا بينهما. ويبقى - ويجب أن يبقى - العمل الثوري الممنوع هو الأساس. ويستعمل العمل النضالي العلني القانوني كعمل ثانوي، ضروري، ومكمل للأول.

ويجب الحذر من الإنسياق وراء بعض النزعات في العمل العلني أو العمل شبه-العلني الى حد السقوط في إهمال بناء وتصليب التنظيم السري. لكنه لا يصح كذلك الإنزواء في العمل السري المعزول عن الجماهير. ويجب من جهة أخرى أن نتذكر باستمرار أن العمل في السرية ليس هدفا في حد ذاته. « فإذا كنا نعمل في السرية، فذلك بهدف حماية منظمتنا من العدو، وليس لكي نختفي وراء ستار، أو لكي ننزوي على أنفسنا » (في "تاريخ حزب العمل الألباني"، تيرانا، 1971، ص 98).

6- العمل في النقابات

إن تجربتنا في النقابات ضعيفة جدا الى حد الآن. لكن هذا الضعف لا يمنعنا من أن نخطط تخطيطا أوليا لعملنا في النقابات. وأن نحدد المبادئ الموجهة لهذا العمل، انطلاقا من دراسة تجارب غيرنا وتحليلها.

تختلف النقابة عن الحزب. فإذا كان الحزب هو الأداة الرئيسية للإستيلاء على السلطة، وإنجاز الثورة، فإن النقابة هي التنظيم الذي يضم أدنى مستويات

الوعي بضرورة النضال المشترك من أجل تحسين الأوضاع المادية المشتركة. فمن لا يمكن تنظيمه في الحزب، يمكن تنظيمه في نقابة. فالحزب والنقابة تختلفان في أدوارهما، وليس في القضايا التي يمكن تناولها، سواءا كانت إقتصادية أم سياسية، الى آخره. وتوثيق ارتباط التنظيم أو الحزب بالجماهير الأساسية، يستحيل بدون انخراط وعمل جزء هام من أعضاء ذلك التنظيم أو الحزب بشكل حيوي وفعال في النقابات. فليس العمل في النقابات مجرد تكتيك مؤقت، أو تراجع ظرفي نحو النقابات لتلافي القمع. ولكنه ضرورة دائمة، وذات أهمية قصوى.

و استقلالية النقابة كتنظيم جماهيري، عن الحزب، لا تمنع الحزب من ان يساهم فيها عبر مناضليه، وأن يستقطب للحزب وللثورة وللشيوعية أكثر ما يمكن من المناضلين المتقبين. ولا تمنعه من خلق تيار جماهيري ثوري داخل النقابة، يخدم المطامح الشيوعية للبروليتاريا، ومن ضمنها الإستيلاء على السلطة. يكفي في ذلك أن يكون تعامل الحزب مع النقابة تعاملا دمقراطيا، وأن لا يتحول الى سيطرة فوقية وبيروقراطية. أما الرأي الذي يدعو لكي يكون جميع أعضاء النقابة غير متحزبين، أو غير متسيسين، وذلك بدعوى ضرورة استقلالية النقابة عن المنظمات والأحزاب السياسية، وخاصة منها الثورية والشيوعية، فإن هذا الرأي سرعان ما يتحول الى موقف رجعي. بل إن مشاركة الثوريين والشيوعيين في النقابة هي بالضبط التي تمنع تحول النقابة إلى أداة في يد السائدين المستغلين لتركيع وإخضاع الكادحين.

والدور القيادي الذي يطرح على الحزب الشيوعي أن يلعبه، يجب أن يقوم به من خلال تكونه كطليعة للبروليتارية الواعية والمنظمة، ومن خلال إلتزامه ب «خط الجماهير»، ومن خلال قيامه بممارسة ثورية شيوعية طليعية حقا. فمتى إنحرف هذا الحزب، فقد بالتالي دوره القيادي.

إن جل ما يمكن أن يقوم به المناضلون الشيوعيون من حركات نضالية جماهيرية، لن يستطيعوا القيام به كتنظيم أو كحزب، أو كشيوعيين منظمين منتمين لمنظمة أو لحزب معين، ولكنهم سيقومون به كمناضلين منخرطين وطليعيين في النقابات والمنظمات الجماهيرية عموما. وإن الذي سيحدد أشكال وأساليب مبادراتنا النضالية الجماهيرية في وقت ظهور المد النضالي، هو مدى تجذرنا داخل المصانع والضيعات الفلاحية. إن التفريط في إعطاء الأسبقية لخوض العمل الثوري من داخل مواقع الانتاج، يؤدي الى تلاشي الصلة بالطبقة العاملة، أو الى فقدانها. ويجعل أية حركة نضالية جماهيرية عمالية مهددة بالإجهاض السريع من طرف القمع. إذ أن السبيل لمواجهة القمع، ولإفشال طرد المناضلين العمال، هو التجذر في مجمل الوحدات الانتاجية في المصنع المعني. وإن الحاسم في إنجاح نضالات العمال هو النضال الجماهيري الصلب من داخل المصانع، وليس من خارجها. وإن التركيز على خوض العمل الثوري من داخل مواقع الإنتاج، لا يبعدنا عن مجمل الجماهير الشعبية (المدينية) الأخرى غير العمالية. بل بالعكس، يوفر إمكانية تحريكها. فعندما ينظم النضال النقابي الجماهيري الثوري، وعندما يصبح منتشرا، يصبح آنذاك من الممكن بل ومن السهل تجنيد جيوش الجماهير الشعبية المدينية

غير العمالية ، ولفّها حول العمال في نضال **مشترك** واسع وعارم. هكذا ، وعبر هذا الطريق ، يمكن أن نصبح قادرين على شن الانتفاضة (في المدن على الأقل).

وهذه نقط عملية هامة لتوجيه العمل الثوري في النقابات :

1 - ضرورة انخراط كل عضو في الحركة الشيوعية ، وكل مناضل متقدم مرتبط بها ، في نقابة مهنية واحدة على الأقل.

2 - النقابات التي توجد حاليا فيها مشاركة هامة للجماهير ، هي التي نعمل فيها حاليا. وذلك بغض النظر عن الإتجاه السياسي أو عن الحزب البرجوازي أو البرجوازي الصغير الذي يسيطر حاليا عليها. لأن هدفنا ليس هو دعم هذه النقابات كنقابات تابعة ، ولكنه التواجد وسط الجماهير ، ومساعدتها وتثويرها.

3 - التركيز على النضالي القاعدي الدؤوب في النقابات ، بدلا من التهافت على احتلال مواقعها القيادية الفوقية.

4 - خوض العمل النضالي القاعدي الدؤوب بهدف جعل قواعد النقابة تفرض دمقرطة هذه النقابة المهنية. وتفرض التسيير الذاتي القاعدي ، دون تسلط البيروقراطية عليها ، وتسخيرها لأغراضها الخاصة.

5 - استعمال الدمقراطية القاعدية الجماهيرية كسلاح لإفشال سيطرة البيروقراطية وشلّ مناوراتها.

6 - تنظيم أكثر ما يمكن من الجماهير في النقابة المهنية ، دون انتظار الإنتهاء من دمقرطتها أو من تحريرها من سيطرة البيروقراطية أو من سيطرة حزب برجوازي أو برجوازي صغير معين. لأن دمقرطتها أو تحريرها من البيروقراطية يتطلب هو نفسه توسيع قواعدها الجماهيرية.

7 - تكوين تنظيمات قاعدية نقابية (أو سياسية) متنوعة وملائمة ، يمكن أن تكون سرية أو شبه-سرية حسب الأوضاع الأمنية. مثلا لجان تهييء وتنظيم الإضراب ، حلقات نقابية للتشاور ، حلقات لنشر الدعاية الثورية والشيوعية. بناء "التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة ذاتيا".

8 - تلافي السقوط في تضييع الطاقات في المنافسة الحلقية بين نقابات محددة كنقابات ، تلافي السقوط في المنافسة الحلقية بين اتجاهات سياسية داخل نقابة محددة. العمل على بناء الوحدة الواسعة في القاعدة. بهدف خوض نضال مشترك ملموس.

9 - العمل على إنضاج شروط النضال الجماهيري المشترك الموحد بين أكثر ما يمكن من النقابات.

7 - الطريق الى توحيد الحركة الشيوعية بالمغرب

من الصعب طرح تعريف عام-محدد عن هو الشيوعي. وبدلا من البحث عن هذا التعريف العام ، من الأحسن أن نرجع الى كل ظرف أو فترة ملموسة لتحديد من

هم المناضلون الشيوعيون فيها. المهم، الشيوعي، يطرح عليه حاليا بالمغرب، وبالإضافة الى المهمات الثورية الظرفية العامة المطروحة على عاتق الحركة الثورية، أن يعمل من أجل تحقيق إندماج الماركسية اللينينية بالحركة العمالية، ومن أجل بناء وصيانة حزب الطبقة العاملة المستقل، حزب البروليتاريا الشيوعي، ومن أجل إرساء التحالف الثوري الطبقي بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين، ومن أجل ضمان قيادة البروليتاريا الإيديولوجية والتنظيمية والسياسية للثورة، ومن أجل القضاء على الاستغلال الرأسمالي، وإقامة دكتاتورية البروليتارية، وبناء مجتمع الشتراكي، ثم شيوعي، وذلك بالثورة المتواصلة عبر مراحل.

والحركة الشيوعية بالمغرب، إذا كانت حاليا تتسم بالضعف وبالعديد من الأخطاء، والإنحرافات السياسية، فبإمكانها أن تنمو، وأن تتقوم، وأن تتحول الى شيوعية فعلا إذا هي استفادت من الأخطاء والتجارب، وإذا تخلصت من العناصر المتذبذبة أو الانتهازية، وعملت بحزم من أجل تهييء الثورة وتقديمها. وإذا أصبحت هذه الحركة شيوعية فعلا، ومتجذرة في العمال والفلاحين، فإنه من الممكن أن ترتكب من جديد أخطاء مختلفة، وأن تسقط في انحرافات سياسية. لكن «كل ما هو سي، فهو مؤقت، جزئي. إن الإنهزامات التي عشناها خلال التاريخ تعلمنا هذه النقطة بشكل واضح. فانهزام الإشتراكية، أو فشلها، أو انقراضها، كلها أشياء مؤقتة. وقبل أمرور زمن طويل، ستنهض الإشتراكية من جديد. وحتى إذا فشل بعث الاشتراكية من جديد، فإن فشلها سيكون مرة أخرى مؤقتا» (ماو تسي تونغ، "نصوص 1919-1958"، منشورات سرف cerf، باريس، 1975، ص 561).

توجد حاليا أطروحة تدعو الى حل ما تبقى من المنظمات الماركسية اللينينية القديمة، وتدعو الى الإكتفاء بالعمل كأفراد في الطبقة العاملة، وذلك الى أجل غامض وغير محدد ستبني عفويا خلاله الطبقة العاملة حزبها الشيوعي المستقل. هذه الأطروحة خاطئة. وتطبيقها لن يؤدي سوى الى العجز. كما أن الفكرة التي تريد أولا بناء منظمة عمالية «واسعة ومفتوحة» على عموم العمال، لن تستطيع حتى ضمان استمراريتها النضالية. لأنها ستكون مفتوحة أيضا للبوليس وتحت رحمته. هناك فكرة أخرى تسقط في تكرار أخطاء التجربة الماضية، حيث أنها تريد الإستفادة من حيوية الشبيبة المدرسية ومن سهولة تنظيمها، وتريد التركيز عليها من جديد لبناء منظمة أولية من المثقفين الثوريين الماركسيين اللينينيين، ثم الرمي بهم فيما بعد نحو الطبقة العاملة. هذه الفكرة سيكون مصيرها بالتأكيد أسوأ من مصير تجربة الحركة الماركسية اللينينية سابقا بالمغرب. إن المنظمات المكونة للحركة الماركسية اللينينية، انحرفت خلال تجربتها الماضية في أخطاء عدة، منها انحراف السقوط في التركيز على الشبيبة المدرسية. والمهمة الضرورية المفروضة عليها اليوم، ليست هي لا حلها، ولا هي التمادي في أخطائها السابقة. ولكن هذه المهمة هي «الإتعاض بالأخطاء الماضية بهدف تفاديها في الحاضر والمستقبل». أي تقويم هذه المنظمات، وتثويرها وبلترتها. أي العمل على إعادة بنائها كمنظمة (أو كمنظمات) صامدة، مكافحة، شيوعية ومتجذرة أساسا في العمال والفلاحين. وفي إنتظار تحقيق وحدة

مجمل الشيوعيين بالبلاد في منظمة واحدة ، فان العمل من أجل توسيع وتمتين وتجذير وبلشرة ما تبقى من منظمات الحركة الماركسية اللينينية بالبلاد لا يتعارض مع تهييء الوحدة ، ولكنه تخدمها . إذ أنه تخدم استمرارية الحركة الماركسية اللينينية ، ويمكن من تقويمها ، ويقدم بلشرتها .

إن ضعف الحركة الشيوعية ، وضعف مكوناتها بالبلاد حاليا ، تجعل أن أية منظمة منها ، مهما كانت ، لا يمكنها ، لا حاليا ولا في المدى القريب ، أن تقوم بدورها بدور ثوري فعال في الصراع الطبقي ، ولا أن تؤثر فيه بشكل هام . ولا يطمح ، ولا يمكن لأية منظمة شيوعية حاليا بالبلاد ، أن تستغني عن توحيد مجمل الشيوعيين في منظمة واحدة ، وأن تبني بوحدها حزب الطبقة العاملة المستقل ، حزب البروليتاريا الشيوعي . وبالتالي فلا بد من العمل من أجل توحيد مجمل الثوريين الشيوعيين الحقيقيين بالمغرب في منظمة واحدة .

ويقصد بالوحدة ، الإندماج التام في منظمة واحدة موحدة . وعند تكوين هذه الوحدة ، تحل بالتالي المنظمات القديمة التي دخلت في الوحدة . فالوحدة بمعنى الإندماج ، بين قوى شيوعية وقوى ثورية غير شيوعية ، سيكون غير ممكن ، وغير مرغوب فيه . ولكن الوحدة الإندماجية بين مجمل الثوريين الشيوعيين بالمغرب ، مهمة ممكنة ، حيوية ، وضرورية تماما .

هل يجب أن يقترن عقد الوحدة الإندماجية بين مجمل الثوريين الشيوعيين بالمغرب بالإعلان عن تأسيس الحزب الشيوعي ؟ هناك حالتان . إذا تمت تلك الوحدة قريبا في وقت لا يزال فيه الشيوعيون الموحدون لم يتجذروا بعد في العمال والفلاحين ، فإنه سيكون من السابق لأوانه الإعلان عن تأسيس حزب شيوعي ، إذ لا يكفي توحيد ولو مجمل المثقفين الثوريين الشيوعيين في منظمة واحدة . (وإن كان هذا ما فعله بعض الأحزاب الشيوعيين البارزين عند تأسيسهم ، مثل الحزب الشيوعي الصيني في يليوز 1921) . بل يجب العمل لكي يتحقق مستوى لا بأس به من عملية إندماج المثقفين الثوريين الشيوعيين بالمناضلين الطليعيين للطبقة العاملة . أما إذا تمت تلك الوحدة في وقت تكون فيه عملية إندماج الحركة الشيوعية بالحركة العمالية قد تقدمت بشكل لا بأس به ، وتكون فيه تلك الوحدة شاملة أيضا لأكثر ما يمكن من العمال الثوريين قادة الحركة العمالية ، فإن الإعلان عن تأسيس الحزب الشيوعي سيكون واردا .

إن محاولة تحديد الشروط الدقيقة التي يجب أن تبنى على أساسها الوحدة سيكون حاليا سابقا لأوانه . إن ما نحتاجه أكثر حاليا ، هو تحديد المنهج الذي يجب أن تمارسه جميع الأطراف الراغبة والمؤهلة للوحدة ، والذي سيوصلنا فعلا الى عتبة الوحدة . وإذ ذاك سيصبح النقاش حول أسس الوحدة ، الدقيقة وليس العامة ، في جدول الأعمال . ومن المحتمل أن العناصر المدعوة للوحدة ستكون آنذاك قد مرت عبر بعض التغييرات التي يصعب حاليا التنبؤ بها أو أخذها بعين الإعتبار . والمقياس الحاسم في الحكم على جماعة أو منظمة من المجموعات المدعوة للوحدة ، ليس هو المبادئ التي قد تتفق عليها ، ولكنها مدى ارتباطها بجماهير العمال والفلاحين أساسا ، ومدى التزامها العملي بخط النضال الثوري الشيوعي .

ما هو المنهج ، وما هي الخطوات التي يجب تطبيقها ، والتي ستمكن من إنطلاق عملية التوحيد ، وستمكن من تهييء شروط الوحدة ، ومن تحقيقها ؟

خطة عمل

1 - يجب خوض النقاش في هذا الموضوع مالزات على مستوى القواعد، وعلى مستوى الهيئات التنظيمية التمثيلية لجميع المنظمات والجماعات المكونة لهذه الحركة الشيوعية.

2 - يجب تبادل الآراء، والأرضيات، والنشرات الجماهيرية (وكذلك ما يمكن من النشرات الداخلية)، وتبادل التجارب، حول قضايا الثورة، وقضايا النضال، وقضايا توحيد مجمل الشيوعيين بالمغرب.

3 - خلق علاقات سياسية متنوعة وثابتة بهدف تنظيم التنسيق على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني. وخوض أكثر ما يمكن من النضال المشترك.

4 - احترام استقلالية كل منظمة ثورية شيوعية الى حين أن تتم الوحدة الاندماجية.

5 - تنظيم الصراع السياسي الدمقراطي البناء. وممارسة النقد والنقد الذاتي، بهدف توفير شروط الوحدة على أسس مبدئية شيوعية ثابتة.

6 - تصحيح الأسلوب السابق في تجربة الحركة الماركسية اللينينية بالبلاد، والذي كان يريد بناء وحدة الحركة الماركسية اللينينية من «فوق» عبر النقاش بين القيادات فقط. بل تجب الربط بين العمل على مستوى القواعد المحلية، وكذلك على مستوى القيادات الوطنية في عملية تهييء شروط وانجاز الوحدة. وشعار «الوحدة عبر القواعد»، معناه وحدة جيوش المناضلين العمال والفلاحين والشباب والنساء الثوريين الشيوعيين عبر النضال الثوري المشترك ضد العدو.

7 - يستحيل تحقيق الوحدة المبتغاة بالمناورات أو بالدبلوماسية، أو بالمجاملة. بل التصحيح لبناء وحدة مبدئية ومتينة، هو الصراحة، والتعامل المبدئي، وخوض الصراع السياسي الدمقراطي المنظم والبناء، والتنسيق الدمقراطي على مستوى القواعد المحلية، وعلى مستوى الهيئات التمثيلية، وخوض أكثر ما يمكن من النضال المشترك. يجب تصحيح أساليب التعامل فيما بين منظمات الحركة الماركسية اللينينية أو ما تبقى منها. والعمل على تجاوز الحلقية. وتجاوز ما يمكن أن يوجد من ميولات الإحتواء والسيطرة على الجماعات الصغيرة. وانتقاد القناعة بالذات، والانغلاق على النفس في مجموعات صغيرة. ومناهضة الانقسامات والتشتت داخل أية منظمة شيوعية. وإن السبيل لإزالة جانب كبير من التشرذم الحالي، هو التعامل بشكل دمقراطي فيما بين المنظمات (أو الجماعات) الماركسية اللينينية، والإلتزام الفعلي بالمركزية الدمقراطية داخل كل واحدة من هذه المنظمات (أو الجماعات). والاستفادة من إنتقادات واقتراحات الغير، دون التفريط في المبادئ الشيوعية. القبول بالمشاركة في النضال المشترك وفي التنظيمات المشتركة الممكنة، ولو كأقلية.

8 - يجب العمل في أقرب الآجال من أجل إصدار نشرة مشتركة لمجمل الحركة الشيوعية على الصعيد الوطني. ويمكن حسب الإتفاق أن تكون هذه النشرة المشتركة إما داخلية، أو شبه-جماهيرية، أو جماهيرية. لكنه من غير الممكن تماما أن تكون في ظل النظام القائم حاليا بالبلاد مسموح بها قانونيا. فلا مناص لمحاولة ذلك. هذه النشرة ستكون بمثابة المنبر المشترك. وستجسد الوسيلة التي ستثبت وستنمي الارتباط السياسي والتنظيمي بين مختلف

التنظيمات الشيوعية. وتفاديا لبعض الأخطاء التي حدثت خلال التجربة السابقة للحركة الماركسية اللينينية بالبلاد، يجب جعل صفحات هذه النشرة المشتركة الجديدة مفتوحة ليس فقط للقيادات، ولكن أيضا لأعضاء التنظيمات (والمناضلين المرتبطين بهم). ويجب أن تنظم هذه النشرة المشتركة التحاور والتفاعل والتجاوب فيما بين مجمل هذه التنظيمات الشيوعية وأعضائها (والمناضلين المرتبطين بها). وستقوم هذه النشرة بإبراز العناصر الإيجابية السياسية أو التنظيمية الموجودة لدى أية مجموعة، ليقتدي بها الآخرون عند إقتناعهم بها. كما أنها ستبرز الأخطاء ونقط الضعف السياسية أو التنظيمية لدى أية مجموعة، لكي يتعض بها الجميع، بهدف خدمة الوحدة والثورة.

9 - وفي مرحلة أعلى من تقدم العمل من أجل الوحدة، يمكن مثلا تكوين "لجنة مكلفة بتهييء مؤتمر الوحدة". هذه اللجنة تتضمن عناصر من كل مجموعة، على أساس "النسبية" مثلا. وداخل هذه اللجنة، يعمل أعضائها، ليس دفاعا عن تنظيماتهم الخاصة، ولكنهم يعملون دفاعا عن كل التنظيمات المشاركة من أجل تحقيق الوحدة في أحسن الشروط الثورية والدمقراطية، بهدف إنجاح الوحدة على أسس مبدئية شيوعية متينة. وإلى حين عقد المؤتمر التوحيدي، تتصل هذه "اللجنة" بمختلف التنظيمات الراغبة في الوحدة، للإطلاع على أحوالها، ولمساعدتها، ولتسهيل النضال المشترك فيما بينها، ولنقاش وتحديد حيثيات عقد المؤتمر، دون أن تكون التنظيمات المدعوة للوحدة ملزمة بالضرورة بالإنضباط لتوصياتها. وفي المؤتمر، تحدد بشكل مركزي دمقراطي المقررات السياسية والتنظيمية والبرنامجية للمنظمة الجديدة الموحدة. وفي هذا المؤتمر، يصوت المؤتمرون، ليس حسب انتمائهم السابق لهذا التنظيم أو ذاك، وليس على أساس إنضباطهم لتنظيمهم الخاص، ولكن على أساس قناعاتهم الفردية كشيوعيين. وأثناء هذا المؤتمر يتم الإعلان عن تأسيس المنظمة الموحدة الجديدة، والإعلان عن حل المنظمات والجماعات القديمة المشاركة في المؤتمر التوحيدي.

8 - بناء جبهة القوى الثورية

طبيعة الجبهة الثورية

الجبهات أنواع. وكل نوع منها يرتبط بفترة أو بمرحلة تاريخية محددة، وبشروط طبقية وتنظيمية وسياسية وبرنامجية محددة. وفي المرحلة التاريخية الحالية بالمغرب، مرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية، تطرح مهمة تهييء شروط بناء جبهة وطنية دمقراطية شعبية. مهمتها هي تنظيم وتجنيد مجمل طبقات الشعب وجماهيرها الشعبية، لجعلها تخوض النضال الثوري المشترك ضد العدو الطبقي المشترك، ولجعلها تحقق في كل فترة برنامج الجبهة الوطنية، أي مهمات الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية. وطبيعة هذه الجبهة تجعلها مفتوحة لمجمل طبقات الشعب، بما فيها مثلا البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية، ومفتوحة لقواها السياسية الوطنية

المتقدمية ، ولو كانت غير شيوعية أو غير ثورية بما فيه الكفاية . وبناء لهذه الجبهة الوطنية ليس بمهمة آنية حاليا بالبلاد ، إذ أن شروطها غير متوفرة بعد . يقول تري يونغ شين في هذا المجال : « تجربة ثورتنا بيّنت أنه من المرغوب فيه الحصول على جبهة وطنية متحدة واسعة . ولكن الأساسي هو أن تحرز الجبهة على برنامج سياسي محدد بوضوح ، وأن تقدر على انجاز وحدة العمل بين أعضائها من أجل تطبيق هذا البرنامج ؛ وأن ترتكز على تحالف صلب بين العمال والفلاحين ؛ وأن تكون مقودة بحزم من طرف حزب ماركسي لينيني (...) ولا يمكنه أن يقتسم هذه القيادة مع أي حزب مهما كان . ويجب عليه أن يحرص على عدم سقوط قيادة الجبهة الوطنية المتحدة بين أيدي البرجوازية الوطنية . وبالا تحول حتما الى ذيل للبرجوازية الوطنية ، وأصبح العامل الحتمي للثورة الوطنية الدمقراطية هو الفشل (...) فبهذه الشروط فقط يمكن لنجاح الثورة أن يكون مؤكداً » (تري يونغ شين ، على الطريق التي سطرها ماركس" ، في "كتابات 1946 - 1975" ، هانوي ، 1977 ، ص675-676) (التسطير من عند تري يونغ شين) . وقد أكد "حزب العمل بألبانيا" هو كذلك على أهمية « التحالف بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين ، والذي بدونه لا يمكن تكوين الجبهة الشعبية » ("تاريخ حزب العمل بألبانيا" ، تيرانا ، 1971 ، ص 61) . وقد سبق أن تناول لينين نفس القضية حيث قال : « من الممكن أن تقوم ، وقد قامت ثورات برجوازية لعبت فيها البرجوازية التجارية أو البرجوازية العقارية الصناعية دور القوة المحركة الرئيسية (...) ولكن الحال آخر في روسيا . فإن انتصار الثورة البرجوازية عندنا غير ممكن بوصفه انتصارا للبرجوازية (...) ثورتنا البرجوازية [ذات] طابع خاص (...) و " تحالف البروليتاريا والفلاحين" الذي يحرز النصر في الثورة البرجوازية لا يعدو أن يكون دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الدمقراطية الثورية » (لينين ، "مساهمة في تقييم الثورة الروسية" ، المختارات ، المجلد 3 ، موسكو ، ص 434) (التسطير من عند لينين) .

فلا يصح ، ولا يمكن حاليا بالبلاد تشييد الجبهة الوطنية بدون ، أولا التقدم في بناء حزب الطبقة العاملة المستقل ، حزب البروليتاريا الشيوعي ، وضمان قيادته السياسية في مسيرة الثورة ، وبدون إرساء التحالف الطبقي العمالي - الفلاحي ، واستناد هذه الجبهة الوطنية المنشودة على هذا التحالف الطبقي كتحالف رئيسي واستراتيجي خلال مسيرة الثورة .

فشروط بناء جبهة وطنية تجمع بين قوى شيوعية (مثل الفصائل الماركسية اللينينية) وقوى ثورية (مثل الاختيار الثوري) وقوى وطنية إصلاحية غير ثورية (مثل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وحزب التقدم والإشتراكية) ، غير متوفرة تماما في الوقت الحالي . لكنه من الممكن ، بل من اللازم ، العمل على بناء جبهة من نوع آخر . جبهة ثورية تقتصر على القوى الثورية ، و لا تتسع الى القوى السياسية الأخرى الإصلاحية .

هذه الجبهة الثورية هي أداة تكتيكية ظرفية ، وليست بأداة تنظيمية استراتيجية ، لأن مكوناتها ستتغير بسرعة خلال السنوات القليلة المقبلة . ولأن بعض القوى الثورية التي يمكن أن تشارك في الجبهة الثورية ، يمكن أن تتوحد فيما بينها ، أو مع أخرى ، نظرا على العموم لكون الشيوعيين الثوريين الحقيقيين هم وحدهم المؤهلون للإلتزام حتى النهاية

خدمة الجماهير الأساسية ، وخدمة الثورة . ولأن غالبية الثوريين غير الشيوعيين سيكتشفون وسيقتنعون عبر الممارسة الثورية بصحة البرنامج الاستراتيجي الشيوعي لتغيير المجتمع ، وسيلتحقون بحزب البروليتاريا الشيوعي . ولأن تقدم المسيرة الثورية نحو الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية يستحيل بدون نمو الوعي والتنظيم البروليتاري ، وانتشاره وسط العمال والفلاحين والشباب والنساء .

القوى الثورية

القوى السياسية الثورية هي على العموم التي تخوض ممارسة ثورية ، وتعمل بهدف أن تطيح الطبقات المسودة بالطبقات السائدة ؛ وتعتبر أن التناقض الرئيسي في المجتمع بالمغرب هو التناقض بين الشعب من جهة ، ومن جهة أخرى البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، وحلفائهم الامبريالية والصهيونية ؛ وتعتبر أن الحل لهذا التناقض الرئيسي هو العنف الثوري الجماهيري المنظم الذي قد يربط بين الانتفاضات المتنوعة وبين حرب التحرير الشعبية . هذه القوى كثيرة ، ولكنها لا زالت على العموم مشتتة ، وضعيفة ، ومعزولة عن الجماهير الأساسية . والقوى الثورية التي عرفت بنفسها الى حد الآن هي : الى الأمام ، الاختيار الثوري ، لنخدم الشعب ، (الجناح الثوري من 23 مارس ، ثوريون مغاربة .. وهناك أخرى لا يسمع عنها إلا نادراً . والمهمة التي يفرضها تشتت وضعف هذه القوى الثورية الناشئة ، هو العمل من أجل إخراجها من تشتتها ، وإدخالها في أكثر ما يمكن من النضال المشترك كحد أدنى ، وكحد أقصى تنظيمها في جبهة ثورية تضم هذه القوى الثورية ، وليس القوى الإصلاحية .

لماذا بناء الجبهة الثورية . إن ضعف الحركة الثورية وضعف المنظمات المكونة لها ، يجعل أن أية منظمة منها ، مهما كانت ، لا يمكنها على العموم لا حاليا ولا في المستقبل ، أن تقوم بوحدها بدور ثوري فعال في الصراع الطبقي ، وأن تؤثر فيه بشكل هام . وأية منظمة ثورية مهما كبرت ، لا يمكنها أن تستغني عن التحالف مع المنظمات الثورية الأخرى ولو كانت أضعف منها . فالوضع يفرض ضرورة العمل من أجل تنظيم جميع التنظيمات والتيارات والأفراد الثوريين فعلا في جبهة ثورية واحدة ، دون ضرب الاستقلالية السياسية والتنظيمية لكل منظمة من هذه التنظيمات المشاركة في الجبهة .

وانه لواقع موضوعي أن توجد بالبلاد في هذه الفترة منظمات ثورية متعددة . وإذا بقيت هذه التنظيمات متفرقة ، وطاقاتها النضالية مشتتة ، فإن المصير الحتمي ، أو المحتمل على الأقل لكل واحدة منها ، هو تفتيتها وتصفيتها من طرف العدو وقواه القمعية الضخمة والمجهزة . والدليل على ذلك هو الشلل الذي يصيب مجمل هذه التنظيمات منذ نشأتها . وهذا ما نشاهده كذلك اليوم عبر مختلف بلدان العالم ، نظرا لتنهجة القمع المتزايدة ، ونظرا لهيمنة الإمبريالية على الصعيد العالمي ، ونظرا لتدخلها بأشكال مباشرة وغير مباشرة ، الى جانب الأنظمة التبعية لها ، لمراقبة القوى الثورية ، والمشاركة في تصفيتها بمنهجية . (أنظر « مذهب جديد في مواجهة الإنتفاضة » ، للكاتب ميكاييل ت. كلار ، باحث في « معهد البحوث السياسية » ، صدر في نشرة « لوموند دوبلوماتيك »،

عدد أبريل 1981).

إن الطريق الوحيد الذي يمكن أن ينقذ هذه التنظيمات الثورية من أخطار التهميش والتفتيت أو التصفية، هو توحيد قواها النضالية في إطار جبهة ثورية لمواجهة العدو الطبقي المشترك، في نضال مشترك، موحد على أساس برنامج نضالي جبهوي. هذا البرنامج هو الحد الأدنى المشترك. ولا يمنع الإلتزام بهذا البرنامج الأدنى كل تنظيم من الحفاظ على استقلاليته وعلى برنامج الحد الأقصى الخاص به. ولكي لايؤدي بناء هذه الجبهة الى عكس أهدافه، يجب العمل على بنائها بمناهج ثورية وديمقراطية. وإن التماطل أو التذبذب في الإقدام على بناء جبهة القوى الثورية بالبلاد إنما سيعني عدم وعي هذه التنظيمات الثورية بضخامة المهام الثورية المطروحة عليها، وعدم تحديدها بوضوح للعدو المشترك، وللتناقض الرئيسي في المجتمع. وإن تغليب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي ستكون نتيجته حتما هي الانحراف السياسي، والزوال!

وكل ملاحظ، يمكن أن يرى من جهة أولى، كم أن القوى الثورية لا تزال على العموم فئوية، ضعيفة، ومشتتة، وحلقية فيما بينها، ومتجاهلة لبعضها البعض، إن لم تكن تضيع بعض طاقاتها أحيانا في صراعات مغلوطة فيما بينها. ويمكن لكل ملاحظ من جهة ثانية أن يرى كيف أن البرجوازية الكمبرادورية تحرص على الحفاظ على وحدتها، وعلى توسيع تحالفاتها (مثل «الاجماع الوطني» أو «الجبهة الداخلية»)، وتخوض معركة واحدة موحدة ضد حركات الطبقة العاملة وتحركات جماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة وغيرها، وضد كل القوى الثورية ولوكانت ما تزال في المهد. فمن الحماقة في مثل هذه الأوضاع القبول بالإستمرار في تكريس تفرقة القوى الثورية. بل يجب العمل على توحيدها في جبهة ثورية بهدف تنظيم وخوض نضال ثوري منسق ومشترك يتسع لأكثر ما يمكن من الجماهير الشعبية.

الطريق لبناء الجبهة الثورية.

1 - الدعاية لضرورة بناء جبهة ثورية تضم القوى الثورية.
2 - نقاش هذه المهمة بين مجمل الثوريين، أفرادا وجماعات.
3 - خلق علاقات سياسية على مستوى قاعدي وعلى مستوى قيادي إذا توفرت شروطه، بين القوى الثورية ومناضليها تبادل الآراء السياسية، والنشرات والكراريس والتحاليل والبرامج.
4 - خلق علاقات ثابتة وآمنة بهدف تنظيم التنسيق النضالي، على مستوى محلي في مناطق التواجد المشترك، وعلى الصعيد الوطني إذا توفرت شروطه، وبهدف خوض أكثر ما يمكن من النضال المشترك.
5 - تبادل المساعدة بين القوى الثورية بهدف حفظ نفسها في مواجهة القمع مثلا، وبهدف تصليب نفسها، وبهدف مساعدتها على قيامها بواجبها النضالي.
6 - احترام استقلالية كل قوة ثورية مشاركة في الجبهة. وخوض الصراع السياسي الديمقراطي البناء، والنقد والنقد الذاتي، بهدف بناء الوحدة في النضال المشترك، وبهدف تمتين الجبهة الثورية على أسس مبدئية، وبهدف خدمة الشعب، وخدمة الثورة. مناهضة الأساليب غير الديمقراطية، مثل الحلقية،

ونزعة الإحتواء والسيطرة . مناهضة التشتت والإنقسامات في كل قوة ثورية. والإلتزام بحفظ أسرار كل طرف ، والإلتزام بالمشاركة في ضمان أمنه.

7 ـ ومن بين الخطوات الأولى على طريق تنظيم مجمل التنظيمات الثورية في جبهة ثورية ، هناك خطوة هامة ، يمكن أن تخلق ديناميه جديدة ، وستساعد بدون شك جميع القوى الثورية على التفاعل بشكل إيجابي فيما بينها . هذه الخطوة هي خلق نشرة مشتركة ، جماهيرية ، مفتوحة لكل تلك التنظيمات والإتجاهات والأفراد الثوريين . ويمكن اللجوء الى تخصيص كسور متساوية من صفحات كل عدد منها على تلك التنظيمات والإتجاهات والأفراد الثوريين المشتركين فيها. هذه النشرة المشتركة يطرح أن تكون غير مرخّص بها قانونيا. وهذا هو الشكل الأكثر فعالية. لكنه يمكن أن تحدث إتفاق على أن تكون علنية ومرخص بها قانونيا. كما يمكن أن يقع إتفاق على إصدار نشرة علنية مرخص بها قانونيا ، وبالتالي محدودة في مضمونها بحدود ذلك القانون ، ونشرة أخرى جماهيرية غير مرخص بها قانونيا.

8 ـ عبر التنسيق المشترك ، يمكن فيما بعد اللجوء الى تكوين "لجنة" جبهوية على الصعيد الوطني (يمكن أن نسميها أيضا اللجنة الوطنية للجبهة الثورية). ولأسباب أمنية ، يمكن الإكتفاء في هذه اللجنة بعضو واحد لكل تنظيم أو تيار مشارك في الجبهة . وتكون هذه اللجنة بمثابة المجلس الوطني للجبهة الثورية . وداخل هذه اللجنة يكون حسم القرارات والمهمات المشتركة الملزمة لكل أطراف الجبهة ، إما عملا بأسلوب "التراضي" (consensus) كحد أدنى ، وإما عملا بمبدأ انضباط الأقلية للأغلبية كحد أقصى . وفي هذه الحالة الأخيرة ستظهر الحاجة الى إعطاء أصوات لكل أطراف الجبهة داخل "اللجنة الوطنية للجبهة الثورية" ، وذلك مثلا بإعطاء صوت واحد لكل تنظيم أو تيار ، وإما بإعطاء أصوات متفاوتة (أي نسب مائوية) حسب مايمكن الاتفاق عليه فيما بين الأطراف المعنية .

9 ـ ويظهر حاليا ، ولأسباب أمنية على الخصوص ، أنه من غير المرغوب فيه اللجوء الى تكوين إطارات تنظيمية قاعدية مشتركة على أصعدة جهوية ومحلية . إذ أنه عند تعرض مناضلي طرف محدد في الجبهة الثورية للإعتقال ، يمكن في هذه الحالة أن تنتشر الإعتقالات من تنظيم الى تنظيم آخر ، وذلك نظرا لوجود إطارات مشتركة فيما بين هذين التنظيمين ، ونظرا لتفاوت تكوين ومسؤوليات وصمود مناضليها. بل يمكن أن يكون من الكافي الإتفاق في "اللجنة الوطنية للجبهة الثورية" على مهمات نضالية ، والتزام مختلف أطراف الجبهة الثورية بها ، لكي يعطي كل تنظيم من الجبهة فيما بعد التوجيهات لمناضليه لكي يطبقوا تلك المهمات ، وذلك إما عبر نضالات مشتركة في المناطق التي يكون فيها تواجد مشترك لعدة أطراف من الجبهة الثورية ، وإما لتطبيقها بشكل منفرد في المناطق التي يتواجد فيها طرف واحد من الجبهة الثورية.

أسلوب التعامل داخل الجبهة الثورية . إستفادة من بعض التجارب، نجد في هذا المجال ماوو تسي تونغ يقول : « سياستنا وسط الجبهة المتحدة ، هي الاستقلال والاستقلال الذاتي ، أي في نفس الوقت الوحدة والاستقلال» (ماوو ، " الاستقلال والاستقلال الذاتي وسط الجبهة المتحدة " ، نوفمبر 1938) . وقال أيضا : « هناك مبدئيين تلتزم بهما الجبهة : المبدأ الأول هو الوحدة ، والمبدأ الثاني هو النقد والتثقيف وإعادة التكوين . وفي الجبهة المتحدة ، فإن الاستسلام أمر خاطئ ، وكذلك بالمثل الانعزالية وإبعاد الآخرين وازدرائهم » (ماوو " الجبهة المتحدة في العمل الثقافي " ، أكتوبر 1944) . فممارسة الوحدة في الجبهة الثورية بدون خوض الصراع السياسي ، تؤدي الى إنفصام الوحدة والى تصفية الجبهة . كما أن خوض الصراع بدون ممارسة الوحدة ، يؤدي الى تشتيت الجبهة . فالأسلوب الصحيح هو خوض الصراع السياسي على أساس مبدئي ، أي على أساس البرنامج النضالي المشترك ، بهدف تمتين الجبهة ، وبهدف تطبيق برنامج الجبهة .

ويجب دائما الحرص على التعامل داخل الجبهة ، سواء بين الأفراد أم بين الإطارات التنظيمية ، بأسلوب دمقراطي . ولن يصح المرور الى محاولة حسم القضايا المطروحة داخل الجبهة ، إلا بعد خوض صراع سياسي دمقراطي ، منظم ، بناء ، ومعمم . وإذا كان الحزب يعمل على أساس المركزية الدمقراطية ، وإذا كان بالتالي قادرا على الطموح باستمرار الى بناء وصيانة وحدته السياسية الغير-قارة ، فإن الجبهة على خلاف ذلك ، لا يمكنها في أقصى الأحوال سوى أن تعمل في كل مرة من أجل إبراز الحد الأدنى المشترك الذي سيمكن على أساسه خوض النضال المشترك في ظرف محدد .

عناصر في برنامج الجبهة الثورية . وهذه عناصر مقترحة للنقاش لتكوين برنامج الجبهة الثورية بالبلاد . .

1 - الدعاية للثورية المكثفة والمستمرة وسط العمال والفلاحين والشباب والنساء . وخوض الدعاية خصوصا لتبيان ضرورة الثورة بالعنف الثوري الجماهيري المنظم . توضيح طبيعة الثورة في هذه المرحلة التاريخية ، أي الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية . والتعريف بمهماتها .

2 - النضال من أجل تحسين أوضاع الجماهير ماديا ومعنويا .

3 - النضال من أجل انتزاع وضمان الحريات النقابية .

4 - النضال من أجل قطع وإلغاء الأجهزة القمعية .

5 - انتزاع وضمان الحريات الدمقراطية . إطلاق سراح جميع المعتقلين النقابيين والسياسيين ، وعودة جميع المنفيين البلاد ، وإلغاء كل المتابعات القمعية ضد المناضلين . احترام حقوق الانسان ، ضمان حق الملكية . ضمان حقوق المواطنة (مثل الانتخاب والترشيح) . حرية العقيدة . حرية الفكر ، حرية الرأي . حرية الصحافة . حرية الاجتماع . حرية التنقل . حق التنظيم .

6 - النضال من أجل تحرير سبتة ومليلية والجزر الشمالية .

7 - مكافحة البطالة ، وضمان حق الشغل .

8 - تعليم وطني ، ممغرب ، مجاني ، معمم ، عربي ، علمي ، ودمقراطي .

مكافحة الأمية.

9 ـ مراجعة قانون الشغل لضمان العيش الكريم للشغالين. تخفيض ساعات العمل الى 35 ساعة في الأسبوع دون تخفيض في الأجور.

10 ـ تعميم الضمان الاجتماعي للجميع.

11 ـ العلاج الطبي مجانيا للجميع.

12 ـ توفير السكن للجميع.

13 ـ تهييء شروط الاطاحة بالنظام الملكي الرجعي الاستبدادي، التبعي للإمبريالية والصهيونية. حشد قوى الجماهير الشعبية للكفاح ضد العدو المشترك: النظام الاستبدادي التبعي والامبريالية المسيطرة. مكافحة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار، خدام الامبريالية وعملائها. الاطاحة بسلطة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار. انتزاع الاستقلال الوطني اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. إقامة جمهورية وطنية ديمقراطية شعبية مبنية على مجالس العمال والفلاحين والجماهير الشعبية الكادحة الأخرى.

14 ـ تهييء تحقيق الثورة الزراعية، التي يستولي خلالها الفلاحون على الأرض بالعنف الثوري الجماهيري المنظم. والعمل على إقناعهم لإستغلالها بشكل جماعي.

15 ـ دعم الشعب الفلسطيني، والمشاركة في الكفاح من أجل تحرير فلسطين، وفي تحقيق أهدافه المرحلية والاستراتيجية.

16 ـ الدفاع عن الوحدة العربية عموما، وعن وحدة الشعوب بالجهة الغربية من العالم العربي كحلقة مرحلية على طريق الوحدة الشاملة.

17 ـ النضال والتضامن مع جميع حركات التحرر عبر العالم، ومع جميع القوى الثورية والديمقراطية.

أما قضية الصحراء الغربية، فإن تباين المواقف حولها في وسط الثوريين لا يسمح حاليا بطرح شرط مسبق حولها. فيبقى من واجب القوى الثورية الحقيقية أن تناقش وأن تتصارع بشكل ديمقراطي فيما بينها لفرز الحد الأدنى الضروري فيها. و سيكون من الإيجابي ومن الثوري أن يكون هذا الحد الأدنى هو الالتزام باحترام حق المعنيين ـ سواء اعتبرناهم شعبا أم مجرد جماهير ـ في تحديد مصيرهم بشكل حر، ديمقراطي، وبعيداً عن أي ضغط أو إرهاب، وذلك بدلا من حرمانهم من هذا الحق واعطاءه لغيرهم لكي يحدد هو مصيرهم في محلهم، وذلك ولو ضد طموحهم الخاص في الديمقراطية والتحرر.

أكتوبر 1981

عبد الرحمان النوضة

من أجل إضافة شرط جديد في شروط العضوية

مهمة بناء منظمة ثورية مكافحة، تطرح أيضا مهمة تحديد التعامل مع الأعضاء (في هذه المنظمة أو في الحزب) الذين يسقطون في الخيانة، أو في التعامل مع العدو. والمقصود بالتعامل مع العدو، هو إما الإستسلام للعدو، وإما تقديم النفس للعدو، وإما مساعدة قوات العدو على اعتقال مناضل أو أكثر. أما التراجع السياسي، وتقديم الاستقالة من التنظيم الثوري، والتخلي عن النضال الثوري، فلا يعدّ خيانة أو تعاملا مع العدو، إذا لم يلجأ صاحبه إلى فضح أسرار منظمته القديمة، أو إلى المتاجرة بها، ولم يسقط في العمل في صفوف العدو. وعندما يسلم عضو في التنظيم الثوري نفسه للعدو، فإنه يلغي بالضرورة عضويته في تنظيمه، وذلك مهما كانت التكتيكات التي يمكن أن تحاول بها فيما بعد تبرير تسليم نفسه للعدو. ومن يسلم نفسه لقوات العدو، حتى إذا لم يكن قد تسبب مباشرة في إعتقال مناضل أو آخر من الحركة الثورية، فإنه تسبب في اعتقال نفسه هو. ومن وجهة نظر التنظيم والثورة، فلا فرق بين أن يعتقل هذا العضو أو ذاك. لأن الثورة لا تفضل مناضلا على آخر، بل التنظيم يحتاج لهما معا. ولأن كل اعتقال يضعف الحركة الثورية ويهدد مصيرها، رغم أن اعتقال مسؤول يكون دائما أخطر على التنظيم من اعتقال مناضل قاعدي.

ماهي الخيانة؟ الخيانة لا تطلق فقط على من كان في معسكر الثورة، ثم إلتحق بمعسكر الثورة المضادة. بل يجب أن تطلق صفة الخيانة

على عمل من كان يناضل في تنظيم ثوري، فلما أعتقل، أعطى لقوات العدو معلومات مكنتهم من اعتقال مناضل ثوري أو أكثر. بل يجب أن تطلق صفة الخيانة كذلك حتى على من سبق له أن إنسحب أو استقال من تنظيم ثوري، لكنه حينما أعتقل فيما بعد لسبب من الأسباب، أعطى لقوات العدو بعضا من رفاقه القدامى الذين كان هو منظما معهم. فإذا كان عادة مناضلو الحركة الماركسية اللينينية أو الحركة الثورية بالمغرب خلال التجربة السابقة لا يصفون بالخيانة التسبب المباشر في تسلسل الاعتقالات، فهو في الحقيقة خيانة. وإذا كان التسبب المباشر في تسلسل الاعتقالات نتيجة فقط للضغط وللتعذيب الشديد، فهذا لا يزيل عنه صفة الخيانة. وكون العنصر المعني، بمجرد أن يُرفع عنه الضغط والتعذيب، يندم على إعطاء رفاقه لقوات العدو، فهذا لا ينفي كون عمله ذلك عملا خيانيا. أي أنه إذا لم يكن العنصر المعني خائنا بشكل دائم، فإن إعطاء بعض الرفاق في النضال هو عمل خياني. لأن الفرد حينما يقبل بالإنخراط في منظمة ثورية (غير مسموح بها قانونيا، مكافحة في السرية، ومناضلوها ملاحقون من طرف الأجهزة القمعية)، وحينما يصبح عضوا فيها، فإن دخوله إلى تلك المنظمة يفترض بالضرورة إلتزامه بحفظ أسرارها، والتزامه بالإستماتة في الدفاع عن أمنها وعن أمن أفرادها وعن أمنه هو كذلك. وذلك حتى وإن كانت ضرورة هذا الإلتزام لم تُذكر بصريح العبارة إبان ذلك الانخراط في تلك المنظمة. وسيكون من الحماقة الدفاع عن منهج معاكس. أي أنه إذا كان تنظيم ثوري معين يعتبر التعامل مع قوات العدو، مجرد خطأ عادي وبسيط، فهذا يعني أن هذا التنظيم يقبل عمليا بأن يفضل أعضاءه عند اعتقالهم إنقاذ ذاتهم على إنقاذ التنظيم وعلى إنقاذ الثورة. الشيء الذي إذا ما طبق، سيكون بمثابة نوع من العبث أو من الإنتحار.

التعامل مع البوليس بمشكل ثانوي أو عابر. فأهمية مشكل التعامل مع العدو، تتضح حينما ندرس مثلا موجات الاعتقالات في صفوف الحركة الماركسية اللينينية بالمغرب (في 1972، في 1974، في 1975، في 1977)، وفي صفوف حركة 3 مارس 1973، وفي صفوف غيرهما. حيث نجد أن السبب في تسلسل الاعتقالات لا يرجع في الأساس لخبرة البوليس، ولكنه يرجع بشكل رئيسي إلى كون نسبة هامة من المعتقلين الأولين، ينهزمون تحت التعذيب، فيعطون للبوليس بعض

رفاقهم . فيعتقل البوليس هؤلاء ، فيهزمهم من جديد جزءا منهم هم أيضا تحت التعذيب . فيعطون بدورهم للبوليس جزءا من رفاقهم في النضال . وهكذا دواليك ، إلى أن يأتي البوليس على نهاية التنظيم المعني في مدة قصيرة . فتتم تصفيته . فمشكل التعامل مع العدو ، ليس بمشكل ثانوي ، بل إنه مشكل أساسي .

وسيظل الثوريون يصطدمون به على الأقل إلى حين الاستيلاء على السلطة ، وإلى حين نجاح الثورة . بل إن نجاح الثورة مشروط (من بين ما هو مشروط به) بإيجاد حل ثوري صحيح لظاهرة التعامل مع العدو . فإلى حين الاستيلاء على السلطة ، سيظل القمع ملازما للنضال . أي أنه كلما خاض المناضلون نضالا ثوريا ، واجههم الأعداء الطبقيون بقمع رجعي . وهذا القمع ، قد يتجسد في اعتقالات ، وفي أحكام قاسية ، بل وفي اغتيالات أو إعدامات ، وفي تحطيم أو تصفية تنظيمات ثورية بكاملها . وما دام العدو الطبقي سائدا ، وما دامت أجهزته القمعية تعمل ، فإنه سيوجد دائما أفراد من بين الثوريين يسقطون (لسبب أم لآخر) في التعامل مع العدو . فكيف نتعامل مع هذه القضية ، بهدف الاحتياط ضدها ، وبهدف تلافي نتائجها ، وبهدف تقليصها إلى أدنى درجة ممكنة ؟

يمكن تقسيم الأجوبة على هذه المسألة إلى ثلاثة أنواع .

الرأي الأول منها يقترح أن الأعضاء الذين تعاملوا مع العدو ، يكفي أن يعترفوا بتعاملهم ذلك ، وأن يقدموا نقدا ذاتيا ، وأن يحسنوا ممارستهم من بعد ، لكي يحافظوا على عضويتهم في المنظمة (أو في الحزب) ، بل لكي يحافظوا على مسؤولياتهم داخلها إذا كانت لهم مسؤوليات . ومعروف أن التنظيمات والأحزاب الإصلاحية عبر العالم تعمل بهذا الرأي الأول .

والرأي الثاني يقترح اعتبار عضوية كل الذين يتعاملون مع العدو موقوفة (أو ملغاة) منذ اللحظة التي يتعاملون فيها مع العدو . ويجب أن تبقى عضويتهم ملغاة مدة طويلة . ولا يمكن أن يسترجعوا عضويتهم في التنظيم المعني (أو الحزب المعني) إلا بعد مدة طويلة وبعد أن يكونوا خلالها قد أبانوا على مستوى عال من الإخلاص للمبادئ ، ومن الاستعداد للتضحية ، ومن الممارسة الثورية الكفاحية . (وهذا طبعا بالإضافة إلى شروط العضوية العادية) . لكنه في جميع الأحوال ، لا تحق لهم بعد أن يرشحوا أنفسهم لتحمل مسؤوليات هامة داخل

المنظمة (أو الحزب) ولا يحق إنتخابهم إليها. والتنظيمات التي لا تعمل عبر العالم بالرأي الأول، غالبا ما تعمل بهذا الرأي الثاني.

والرأي الثالث يقترح عدم الاكتفاء بتوقيف عضوية الذين يتعاملون مع العدو، بل يطرح بالاضافة إلى ذلك إنزال عقوبة محددة بهم، عقابا لهم على خيانتهم لإلتزاماتهم، وعلى الأخرار الخطيرة التي يلحقونها بالتنظيم الثوري. والتنظيمات الثورية التي تعمل بهذا الرأي، غالبا ما تسطر في قوانينها الداخلية أن من يتعامل مع العدو، يحاكم، ويعدم.(٩) فما هو الحل الصحيح؟

لننظر كيف حلت "المقاومة" منذ بدايتها في الخمسينات (بالمغرب) مشكل التعامل مع العدو. لقد كانت الوشاية، والانهيار عند التعذيب، وإعطاء الرفاق في الكفاح للعدو، وغيرها من ظواهر التعامل مع العدو الاستعماري، كانت كثيرة ومنتشرة الى درجة أنها كانت تمنع انطلاقة أي عمل ثوري. وكان العدو يستغل هذه الظاهرة لتصفية كل تنظيم مكافح وهو لا يزال في طور النشوء. فلجأ المؤسسون الأوائل "للمقاومة"، الى التشدد في الاحتياطات الأمنية، وإلى إتقان أساليب العمل في السرية، والى اشتراط القسم على المصحف في كل عضو ينخرط في "المقاومة"، بالإضافة إلى

---

(٩) : بأن المنظمة الإجرامية "المافيا"، إستطاعت أن تصمد في وجه كل الأجهزة البوليسية المتعاونة ضدها عبر العالم، وذلك منذ العشرات من السنين. والسبب في فشل كل التدابير العقيمة في القضاء عليها إلى حد الآن، يرجع في رأي البعض إلى امتدادها في العديد من المناطق، وفي العديد من الميادين، والى هيكلتها التي تنقسم الى جماعات شبه مستقلة عن بعضها البعض. إلا أن السبب الرئيسي يرجع في رأي جمل من كتبوا عن "المافيا" الى "قانون الصمت" داخلها، أو قانون «الأوميرطا» (omerta) الذي تطبقه "المافيا" بدون شفقة. و قانون «الأومرطا» هو أن: «من يخون، يغادر المنظمة مقتولا من طرف زملائه». وليس من الغريب أن تضطر منذ زمان بعيد العديد من المنظمات الثورية عبر الكثير من بلدان العالم الى تطبيق نفس القانون.

اشتراط قبوله أو التزمه بكتم أسرار تنظيم "المقاومة" وأعضاءه ولو تحت التعذيب ، وإلا كان مصيره هو التصفية . فمن كان لا يقبل هذه الشروط ، أو من كان يعبر عن شكه في القدرة على الإلتزام بها ، كان يبعد فورا عن تنظيم "المقاومة" ، فكانت "المقاومة" عموما تصفي من يخون من بين أعضائها . وكانت تصفي موظفي العدو المغاربة الذين يتميزون بحماسهم في قمع الوطنيين . بل كانت "المقاومة" تصفي في البداية حتى بعض الأفراد من الشعب (غير المنظمين) الذين يعطون للعدو ما عندهم من معلومات حول أعضاء "المقاومة". فعندما يسقط أحد مناضلي "المقاومة" بين أيدي العدو ، وذلك لسبب من الأسباب ، وعندما يتعرض للتعذيب الشديد ، كان يجد نفسه أمام خيارين : 1) إما تحمل التعذيب حتى الموت إن اقتضى الحال ، مع الإخلاص لإلتزاماته ، فيمكن في هذه الحالة أن يكون شهيدا شريفا. 2) وإما خيانة إلتزاماته وإعطاء وثائق للعدو لإنقاذ نفسه ، والتعرض بالتالي للتصفية في آخر المطاف من طرف "المقاومة" إما في السجن وإما بعد الخروج منه . فيكون في هذه الحالة أيضا ميتا ، ولكن كخائن بئيس . فيصبح بالتالي هذان الخياران ، خيار واحد . هو الصمود حتى الموت إن اقتضى الحال . هكذا إستطاعت تنظيمات "المقاومة" أن تضمن استمراريتها ونموها وفعاليتها . وبالنسبة "لجيش التحرير" في البوادي ، فإن الأكثر احتمالا ، هو أنه عمل بنفس المنهج . وإن كان عمله في البوادي في مناطق محررة أو شبه - محررة يجعله أقل حاجة الى هذا المنهج بالمقارنة مع تنظيمات "المقاومة" العاملة في المدن . إذ أن مكافحي حرب العصابات في البوادي هم أقل عرضة للإعتقال بالمقارنة مع المكافحين العاملين بالمدن .

فإذا كانت المنظمة الثورية المكافحة التي ستبنى مستقبلا من نوع المنظمات الثورية التي عرفناها (في المغرب) خلال التجربة الماضية ، أي أنه كلما سقط بعض أعضائها بين أيدي العدو ، أعطوا لقواته كلا أو جزءا مما يعرفون من رفاقهم ، فمن الأحسن في هذه الحالة عدم بناء هذا النوع من المنظمة لتلاقي تصفية سريعة ونكسات لا حاجة لنا بها . وسيكون من الأحسن في هذه الحالة بالنسبة لكل الذين يستحيل عليهم الصمود حتى الموت ، أن يكتفوا بالعمل في التنظيمات الجماهيرية (القانونية) مثل النقابات ، بل وحتى في الأحزاب الإصلاحية المسموح بها قانونيا (دون الاصطفاف بالضرورة على خطها الاصلاحي).

أما إذا كنا سنبني منظمة من نوع جديد ، يفضل أعضائها الموت على الاستسلام وعلى التعامل مع العدو ، فإن هذا المشروع يستحق فعلا الإنجاز.

وبالتالي فالحل الذي يفرض نفسه في قضية التعامل مع العدو ، إذا لم نرد تكرار التجربة السابقة هو الاقتداء بمنهج "المقاومة". أي أنه يجب أن تضاف الى الشروط العادية للعضوية في المنظمة أو في الحزب (بالنسبة للأعضاء الجدد وكذلك القدامى) شرط جد بسيط. هذا الشرط هو القبول والإلتزام بكتم أسرار التنظيم ، ولو تحت التعذيب ، وحتى الموت إن إقتضى الحال ، وإلا كان مصير الخيانة هو التصفية. أي الإلتزام بمبدأ : لا مبرر لعدم الصمود. وذلك مهما كانت الظروف. ومن يرفض هذا الشرط عند دخوله الى المنظمة (أو الحزب) - ولو كانت كل شروط العضوية الأخرى تتوفر فيه - وجب رفض عضويته بدون أدنى تردد. فإن عبر رغم ذلك عن استعداده العملي لخوض نضال متواضع ، إكتفت المنظمة (أو الحزب) بالتعامل معه كمناضل مرتبط بها ، أو كمتعاطف معها ، وذلك طبعا دون أن يعرف مَنْ مِنْ بين المناضلين الذين يعملون معه هو العضو في المنظمة.

قد يعتقد البعض أن التفكير في إضافة هذا الشرط الجديد ضمن شروط العضوية القديمة ، فيه نزعة مثالية أو يسارية ، وأنه إذا كان من الناحية المبدئية ممكن التطبيق ، فإن ظروفه الملائمة لم تتوفر بعد. وأنه يجب انتظار حتى تحدث تطور من مستوى أعلى في الصراع الطبقي لتطبيق مثل هذا الشرط الإضافي في شروط العضوية.

ومثل هذا الاعتراض ، إنما يؤجل أو يتهرب في الحقيقة من الصرامة ومن التضحيات ومن المخاطر التي يتطلبها إنجاز قفزة نوعية في التنظيم الثوري. فهذا الرأي لا يحدد ما هي الظروف الخاصة التي يمكن فيها تطبيق الشرط الجديد الإضافي المقترح في العضوية. بل إنه لا يحدد كيفية تحقيق تلك الظروف الخاصة. وبالإضافة الى هذا ، فإنه لا يفهم ولا يأخذ بعين الإعتبار التناقض التالي. وهو أن بلوغ ظروف ملائمة من مستوى أعلى تمكن من تطبيق الشرط الإضافي المقترح في العضوية ، مشروط هو نفسه بتجاوز شوع التنظيمات الثورية التي عرفناها في الستينات وفي السبعينات والتي

كانت تنتهي بسرعة إلى التصفية المأساوية من طرف القمع. ويتطلب غربلة المنظمة (أو الحزب) من العناصر المتذبذبة أو الرومانسية، العاجزة على تحمل مسؤوليات عضويتها في تنظيم ثوري مكافح. وذلك عن طريق تطبيق بعض المناهج الثورية. ومن بينها الشرط الإضافي في العضوية المعروض أعلاه.

من المعروف أن هذا أدنى من الاعتقالات حتمي. لأن هذا الحد الأدنى من الاعتقالات ملازم للنضال. فإذا كان أعضاء المنظمة الثورية الذين قد يسقطون بين أيدي العدو، يكتمون أسرارها، ولا يتسببون في أية اعتقالات جديدة، فيظلون صامدين مخلصين للمبادئ، وللالتزامات، ولو تطلب ذلك استشهادهم، فإن هذه المنظمة ستستطيع كمنظمة، الصمود في مواجهة القمع، وستقدر على تقديم المسيرة الثورية وعلى إنجاحها. أما اذا بقي جزء من أعضاء المنظمة الثورية عند اعتقالهم، يسقطون تحت التعذيب في التعامل مع العدو، وفي التواطؤ معه في تمديد تسلسل الاعتقالات، فإن هذا التنظيم سيكون مصيره حتما هو التصفية السريعة، مثلما كان يحدث ذلك مرارا بالمغرب خلال الستينات وخلال السبعينات. وكلما وقعت تصفية حركة ثورية، تبعتها موجة من الانحلال السياسي، أو من الردة اليمينية، ومن التشتت، ومن اليأس او العجز، قد تؤخر المسيرة الثورية خلال سنوات إن لم تكن العشرات من السنين. فقضية مواجهة التعامل مع العدو، هي من بين المسائل التي تحدد مصير كل تنظيم ثوري في عصرنا الراهن.

قد يعتبر البعض قانون تصفية الخونة الذين يتعاملون مع العدو، قاسيا جدا. هذا صحيح. لكن التعامل مع العدو، هو كذلك قاس جدا، وخطير جدا. خاصة وأنه يهدد التنظيم الثوري بالتصفية، ويهدد مصير الثورة بالإجهاض. فعندما يجتهد عنصر معين حتى يحصل على مواقع مسؤولة في تنظيم ثوري ما. لكنه عندما يعتقل هذا العنصر لسبب من الأسباب فيعطي لقوى العدو كلا أو جزءا من مَن يعرفهم من أفراد أو إطارات، فهذا أيضا قاس جدا. خاصة وأن العدو يلجأ غالبا إلى إعدام أو الى الحكم بالمؤبد أو بما يقرب من ذلك على المعتقلين الجدد الذين أعطاهم ذلك العنصر. إذن، فالحل بالنسبة للذين لا يتحملون تصفية الخونة الذين يتعاملون مع العدو، هذا الحل هو الإكتفاء بنضال في حدود إصلاحية، وقرائية قانونية

إضافة شرط في العضوية

مرحوازية (إذا كانت ممكنة) ، وليس الانخراط في تنظيم ثوري يطرح على نفسه الإطاحة بالنظام القائم بالعنف الثوري الجماهيري. خاصة وأن القانون القائم في البلاد ينص هو نفسه على معاقبة مرتكب العنف بالإعدام ، أو بالسجن المؤبد ، أو ما يقرب من ذلك .

الثورة هي الفعل العنيف الذي تطيح خلاله الطبقات المسودة بالطبقات السائدة . فالثورة هي بالضرورة مسلسل عنيف ، يتخلله سقوط أعداد كبيرة من الضحايا والشهداء . ألم يعلن الحكم في 1971 على أنه "مستعد لتقتيل الثلث الفاسد من الشعب" ؟ والثلث هنا يعني تقتيل أزيد من ستة ملايين من المعارضين إذا اقتضى الحال ! ألم يبلغ بعد مجموع عدد الشهداء الذين ماتوا رميا بالرصاص أو تحت التعذيب منذ فترة الإعلان عن الاستقلال الشكلي في مارس 1956 إلى الآن عددا كبيرا ؟

إن الموت لا زال يخيف كثيرا مناضلي الحركة الثورية في البلاد. وجوهر التعذيب هو بالضبط جعل المعتقل يحس تحت التعذيب بقرب الموت ، واستغلال خوفه من الموت ، لانتزاع معلومات أو اعترافات محددة منه . والإيديولوجية السائدة بطبيعتها تقوي الخوف من الموت . لأنها تجعل الفرد يحس بأن ذاته هي مركز الكون . وتجعله يعتبر أن الهدف المطلق ، هو تمتع ذاته بمختلف اللذات .

بينما من المستحيل إنجاز مهام الثورة ، ومن المستحيل إنجاح الثورة ، إذا لم يكن جيش المناضلين الثوريين يتكون في غالبيته من أناس لا يخافون الموت . أناس في استعداد دائم للموت. أناس يفضلون خلال النضال الاستشهاد على الانهزام أو الاستسلام. فمن خاف ، خسر مسبقا المعركة . فإذا كان هذا الاستعداد غير متوفر بعد ، فالمطروح ليس هو القبول بهذا الوضع . وإنما المطروح ، هو العمل منذ الآن على تربية أكثر ما يمكن من المناضلين الثوريين المنظمين لاكتساب هذه الخصال . لأن اكتسابها هو مسألة تربية وتكوين . وليس بمسألة فطرية خاصة بأبطال قلائل . وقد كتب ماوو تسي تونغ : « أن يتجنب الإنسان إنساناً ، فهذا حدث سعيد ، لكن إذا مات إنسان ما ، فإن الناس يبكون ، ويقيمون مراسيم تأبينية. بينما هذا أيضا حدث سعيد . فلا بدّ من أن يموت الإنسان في آخر المطاف . (...) ومن وجهة نظر جدلية ، فإنه من الخاطئ أن لا يكون هناك موتى . ذلك سيكون موقفا مثاليا (ميتافيزيقيا) (...) إن

التغيرات المفاجئة هي القانون الأساسي الكون. والولادة والموت هما أيضا تغيرات مفاجئة » (ماوو، نصوص 1949-1958 ، منشورات "سيرف"، باريس، 1975، ص 554). وأهداف المشروع الثوري الشيوعي، أليست صحيحة وضرورية، نبيلة وجميلة، إلى درجة أنها تستحق منا التضحية من أجل المشاركة في مسيرة تحقيقها ؟

وتربية مناضلي التنظيم الثوري على الاستعداد الدائم للموت ضرورية. إلا أنها لا تكفي وحدها لوقاية التنظيم الثوري من التصفية من طرف القمع. فهناك خطر آخر يهدد التنظيم الثوري بالتصفية. هذا الخطر هو تسرب عناصر الأعداء داخل التنظيم الثوري بهدف تحطيمه. فعندما يتشدد التنظيم الثوري في الاحتياطات الأمنية، وعندما يتقن أساليب العمل في السرية، وعندما يعمل بمنهجية لتربية أعضاءه ومناضليه على الإستعداد الدائم للموت، فإن الوسيلة الوحيدة التي تبقى بيد الأعداء الطبقيين لتحطيم ولتصفية التنظيم الثوري هو التسرّب. ويحاول العنصر المتسرب العمل داخل التنظيم الثوري خلال مدة طويلة. ويحاول تسلق هرم المسؤوليات. ويبلّغ الأجهزة القمعية التي توظفه كل المعلومات التي يطلع عليها. وإذا ما بقي العنصر المتسترّ مختبئا متى تنضج الشروط الملائمة، فإن الأجهزة القمعية تهبط بغتة بضربة قوية على التنظيم الثوري لمحاولة تصفيته. ولا تخفى على أحد، أن الأسلوب القمعي المفضل لدى كل الأجهزة القمعية في كل بلدان العالم، هو التسرب. وهو كذلك الأسلوب الأكثر خطورة على الثوريين. إلا أنه في نفس الوقت، غالبا ما يكون صعب التحقيق. فكيف نتعامل مع التسرب ومع المتسربين لمحو هذه الظاهرة، أو لتقليصها إلى أدنى درجة ؟

لهذا الغرض، يجب تجاوز الثقة المثالية في الأشخاص، والتخلص من أي تسرع عند الإستقطاب. ونهج المراقبة الجماعية. والتعرف المعمق من طرف أعضاء كل إطار تنظيمي على التاريخ المدقق لحياة كل واحد منهم في هذا الإطار التنظيمي. والإحتياط من أولائك الذين يتفقون دائما وبسهولة سطحية على كل شيء. وخاصة منهم أولائك الذين يتفقون بشكل ميكانيكي مع العناصر المسؤولة أو المؤثرة داخل الإطار التنظيمي أو داخل عموم التنظيم. كما يجب بناء تنظيمات محلية صغيرة (على صعيد العوينة الصغيرة، أو على صعيد المقاطعة، أو الدائرة، أو الحي، أو القرية). لأن التعارف العادي بين الناس في رقعة جغرافية صغيرة (مقاطعة،

دائرة، حي، أو قرية) ، بجعل كل أو أغلب أفراد قوات العدو وأعوانهم المحليين معروفين لدى سكان المنطقة. فعندما يحاول بوليسي متستر التقرب من التنظيم الثوري للتسرب داخله ، فإن المناضلين المحليين يكونون (في غالب الأحيان) على علم مسبق بطبيعته البوليسية. أو أنهم يبحثون في محدّداته (أي مقر سكناه، مكان عمله، ماضيه، مداخيله العادية ومصروفاته ، علاقاته العائلية والصداقية)[1] ، فيكتشفون هكذا نواياه ، فيبطلونها . وإن مثل هذه المناهج الإحتياطية ضرورية. لكنها لا تكفي . إذ يجب كذلك أن يكون معروفا بشكل واسع داخل كل البلاد (بواسطة إعلانات دعائية ملائمة في هذا المجال) أن التنظيم الثوري الفلاني يصفي كل من تسرب وسطه. وذلك بهدف نهي العناصر المرشحة للتسرب . ويجب فعلا تصفية كل متسرب يتم اكتشافه ولو تطلب ذلك تضحيات جسام.

هذا المنهج (في شموليته) هو السبيل للقضاء على ظواهر التسرب والتعامل مع العدو، أو لتقليصهما إلى أقل حد ممكن، ويمكن أن يعترض البعض على هذا النهج باعتباره يؤدي إلى السقوط في الإنشغال بالجري وراء تصفية الحسابات مع المتسربين ومع المتعاملين مع العدو أو مع غيرهم . لكن هذا الرأي غير صحيح. من جهة أولى ، لأن جماعة صغيرة متخصصة وشبه- مستقلة ، يمكن أن تضطلع بهذه المهمة . ومن جهة ثانية ، لأن الذي يجعل تنظيما ثوريا معينا يسقط في انحراف ما ، ليس هو منهج جزئي ، وإنما هو أساسا طبيعة مجمل خطه السياسي ، وطبيعة القيادة التي تسهر على تطبيقه، وطبيعة القواعد التي تمارسه . ومن جهة ثالثة ، لأن ظاهرة الانهزام والتعامل مع العدو وتسلسل الاعتقالات ، لعبت بالمغرب دورا لا يستهان به في قتل وفي تصفية مجمل التنظيمات الثورية خلال التجارب الماضية ، الى درجة أنه أصبح من غير الممكن مواصلة العمل الثوري دون حسم وتقنين مواجهة التسرب والتعامل مع العدو.

---

(1) - يبحث البوليس هم كذلك عند توظيف أي عنصر جديد في إحدى قواتهم في نفس المحدّدات . بل إنهم لا يسمحون له بالتزوج من فتاة إلا إذا بحثوا في محدداتها هي كذلك . فإذا كانت النتائج سلبية ، رفضوا توظيفه ، أو رفضوا زواجه ذلك .

ويجب التنبيه إلى أن إضافة هذا الشرط الجديد في شروط العضوية، والإلتزام به، لا يشكل ملا سحريا، يزيل كل الأخطار التي يمكن أن تهدد التنظيم الثوري. لكن الإلتزام بهذا الشرط الجديد في العضوية ضروري. وإلا أصبح المصير الأكثر احتمالا للتنظيم الثوري هو التصفية السريعة من طرف الأجهزة القمعية. فالرجوع لمختلف التجارب الثورية عبر العالم، تبين كم أنه من الخاطئ أن تكون لنا دائما ثقة عمياء في المنظمة، أو في صحة توجهها، أو في صفاء كل أعضائها. إذ أن الإنحراف السياسي عن الخط الصحيح يبدأ منذ اللحظة التي تنقص فيها يقظة المناضلين، أو التي يضعف فيها تعاملهم النقدي مع مختلف الأشياء.(2)

ويجب التنبيه كذلك الى أن التشديد في شروط العضوية، والإلتزام بالشرط الجديد في العضوية (المعروض أعلاه)، يؤديان الى حصر أعضاء التنظيم الثوري في قلة قليلة نسبيا. وهذا شيء مفهوم وعادي وغير مرفوض. خاصة وأن المنظمة الثورية المكافحة، المطروح بناؤها، مطلوب أن تكون مكونة من المناضلين الثوريين الطليعيين في صفوف الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والشباب والنساء. وان التسامح اللامبدئي في شروط الحصول على العضوية داخل التنظيم الثوري، يفتح أبوابه واسعة امام أي كان. فتجعل هذا التنظيم تنظيما ضخما، مهلهلا، وبالتالي عاجزا على إنجاز المهام الثورية. فانطلاق العمل الثوري الجاد، يتوقف على الإلتزام بمثل هذه الشروط في العضوية. لكنه من الواضح في نفس الوقت أن قلة قليلة في المجتمع لا يمكنها أن تحقق المهام الثورية، وذلك مهما كانت ثورية أو طليعية. لهذا سبق التأكيد على ضرورة توفير تنظيمات متنوعة ومتعددة. وتم الإلحاح على ضرورة الربط بين هذه الأنواع المتعددة والمتنوعة من التنظيمات، إبتداء من تنظيم الثوريين المحترفين الأكثر سرية والأكثر مغلوقا، وانتهاء بتنظيمات مفتوحة أكثر ما يمكن، ومستقلة أكثر ما يمكن، تكون بالتدريج شروط العضوية فيها بسيطة أكثر فأكثر، مرورا مثلا من التنظيم أو الحزب الثوري الشيوعي، الى التنظيمات الوسطية المرتبطة به، الى التنظيمات القاعدية المؤقتة المستقلة، الى التنظيمات الجماهيرية المستقلة (مثل النقابات). وهذا بهدف استيعاب وتوظيف مختلف الاستعدادات والطاقات

إضافة شرط في العضوية

النضالية المتفاوتة المتوفرة لدى الجماهير الشعبية . فجيوش الجماهير الواسعة من عمال وفلاحين وبرجوازيين صغار وأشباه البروليتاريا وشباب ونساء ، المقودين من طرف الحزب الثوري أو الجبهة الثورية ، هي التي يجب أن تنجز المهام الثورية وأن تحقق الثورة . ولا يمكن لأحد أن ينوب عنها ، دون أن يبتعد عنها أو أن يسقط في التعارض معها . فتبقى مهمة إندماج الثوريين بالجماهير الكادحة الواسعة ، ضرورة دائمة وملحة لتقديم مسيرة الثورة .

عبد الرحمان النوضة
فبراير 1982

(2) أضف الفقرة التالية داخل النص :

ويجب كذلك مراجعة التعامل مع الإنسحابات من التنظيم الثوري الذي ظل سائدا وسط الحركة الثورية ، والذي يتميز بنوع من العجز ومن انعدام أدنى محاسبة للمنسحبين . هكذا فإن العضو الذي لم يعد في ظروف الشدة يرغب ، أو لم يعد يتحمل العمل في التنظيم الثوري ، يعلن عن إنسحابه ، وينصرف . وكأن التنظيم الثوري أصبح بمثابة مسرح يراقب الدخول إليه ، ولا يراقب الخروج منه . بينما - إذا كان من البديهي ان الحصول على العضوية في التنظيم الثوري يتطلب إتفاقا والتزاما جماعيا بين التنظيم من جهة وطالب العضوية من جهة أخرى - فإنه من الضروري ومن العادل أيضا عند إنسحاب أي عضو ، أن لا يقبل إنسحابه إلا إذا توقش وحصل فيه اتفاق بين التنظيم وطالب الإنسحاب .

12

من أجل تحـــرر المـرأة

الإهتمام بقضية تحرر المرأة ، والمساهمة فيها ، واجب من واجبات كل المناضلين الثوريين . بل الإلتـزام الفعلـــي بمستلزمات تحرر المرأة هو مقياس من بين مقاييس صدق ثوريـة الذين يدعون أنهم ثوريـون . وستزداد قضية تحرر المرأة أكثـر فأكثر أهمية . فالمرأة هي نصف البشرية . وهذا النصف الأنثـوي لا يقل ولا يزيد أهمية عن النصف الآخر الذكوري .

و بالإضافة إلى الإستغلال الطبقي (الرسمالي خصوصا) الذي تعاني منه المرأة الكادحة المستَغَلة بشكل متساو مـــع الرجل الكادح المستغَل ، تعاني المرأة من تسخيرها من طرف الرجل داخل الإنتاج العائلي وداخل البيت العائلي . وبالإضافة إلـــى الإضطهاد الطبقي الذي تعاني منه المرأة المسودة بشكل متساو مع الرجل المسود داخل المجتمع الطبقي ، تعاني المرأة كامـرأة مِمّا يمارسه الرجل عليها من اضطهاد . وهذا بالضبط هو مـا يفسر أنه ، إذا كان إشراك الرجال في إنجاز الثورة المجتمعيـة

صعبا، فإن إشراك النساء فيه أصعب منه.

وانتصار الثورة المجتمعية المتواصلة سيبقى غير ممكن إذا لم تشارك فيه جماهير النساء بشكل واسع وفعال. وكل حركة ثورية مجتمعية لا تشارك فيها المرأة الى جانب الرجل سيكون مصيرها هو الفشل والزوال. وتحرر المرأة سيكون أساسا من صنع النساء أنفسهن. لكن محاولات تعميق تحرر المرأة ستبقى هي كذلك غير ممكنة إذا لم تنجز هذه المحاولات في إطار الثورة المتواصلة الهادفة إلى تحرير سائر المجتمع من كل أشكال الإستغلال والإضطهاد.

ميزة المرأة

رأينا في الفصل المتعلق بالتحديد الطبقي كيف يمكن تحديد الموقع الطبقي. لكن للمرأة في التحديد الطبقي ميزة إضافية خاصة. ويمكن إبراز هذه الميزة عبر استعراض بعض الحالات الواضحة. فزوجة المستغل الغني التي تبقى في المنزل، ولا تقوم بعمل محدد خارجه، وتُشغِّل لديها خادمة أو أكثر في البيت، فلا تقوم إلا بالجزء الثانوي من الأعمال المنزلية، هذه المرأة تدخل ضمن طبقة المستغلين. فهي تعيش من المشاركة في اقتسام فائض القيمة الاجمالي، ولو أنها لا تملك ولا تتحكم بشكل مباشر مثل زوجها المستغل في وسائل الإنتاج المتوفرة لديه. بينما زوجة العامل، أو العامل الزراعي، التي تتفرغ للأعمال المنزلية، فتشارك في استهلاك أجرة زوجها، وتساهم في إعادة إنتاج قوة عمله، وتسهر على إنجاب وتربية خلفه، يمكن اعتبارها على العموم ضمن طبقة المستغَلين. ويمكن أن نعتبر المرأة المأجورة العاملة في مصنع ما ضمن طبقة المستغَلين. كما يمكن على العموم أن نعتبر المرأة الفلاحة التي تشارك في العمل الفلاحي إلى جانب زوجها الفلاح المتوسط، أو المرأة الموظفة الصغيرة (مثل الكاتبة،

أو المعلمة، أو الممرضة، أو الطالبة) ضمن طبقة الذين لا يستغلون ولا يستغَلون. لكن لهذه المرأة ميزة إضافية. هذه الميزة تتجلى بقدر أكبر وأوضح في المرأة التي لا تزال حبيسة المنزل والأعمال المنزلية، ولو أن نسبتها العامة في المجتمع تنقص باستمرار، وذلك في ارتباط مع نمو وانتشار الرسمالية.

فالميزة الأولى المشتركة لمجمل النساء تقريبا في المجتمع الحالي (سواء كنّ أرملات، أو مطلقات، أو زوجات حبيسات بيوتهن، أو موظفات، أو عاملات، أو فلاحات، أو زوجات مستغلين أثرياء) هي كونهن على العموم مسودات بشكل إجمالي على صعيد المجتمع، و مسودات كذلك بشكل خاص داخل العائلة أو البيت من طرف آبائهن وأزواجهن على الخصوص.

فنساء الشعب هن أولا مسودات داخل المجتمع مثلما رجال الشعب هم مسودين فيه. ومن ثانيا مسودات نظرا لكونهن نساء. ومن بين الميادين التي يبرز فيها هذا الاضطهاد للنساء:

أ) - إغلاق البنات والنساء داخل المنازل، و حرمانهن من الخروج منه للإختلاط بالناس واكتساب تجارب وخبرات مجتمعية مماثلة لما يسمح به للأولاد ولما يعترف به للرجال.

ب) - حرمان غالبية البنات والنساء من التعليم ومن الدراسة ومن الأنشطة الثقافية والسياسية المتنوعة.

ت) - عدم تكافوء إمكانات المرأة والرجل عند الزواج.

ث) - عدم احترام واعتبار حقوق ومصالح المرأة عند الطلاق.

ج) - احتقار المرأة والإنتقاص من مقدوراتها، ومعاملتها كإنسان غير راشد أو كإنسان من الدرجة الثانية.

ح) - تنحية المرأة مما يمكن أن يوصلها بشكل متساو مع الرجل إلى مواقع المسؤوليات أو النفوذ أو السلطة داخل المجتمع.

3

هل نستنتج من كون النساء على العموم مسودات ، أن الرجال كرجال ، هم على العموم السائدون على النساء داخل المجتمع؟ الجواب المنطقي الأقرب إلى الصواب هو نعم. لكن يجب أيضا أن ندرك أن سيادة الرجل على المرأة في مجتمعاتنا الراهنة ، تختلف في طبيعتها عن السيادة الطبقية (أي سيادة طبقة المستغلين الكبار على طبقات المجتمع الأخرى) . ونلاحظ مثلا أن سيادة الأب على ابنته ، والزوج على زوجته ، تبقى على العموم في حجمها وفي نوعيتها خاضعة أو على الأقل مرتبطة بالسيادة العامة التي تمارسها الطبقة السائدة داخل المجتمع . ونلاحظ أن أسلوب سيادة الرجل على المرأة ، قد يتفاوت من مرحلة تاريخية إلى أخرى ، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى ، ومن طبقة إلى أخرى ، ومن رجل إلى آخر . وكون غالبية الرجال مسودين من طرف طبقة المستغلين الكبار السائدة داخل المجتمع ، لا يتناقض مع وجود سيادة الرجل على المرأة . فالحليف الموضوعي لنضال المرأة من أجل تحررها من سيادة الرجل ، هو النضال الثوري العام داخل المجتمع ضد الاستغلال والاضطهاد . وحينما ستتم الإطاحة بسيادة طبقة المستغلين الكبار ، سيفتتح عهد جديد حاسم على طريق تحرر المرأة . لكن تحرر المرأة لن يكتمل إلا مع إكتمال تحرر المجتمع من كل أشكال الإستغلال والإضطهاد ومن الإنقسام إلى طبقات مجتمعية متميزة . لذا يلزم دائما الحرص باستمرار على الربط بين النضال التحرري للمستغَلين والنضال التحرري للمرأة .

وفي اليوم الذي سيتحرر فيه مجمل نساء ورجال الشعب من السيادة العامة لطبقة المستغلين الكبار داخل المجتمع ، فإن المرأة لن تتحرر فورا وتلقائيا من سيادة الرجل عليها . لكن الشروط ستصبح آنئذ متوفرة وناضجة أكثر من أي وقت سابق لكي تناضل النساء بفعالية من أجل استكمال تحررهن كنساء

والميزة الثانية المشتركة لغالبية النساء في المجتمع

الحالي (باستثناء زوجات المستغلين الأثرياء العاطلات اللاّئي يشغّلن خادمات تنجز لهن مجمل الأعمال المنزلية) هي أنهن كادحات. لأنهن يكدحن ويعملن غالبا طوال النهار داخل البيت، بل وأحيانا حتى خلال جزء من الليل كذلك.

وبدلا من الإستمرار في إجبار المرأة على حصر دورها في القيام بالأعمال المنزلية، فإن تحرر المرأة يفرض (من بين ما يفرض) على المجتمع الجديد أن يعتبر، وأن ينظم، وأن يكافئ، الأعمال المنزلية مثل باقي الأعمال المجتمعية الأخرى. الشيء الذي يفرض طبعا إشراك الرجال والنساء على حد سواء في الإضطلاع بهذه الأعمال المنزلية. ومع تزايد مشاركة المرأة في الأعمال الإنتاجية والخدماتية خارج المنزل، فإن الإنصاف تجاه المرأة يستلزم التعامل مع الأعمال المنزلية كأعمال خدماتية عادية. ويفرض تحويل أكثر ما يمكن منها الى خدمات منظمة على صعيد جماعي أو مجتمعي. فيمكن مثلا تنظيم عشرات العائلات الموجودات في حي أو في عمارة على شكل تعاونية، لها مطعم مشترك لتهيئ وجبات الغذاء بشكل جماعي، ومنظّفة مشتركة للملابس، ودار مشتركة لرعاية وتربية الأطفال الصغار، الى آخره.

والميزة الثالثة المشتركة لغالبية النساء في المجتمع هي أنها تقوم بإنتاج من نوع خاص (ولو أنه في الحقيقة من أقدم أنواع الانتاج البشري). فالمرأة تنجب وتربي وترعى الأبناء. والأبناء هم قوة عمل مستقبلية. فإذا كان الرجل يكدح أو ينتج في المعمل أو في الحقل أو في المتجر أو في المكتب، فإن المرأة داخل المنزل تسهر أولا على إعادة إنتاج قوة عمل زوجها (العامل، أو الفلاح، أو الموظف، إلى آخره)، وتنتج وتربي وترعى ثانيا قوة عمل جديدة (هي الأبناء). بالإضافة إلى أنها ترعى ثالثا قوة العمل المهترءة والمعطوبة (أي المرضى من أفراد العائلة، ومعوقيها أو متقاعديها إلى آخره). فرغم أن المرأة بقيت على العموم في المجتمع الحديث مبعدة من الحقل ومن المعمل ومن المتجر ومن المكتب ومن مواقع السلطة الى آخره، فإن الرجل

في هذا المجتمع ما كان طبعا بإمكانه أن يستمر في موقعه المجتمعي وفي دوره المجتمعي بدون الدور المكمل للمرأة (زوجته أو أمه إلى آخره) داخل العائلة أو المنزل. ففي ظاهر الأمور، لا تشارك المرأة على العموم في الانتاج. لكن هذا المظهر خاطئ، مثلما هو خاطئ المظهر الذي نرى فيه الأجرة التي يتقاضاها العامل في معمل رسمالي كمقابل لإعادة إنتاج قوة عمله الخاصة فقط. بينما في الواقع، تستعمل هذه الأجرة لإعادة إنتاج قوة عمل مجمل عائلة العامل (ولو كانت هذه الأجرة في غالب الحالات لا تكفي لتلبية الحاجيات المعاشية الضرورية الدنيا لمجمل هذه العائلة). وبقدر ما يضرّ المشغل الرسمالي على إبقاء الأجرة أقل من الحد الأدنى الضروري، بقدر ما تكون قوة العمل (وفي مقدمتها قوة العمل المستقبلية، أي الأطفال) معرضة للهلاك، وللخراب، وإلى الموت أحيانا.

فالمرأة تشارك في الواقع، ولو من بعيد، في الإنتاج. ويمكن أن نقول عن المرأة ما قاله كارل ماركس عن المستخدمين المأجورين المشغلين في المتاجر الكبيرة لإبراز استغلالهم، أي بعبارة أخرى أن المرأة وبشكل إجمالي وعلى صعيد المجتمع «تساهم في تخفيض النفقات اللازمة لإنتاج فائض القيمة عبر قيامها جزئيا بعمل لا تتقاضى عنه أية أجرة». فينتزع من المرأة عمل زائد. لكنها لا تنتج (بالضرورة) فائض قيمة رسمالية. لهذا يمكن أن نقول بشكل إجمالي أن المرأة مستغَلة مجتمعيا، رغم أنها لا تشارك بشكل مباشر في إنتاج فائض القيمة.

لكن الفرق الكيفي الموجود بين الاستغلال الذي يتعرض له العامل المستغَل داخل مؤسسة رسمالية وبين الاستغلال الخاص، الغير مرئي، والغير مباشر، الذي تتعرض له على العموم المرأة بشكل إجمالي على صعيد المجتمع، يفرض التمييز بين هذين الشكلين من الاستغلال. لهذا يطرح استعمال مصطلح متميز

كيف؟

فنسمي هذا الاستغلال الخاص الذى تتعرض له المرأة «تَسْخِيراً». ونصف المرأة بأنها «مُسَخَّرة» من طرف الرجل.

فالميزة الإجمالية للمرأة كامرأة إذن هي أنها على العموم مسودة، كادحة ومسخَّرة في مجتمعنا الراهن. الشيء الذى يؤهلها موضوعيا لمناصرة الثورة وللمشاركة في حوضها. إلا أن غالبية التجارب الثورية عبر العالم تبين أن نسبة النساء اللائي يشاركن بشكل فعال أو مباشر في الثورة خلال مرحلة نهوضها، تبقى صغيرة على العموم بالمقارنة مع نسبة مشاركة الرجال فيها. ومثل هذه الظاهرة، إنما تثبت من جديد عمق وضخامة الحرمان والاضطهاد والتهميش الذي تعاني منه المرأة في المجتمع. وتؤكد أن الأغلال التي تكبل المرأة الشعبية في المجتمع المعاصر أقوى من الأغلال التي تكبل الرجل الشعبي المستغَل المضطهَد. الشيء الذي لا يتناقض - على مستوى الفعالية الثورية - مع إمكانية تجاوز بعض النساء الثوريات للعديد من الرجال الثوريين أنفسهم.

هل صحيح أن «الرجل أحسن من المرأة»؟

مَن مِن الرجل أو المرأة يتفوق على الآخر؟ فإذا كانت المرأة في المجتمعات الطبقية تظهر على العموم وكأنها «متخلفة» بالمقارنة مع الرجل، فإن هذه المظاهر مغلوطة. والحقيقة هي أن حرمان المرأة من المشاركة المتساوية مع الرجل في مختلف الأنشطة المجتمعية، وحرمانها من اكتساب نفس الخبرات المجتمعية ومن تحمل نفس المسؤوليات التي للرجل، وذلك على امتداد قرون وأجيال عديدة، هو الذي جعل المرأة تظهر كأنها «متخلفة». لكن المرأة لا تكون «متخلفة» بالمقارنة مع الرجل في مجتمع طبقي معين، إلا بقدر ما يكون هذا الرجل هو نفسه متخلفا. فالذي يتعالى منهما على الآخر، فيضطهده، هو الذي يسقط في التخلف،

فيجر معه صاحبه إلى هذا التخلف .

فميزة الرجل في المجتمعات الطبقية هي أنه يسيطر على المرأة. لكن هذا لا يعني بأنه متفوق عليها أو أحسن منها . والمرأة كذلك ، ليست متفوقة على الرجل، ولا أحسن منه . فالرجل والمرأة متساويان كبشر. وتحرر الإنسان يفرض أن يكون الرجل والمرأة متساويين في المجتمع . الشيء الذي لا يتنافى مع وجود بعض الخصوصيات لكل منهما ، وذلك إما كذكر وإما كأنثى . فوجود بعض الفروقات بين المرأة كأنثى والرجل كذكر ، لا يعني ولا يبرر، لا تفوق أحدهما على الآخر ، ولا تخلفه عنه . فكل منهما يتساوى مع الآخر. وكل منهما يختلف عن الآخر، وهما معا يكمل بعضهما الآخر .

وكون المرأة في المجتمعات الطبقية محرومة في غالب الحالات من العديد من الأنشطة المجتمعية ، يجعلها على العموم غير قادرة حاليا على القيام فورا بما يقوم به الرجل . ولكن من الناحية المبدئية ، ومن زاوية الطاقات الفعلية ، يمكن القول أن المرأة تقدر على ما يقدر الرجل عليه . كما يقدر الرجل على ما تقدر المرأة عليه . فيكفي أن يوفر المجتمع الجديد للمرأة خلال بضعة أجيال نفس الإمكانات التي يوفرها للرجل ، لكي تصبح المرأة قائمة في المجتمع الجديد بنفس الأنشطة المجتمعية التي يقوم بها الرجل ، ولكي ينتهي المجتمع الى الاعتراف بالمساواة المجتمعية بين المرأة والرجل. كما أن الرجل سيصبح بدوره قابلا وقادرا على القيام بما كانت تنفرد المرأة بالقيام به من أعمال .

ترابط تحرر المرأة بالثورة الطبقية المجتمعية

لقد لعبت الرسمالية (بالمقارنة مع ما سبقها من عبودية وإقطاعية أو شبه-إقطاعية) دورا إيجابيا في إحداث تحسين جزئي في وضع المرأة داخل المجتمع. حيث أدت حاجيات الرسمالية الكبيرة إلى

اليد العاملة إلى إخراج جزء هام من النساء من الانتاج العائلي ومن المنزل العائلي الذي كن منغلقات فيه ، وإلى إشراكهن في الانتاج الرسمالي . ورغم هذا الدور الإيجابي ، فإن الرسمالية ، مثلها في ذلك مثل أي نظام مجتمعي مبني على أساس استغلال واضطهاد المنتجين المباشرين ، لا يمكنها أن تحقق التحرر الشمولي للمرأة. لأن تحرر المرأة لايمكن أن يكون سوى جانبا من جوانب الثورة المجتمعية المتواصلة الهادفة إلى تحرير سائر المجتمع من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد. فالنظام المجتمعي الاشتراكي الذي تضمحل فيه باستمرار مجمل أشكال الاستغلال والاضطهاد الى حد الزوال التام عند تشييد المجتمع الشيوعي، هو القادر على توفير أنضج الشروط لانجاز تحرر المرأة واستكماله.

وتحقيق كل خطوة في سيرورة تحرر المرأة ، يبقى مشروطا بتحقيق خطوات موازية محددة في سيرورة تحرر المجتمع. فتحرر المرأة لا يمكن إذن أن يتحقق دفعة واحدة. بل سيتطلب نضال أجيال متوالية . وسيكون من الوهم الاعتقاد بإمكانية تحقيق التحرر الشمولي للمرأة خارج أو قبل إنجاز الثورة المجتمعية المتواصلة. كما سيكون من الخطأ الاعتقاد بإمكانية تأجيل النضال من أجل تحرر المرأة إلى ما بعد الإنتهاء التام من إنجاز الثورة المجتمعية.

هل الرجل هو عدو المرأة ؟

من هو عدو المرأة فيما تعانيه كامرأة ؟ البعض يطرح أن عدو المرأة هو الرجل كرجل فقط . وضده ينبغي أن تخوض المرأة كامرأة نضالها. ويطرح البعض الآخر أن عدو المرأة هو فقط الطبقات المستغِلة السائدة ، وليس الرجل. لكن منطق «العدو» هذا لا يلائم أو لا يصلح عند تناول قضية تحرر المرأة. لأن منطق العدو يتضمن مسبقا مهمة وهدف تصفية هذا العدو. فمثلا عندما نصف طبقة المستغِلين الكبار بأنها عدو الشعب (خلال مرحلة الثورة الوطنية

الدمقراطية الشعبية) فإننا نطرح ضمنيا على هذه الثورة المرحلية مهمة تصفية هذه الطبقة كطبقة من المجتمع. وهذا الطرح سديد ومشروع. بينما في قضية تحرر المرأة، فإن هدف تصفية الرجل غير وارد تماما. بل الهدف هو الحفاظ على الرجل وعلى المرأة على حد سواء، وتغيير العلاقة المجتمعية التي تربط بينهما، وذلك طبعا على جميع الأصعدة داخل المجتمع. فعلى امتداد مسيرة النضال من أجل تحرر المرأة، يظل الرجل بالنسبة للمرأة حليفا وخصما في نفس الوقت، لكن الرجل كرجل لا يتحول أبدا إلى عدو للمرأة.

أي من النضال الطبقي والنضال التحرري للمرأة يسبق الآخر؟

يطرح البعض تأجيل النضال من أجل تحرر المرأة إلى أن يتحقق التحرر الشامل لعموم المجتمع. ويطرح البعض الآخر تسبيق النضال من أجل تحرر المرأة على أي نضال آخر. لكن كلا هذين الطرحين غير سديدين، وغير ممكنين. فإذا كان تحرر المرأة يتطلب فعلا منذ الآن خوض نضال متواصل ضد جميع مظاهر اضطهاد المرأة، وذلك بشكل موازٍ للنضال الثوري الطبقي العام ضد الاستبداد وضد الاستغلال وضد الاضطهاد، فينبغي أن ندرك كذلك أن الاعتماد على الاجتهاد الشخصي في ميدان تقويم علاقة الرجل بالمرأة، لا يمكن أن يكفي بوحده لتقويم هذه العلاقة. ومن يعتقد بإمكانية تحرير المرأة من اضطهادها فقط عبر دعوات الوعظ والإرشاد لتقويم العلاقة على الصعيد الشخصي بين الرجل والمرأة وذلك دون أخذ بعين الاعتبار قضية تحرر المرأة في بعدها المجتمعي، إنما سيكون مثاليا. وإذا كان النضال ضد اضطهاد المرأة مطروحا فعلا منذ الآن، وبشكل موازٍ للنضال العام المتواصل، وإذا كان فعلا من الممكن انتزاع بعض الإصلاحات الجزئية والمتصاعدة في وضع المرأة المضطهدة (مثل الحصول على أجور متساوية مقابل أعمال

متساوية ، ومنع تعدد الزوجات ، وتقنين عطلة الحمل ، وعطلة الولادة ، وحقوق الرضاعة ، وتوفير دور الحضانة ، وتعميم المساواة بين الأطفال الذكور والإناث وبين الرجال والنساء في التعليم ، وفي الثقافة ، وفي الزواج ، وفي الطلاق ، وفي الإرث ، وتوفير نفس الإمكانات التي يحضى بها الرجل للمرأة أيضا في مجال تحمل المسؤوليات ، الى آخره) ، وذلك قبل حلول التحرر الشامل من الاستغلال ومن الطبقات ، فإنه من الصحيح كذلك أن تحرر المرأة لا يمكن أن يكتمل إلا مع اكتمال تحرر عموم المجتمع من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد الطبقيين . وكل من يشارك في اضطهاد المرأة ، أو يساير هذا الاضطهاد ، وذلك بدعوى عدم إمكانية تحرر المرأة إلا بعد اكتمال تحرر سائر المجتمع من الاستغلال ومن الطبقات ، فإنه سيكون انتهازيا .

لمحة مركزة عن تطور أشكال الزواج والعائلة

لقد تغير عبر تاريخ البشرية وضع المرأة في المجتمع ، وذلك في ارتباط مع تغير شكل العائلة . لأن العائلة ، وعلى عكس بعض المعتقدات غير العلمية الواسعة الانتشار ، لم تكن دائما على الشكل الذي هي عليه حاليا . بل تطورت وتغيرت العائلة في شكلها وفي مضمونها على مر ملايين السنين التي يعد بها تاريخ البشرية . ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للقيم الأخلاقية المجتمعية المتعلقة بالعائلة وكذلك بنوعية العلاقات الجنسية المسموح بها .

وبعد دراسة مفصلة لمختلف أشكال الزواج (وهي خمسة) ، يلخص فريدريش إنجلس قائلا : « توجد إذن ثلاثة أشكال رئيسية للزواج ، وتقابل بشكل إجمالي ثلاثة مراحل رئيسية في تطور الإنسانية . الزواج بين جماعتين خلال مرحلة التوحش (Sauvagerie) ، والزواج شبه - الأحادي (mariage apparié) خلال مرحلة الهمجية (Barbarie) ، والزواج الأحادي (monogamique) خلال مرحلة الحضارة (civilisation) والمكمل بالخيانة الزوجية وبالدعارة . وإبان الطور الأعلى من مرحلة

التوحش، بين الزواج شبه-الأحادي والزواج الأحادي، بدأ إخضاع النساء الرقيقات للرجال وكذلك تعدد الزوجات » (ف. إنجلس، في كتابه " أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة "، بالفرنسية، منشورات التقدم، موسكو، 1976، ص118). ولا يصح طبعا تصور تطور أنواع الزواج على شكل حلقات خالصة ومتتابعة بطريقة آلية. فمنذ الطور الأوسط من مرحلة الهمجية (Barbarie)، نجد أن اشكالا متعددة من الزواج تواجدت وتزامنت في عدة مناطق من العالم، وذلك حسب مستوى تطور هذه المناطق.

فقد تطورت إذن أشكال الزواج الجماعي خلال مرحلة التوحش (Sauvagerie) ثم مرحلة الهمجية (Barbarie) إلى شكل الزواج الأحادي عند مطلع مرحلة الحضارة (civilisation). وقد تزامن هذا التطور التاريخي البطيء في ارتباط وثيق مع تطور نمط العيش من نوعه الجماعي الشيوعي البدائي الذي يعتمد كثيرا على الصيد وعلى جني الفواكه والثمار، الى نوع من الإنتاج العائلي أو شبه-العائلي الذي يعتمد خصوصا على فلاحة الأرض أوتربية المواشي أوعليهما معا. وأصبح معنى العائلة منذ هذا الطور الأخير (أي منذ نهاية الهمجية و بداية الحضارة) يتجسد في العائلة المتمحورة حول زواج أحادي (مكون من رجل وامرأة، أوعلى الأقل من رجل وامرأة رئيسية). وتطورت في نفس الوقت ملكية هذه الثروات (المكونة خصوصا من الارض و قطعان المواشي و وسائل الانتاج الأخرى البدائية) من ملكية جماعية إلى ملكية خاصة للأرباب العائلات (في شكلها وبمعناها الأحادي الجديد). واندثرت نهائيا بالتالي أسس أشكال الزواج الجماعي، وانتشرت أسس جديدة وقوية للزواج الأحادي. وحسب قسمة العمل المعمول بها داخل العائلة كان الرجل على الخصوص هو المكلف بتوفير الغذاء وبصناعة وسائل الإنتاج (البدائية) اللازمة لهذا الغرض. بينما كانت المرأة مكلفة على الخصوص بأعمال البيت وببعض الأعمال الخارجية المرتبطة بأعمال البيت. فكان الرجل يحتفظ بوسائل الإنتاج عند الانفصال عن المرأة. واستبدل الإرث حسب النسل الأمومي الذي ظل معمولا به طوال مراحل أشكال الزواج الجماعي، بالإرث حسب النسل الأبوي. ولضمان صفاء

نسل الزوج، أصبحت المرأة الزوجة خاضعة للأشد المراقبة ولأشد العقاب لمنعها من خوض علاقات جنسية مع غير زوجها. بينما اعتبر حصول الرجل من وقت لآخر على علاقات جنسية مع غير زوجته شيئا مسموحا به ومعترفا به.

وبعدما تطور تاريخيا الإقتصاد المنزلي من اقتصاد منزلي شيوعي إلى اقتصاد منزلي عائلي خاص (privé)، «أصبح الرجل في غالب الحالات مجبرا على أن يكون هو عماد العائلة وموفر غذائها، وهذا على الأقل في الطبقات المالكة. الشيء الذي أعطى للرجل نفوذا سائدا لا يحتاج أن يكون مدعما من طرف أي امتياز قانوني» (نفس المصدر، ص 117). ومع تقدم الثورة المجتمعية الاشتراكية المتواصلة، «ستزول السيادة الإقتصادية للرجل داخل العائلة، وسيزول تبعا لذلك نفوذه السائد داخل العائلة» (نفس المصدر، ص 130).

ومع نمو تعليم الفتاة في عصرنا بشكل متساوي مع الفتى، ومع خروج النساء (نساء المستغَلين) من البيت للعمل إلى جانب الرجال في المعمل أو في الحقل أو في المكتب، ومع تزايد أهمية دورهن في العائلة، فإن بعض أسس سيادة الرجل على المرأة قد أخذت تتساقط. لكنه يجب الانتباه في الظروف المجتمعية القائمة التي لا تزال فيها الأعمال المنزلية خاصة وغير جماعية، إلى أنه إذا كانت المرأة تقوم بالأعمال العائلية المنزلية، فإنها لا تستطيع الانخراط في الإنتاج المجتمعي، وإذا كانت المرأة منخرطة في الإنتاج المجتمعي، فإنها لا تستطيع القيام بالأعمال العائلية المنزلية.

ومن بين أسس الزواج الأحادي، يبرز التاريخ على الخصوص حاجة الرجل المالك الى ضمان مرور إرث ممتلكاته إلى أبناءه. لكن في إطار الثورة المجتمعية الاشتراكية المتواصلة، ستتحول بالضرورة وسائل الانتاج إلى ملكية جماعية. وتبعا لذلك، فإن معنى ومضمون الزواج الأحادي سيتغيران بالضرورة على المدى البعيد.

التناقض الجلي والتناقض الباهت

تسخير جنس المرأة من طرف جنس الرجل يجسد داخل المجتمع تناقضا جنسيا (بمعنى بين الجنسين) حقيقيا وموضوعيا. وهذا التناقض يختلف في طبيعته عن التناقضات الطبقية العادية المعروفة داخل المجتمعات الطبقية. والفاعل المسؤول عن تسخير المرأة، ليس هو الرجل المستغِل وحده، أو بعبارة أخرى، ليس هو الطبقة السائدة المستغِلة والمستبدة ونظامها المجتمعي فقط، ولكنه الرجل كرجل، بغض النظر عن كونه مستغِلا أو مستغَلا.

نجد إذن في المجتمع الطبقي نوعين أساسيين من الاستغلال - الإضطهاد. النوع الأول هو الاستغلال - الاضطهاد الطبقي. ويؤسسه التناقض الطبقي بين طبقات المستغِلين من جهة، ومن جهة أخرى، طبقة المستغَلين وطبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون. والنوع الثاني هو الاستغلال - الاضطهاد الجنسي. ويؤسسه التناقض بين جنس الذكر (الرجل) من جهة، ومن جهة أخرى جنس الأنثى (المرأة). وهذان التناقضان يختلفان أصلا في طبيعتهما. فلا يحدث على العموم في تاريخ تطور المجتمعات البشرية أن يتساويا أو أن يتطابقا. ولكي نأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الكيفي بين هذين النوعين من التناقض، يلزم أن نميز بينهما مثلا عبر وصف أحدهما بأنه جَلِي[3] (Majeur)، وبأن الآخر بَاهِت (mineur). لكن أيهما ينبغي وصفه بأنه جلي، وأيهما باهت؟

للإجابة على ذلك، يجب أن نكتشف أولا أن التناقض النوعي الذي سيكون جليا في مجتمع محدد، لا يكون بالضرورة جليا في مجتمع نوعي ثان مخالف.

حينما نرجع الى تاريخ المجتمعات البشرية الأولى (ما قبل التاريخ المكتوب طبعا)، نجد أنها لم تكن منقسمة الى طبقات مجتمعية متميزة. ونجد في المجتمعات الأولى الشيوعية البدائية أن المرأة تتساوى مع الرجل في مجمل الوظائف المجتمعية.

وجوهر المرحلة التاريخية الإنتقالية الطويلة التي تحول خلالها المجتمع الشيوعي البدائي من مجتمع لا طبقي الى مجتمع طبقي، هو بروز وتعميق قسمة العمل أولا وأساسا بين الرجل والمرأة. وميزة هذه القسمة للعمل المجتمعي الأولى، هي أنها قضت على المساواة الدمقراطية المجتمعية بين الرجل والمرأة. فوضعت بشكل نهائي المرأة في وضع مجتمعي متدني مسود. حيث أن مضمون التحول الإنتقالي الأول الأساسي من المجتمع اللا طبقي الى المجتمع الطبقي هو أولا وأساسا تسخير جنس النساء لخدمة جنس الرجال. لماذا ذلك، أو على الأقل كيف جرى ذلك؟

عند استعراض مرحلة التوحش (Sauvagerie) ومرحلة الهمجية (Barbarie) ثم مرحلة الحضارة (Civilisation، والتي بدأت على العموم مع ظهور البدايات الأولى للتاريخ المكتوب)، تتبادر عموما الى الملاحظة عدة تحولات أساسية مترابطة ومتوازية. وعلى الخصوص، عند دراسة تطور شكل العائلة، وعند دراسة نوعية بنية المجتمعات البشرية المتوالية، نكتشف أن الوضع المجتمعي للمرأة تغير نوعيا خلال المرحلة الانتقالية الأساسية الممتدة بين الطور الأعلى من مرحلة التوحش والطور الأوسط من مرحلة الهمجية. (كل مرحلة تنقسم إلى ثلاثة أطوار، الأسفل والأوسط والأعلى). فقبل هذه المرحلة الانتقالية الأساسية، كانت الأشكال الأولى للزواج وللعائلة جماعية واسعة (فتسمح بالتالي بعلاقات جنسية متعددة ومتنوعة وكافية لتلبية مجمل الحاجيات الموضوعية). وكان الأطفال خلقا مشتركا. وكانت تربية الأطفال تربية مشتركة. وكان الاقتصاد المنزلي اقتصادا جماعيا أو مجتمعيا مشتركا. كما كانت وسائل الإنتاج البدائية والأثاث المنزلي البدائي ملكية جماعية. وكان الوضع المجتمعي للمرأة في هذه المجتمعات الشيوعية البدائية قريبا أو شبيها بوضع الرجل (إن لم يكن أسمى منه). أما بعد المرحلة الانتقالية المذكورة، فنجد أن أشكال الزواج والعائلة قد

تطورت تاريخيا حيث إنتشر شكل الزواج شبـــه- الأحادي (mariage apparié) أو الزواج الأحادي (monogamique) المنحصر في امـــرأة ورجل دون غيرهما (أو رجل وامرأة رئيسية على الأقل). فتكاثر عـــدد العلاقات الزوجية والعلاقات الجنسية الممنوعة (بين الأهل والأشقاء حسب قرابة الدم الفعلية أو الوهمية). وتحول الأطفال من خلف مشترك إلى خلف خاص (privé) بزوج أحادي. وأصبح الإقتصاد المنـــزلي خاصا كذلك. كما أصبح جزء هام ومتزايد من وسائل الإنتاج البدائية ملكية خاصة. فخلال هذه المرحلة الانتقالية الأساسية الممتـــدة عموما بين الطور الأعلى من مرحلة التوحش والطور الأوسط من مرحلة الهمجية، تحول الوضع المجتمعي للمرأة من وضع شبيه بـ، أو متساوٍ مع، وضع الرجل، إلى وضع أصبحت المرأة فيه بشكل متصاعد عرضـــة للشراء، وللبيع، وللتملك، وللإضطهاد وللتسخير.

وخلال هذه المرحلة الإنتقالية، فإن سيرورة التمايـــز الطبقي (الذي يشمل الرجل والمرأة على حد سواء) لم تكن منعدمـــة، بل كانت موجودة إلى جانب سيرورة التمايز الجنسي (بين جنـــس الرجال وجنس النساء). لأن التمايز الجنسي (التناقض الجنســـي) والتمايز الطبقي (التناقض الطبقي) تنامیا في ارتباط وتفاعل بينهما. لكن التمايز الجنسي خلال هذه المرحلة الانتقالية كان هو الأساس. فمنذ تحول النساء خلال نهاية المجتمع الشيوعي البدائي اللاطبقي إلـــى جنس مسخر من طرف جنس الرجال، أخذت تتحول أسس هذا المجتمع، وامتد التمايز بين جنس الرجال وجنس النساء إلى تمايز طبقي بيـــن الرجال أنفسهم (فبرز الأحرار وأشباه الأحرار، والعبيد وأشباه العبيد...).

فخلال المرحلة الانتقالية الأولى من المجتمع الشيوعـــي البدائي اللاطبقي إلى مجتمع طبقي التي كان يتواجد فيها تنـــاقض جنسي وتناقض طبقي، حدث أولا وأساسا تسخير جنس النساء من طرف جنس الرجال، فكان التناقض الجنسي خلال هذه المرحلة الإنتقالية الأولى هو التناقض الجَلِيّ. بينما التناقض الطبقي المبني على أساس

اضطهاد واستغلال طبقات مسودة (مكونة من رجال و نساء) كان خلال هذه المرحلة الإنتقالية تناقضا بَاهِتا . ومع اكتمال التمايز الطبقي، وانقسام المجتمع الى طبقات مجتمعية متميزة ،إستمر التناقض الجنسي في التواجد إلى جانب التناقض الطبقي. لكن هذا التناقض الجنسي أصبح تناقضا باهتا . بينما غدا التناقض الطبقي هو التناقض الجلي. وظل في المجتمعات الطبقية إلى يومنا هذا هو التناقض الجليّ في المجتمع.

ويمكن أن نجد بعض الإشارات المماثلة لهذه الأطروحة لدى ف. إنجلس . فقد سجل : « أن التعارض الطبقي الأول الذي برز في التاريخ يتجسد في نمو التناقض بين الرجل والمرأة في إطار الزواج الأحادي .كما أن الاضطهاد الطبقي الأول الذى برز في التاريخ هو اضطهاد جنس المرأة من طرف جنس الرجل. فقد شكل الزواج الأحادي تقدما تاريخيا كبيرا . لكنه ، الى جانب العبودية والملكية الخاصة ، فتح هذه المرحلة التي تمتد إلى يومنا الراهن ، والتي يشكل فيها كل تقدم، في نفس الوقت خطوة إلى الوراء نسبية) حيث أن سعادة ونمو البعض يحصّل عليه عبر شقاء وتهميش الآخرين » (" أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة "، نفس المصدر السابق، ص 104) .

ولكي يصبح بالإمكان أن تحقق المرأة تحررها (عبر مواصلة عملية نفي النفي الجدلية الثورية) لابدّ للمرأة من المشاركة في خوض الثورة المتواصلة الهادفة إلى القضاء على الاستغلال والاضطهاد الطبقيين وإلى القضاء على أسس انقسام المجتمع الى طبقات متميزة. فلا يمكن للمرأة أن تنتزع تحررها الشمولي قبل تحرر المجتمع من الإستغلال والإضطهاد الطبقيين . فتجد المرأة نفسها ملزمة بالتحالف الاستراتيجي مع الرجل المستغَل والمضطهَد ، وملزمة باستمرار بالنضال الى جانب الرجل المستغَل ضد إنقسام المجتمع الى طبقات متميزة. كما أن الرجل المستغَل المضطهَد ملزم باستمرار بالتحالف الإستراتيجي مع المرأة في نضالها التحرري ، وملزم باستمرار بالنضال

إلى جانب المرأة ضد تسخيرها وضد اضطهادها .

فالحل والطريق يكمنان في تشييد المجتمع الاشتراكي ، والذي هو المجتمع الإنتقالي من المجتمع الرسمالي الى المجتمع الشيوعي المتحرر من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد . او بعبارة أخرى ، يجب تثوير المجتمع لكي يتحول التناقض الطبقي من تناقض جَلِيّ إلى تناقض مباهت ، ولكي يتحول في الوقت ذاته التناقض الجنسي من تناقض مَباهت إلى تناقض جلي . ومن البديهي أن جلاء التناقض الجنسي سيكون مستقبلا خلال المجتمع الاشتراكي مختلفا في شكله ومضمونه عن الجلاء الذي كان عليه في الماضي التناقض الجنسي خلال المرحلة الإنتقالية من المجتمع اللاطبقي إلى مجتمع طبقي . والمهم أن الشروط ستصبح مستقبلا في المجتمع الإشتراكي أكثر نضجا لكي تستطيع المرأة استكمال تحقيق تحررها ، أي لكي يصبح بالامكان إيجاد حل شمولي ونهائي للتناقض الجنسي بين الرجل والمرأة .

(وحتى إذا افترضنا خطأ الأطروحة المعروضة أعلاه والتي تطرح بأن التناقض المجتمعي الجلي كان في بداية تاريخ البشرية هو التناقض الجنسي ، فإن هذا الخطأ المفترض لا يخل بالضرورة التصور الاستراتيجي الحالي الذي يطرح التركيز خلال المراحل الأولى للثورة المجتمعية المتواصلة على معالجة التناقض الطبقي (دون أن يعني هذا التركيز تأجيل النضال المتواصل من أجل انتزاع مكتسبات متوالية في مجال تحرر المرأة) لتوفير أنضج الشروط اللازمة لمعالجة التناقض الجنسي خلال مرحلة لاحقة متقدمة من الثورة المجتمعية).

فتحرر المرأة لا يمكن أن يتحقق نهائيا بالإنتصار في معركة ظرفية واحدة ، ولا حتى في عدة معارك سياسية مهما كانت عظمتها . بل إن أقوى الاحتمالات هو أن تحرر المرأة سيكون سيرورة نضالية ثورية طويلة ، تبدأ مع الرسمالية ، وتنمو وتترعرع خلال الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية ، وتتقدم وتتسع وتتجذر خلال الثورة الاشتراكية ،

ليكتمل تحقيقها الشمولي بإبان بناء المجتمع الشيوعي اللاطبقي.

ضرورة تنظيم سياسي نسائي ثوري مستقل

واعتبارا لخصوصيات قضية تحرر المرأة ، واعتبارا لتمايز التناقض المجتمعي الجنسي بين المرأة والرجل عن التناقضات المجتمعية الطبقية ، فإن التنظيمات والأحزاب السياسية الطبقية الثورية المختلطة التي ينخرط ويناضل في إطارها على حد سواء الرجال والنساء ، ضرورية ، وفي نفس الوقت ، غير كافية. فقضية تحرر المرأة ، تبرر وتستوجب - بالإضافة الى تلك التنظيمات والأحزاب الطبقية الثورية المختلطة - تكوين منظمة (أو منظمات) نسوية ثورية ، متميزة بكونها غير مختلطة ، وبكونها مستقلة عن المنظمات والأحزاب السياسية المختلطة. الشيء الذي لا يلغي ضرورة نضال هذه المنظمة (أو المنظمات) النسوية الثورية إلى جانب التنظيمات والأحزاب الثورية المختلطة ضد العدو الطبقي المشترك.

والحل لتلافي تحول هذه المنظمة (أو المنظمات) النسوية الثورية إلى بديل عن التنظيم الطبقي الثوري المختلط لطلائع طبقة المستغَلين، يتم عن طريق صيانة وضمان الانخراط المتساوي للرجال الثوريين والنساء الثوريات على حد سواء في هذا التنظيم الطبقي الثوري المختلط.

بعض نتائج انتشار وسائل التحكم في التلقيح

يمكن أن نلاحظ أن إخراج المرأة من البيت وتحويلها إلى يد عاملة مأجورة ، بالإضافة إلى انتشار وسائل ثقافية جماهيرية ، ساعد نسبيا على ضرب بعض النماذج الأكثر تخلفا من نماذج العلاقة بين الرجل والمرأة . ويلعب دخول نسبة متزايدة من البنات إلى التعليم المدرسي إلى جانب الأولاد ، ومتابعة نسبة متزايدة منهن للدراسة إلى مستوى عال ، يلعب دورا هاما في مجال إخراج المرأة

من البيت الذي كانت محبوسة فيه، وفي مجال إشراكها بشكل متصاعد في الأنشطة الإنتاجية والخدماتية والثقافية المجتمعية.

ولا زال الأساس في هذه التغييرات هو انتشار الرسمالية والعلاقات الرسمالية، وهزمها الحاسم للأنماط الحياتية ما قبل الرسمالية. إلا أن الرسمالية نفسها (وخاصة الرسمالية في إطار تبعي للإمبريالية العالمية)، لها قصور كبير لا يمكنها تجاوزه في مجال تحرر المرأة. فلا بد من الثورة المجتمعية الاشتراكية المتواصلة لاستكمال تحرر المرأة. ويمكن القول أن الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالتحكم في التلقيح عند الجماع بين الجنسين، ستلعب دورا أكبر وأهم مما كان يعتقد في الماضي. فبعض الظواهر المجتمعية التي ظلت مستعصية على كل المحاولات الاصلاحية للتقويم والتغيير، مثل العهارة والشذوذ الجنسي، ستتغير نسبيا وبشكل ملموس نتيجة لانتشار وسائل التحكم في التلقيح.

فمن الواضح أن السبب الأساسي في التحريم الشديد للكثير من العلاقات الجنسية بين الجنسين داخل المجتمعات الحديثة، يرجع الى اعتبار احتمالات وقوع التلقيح عند الجماع بين الجنسين، والى اعتبار ما ينجم عنه من حمل، وإنجاب، وتأثير على السلالة العائلية، وتغيير في تولي الإرث. فبقدر ما ستنتشر وسائل التحكم الأكيد في التلقيح عند الجماع، ستصبح حتما الكثير من العلاقات الجنسية بين الجنسين أكثر فأكثر عادية ومنتشرة ومبتذلة داخل المجتمع. الشيء الذي سيؤثر بدوره بالتأكيد على شكل العائلة، وعلى نوعية العلاقات القائمة بين المرأة والرجل. (وتجدر الإشارة هنا الى أن الانفاق السخي الذي تمول به الحكومات الامبريالية في البلدان الرسمالية البحوث العلمية في ميدان ابتكار وضع وسائل التحكم في التلقيح عند الجماع بين المرأة والرجل، لا يفسره اهتمامها المزعوم بخدمة البشرية، وإنما يفسره على الخصوص تخوفها من أن تصبح متجاوزة من طرف التزايد المتعاظم لعدد السكان في البلدان غير الصناعية المسودة.

كما أن الحماس المفرط الذي تبديه الأنظمة التبعية في البلدان المسوة التبعية للإمبريالية لتعميم وفرض وسائل التحكم في التلقيح ، و وسائل منع الحمل ، لا يفسره اهتمامها المزعوم بتخفيف معاناة العائلات الشعبية ، وإنما يفسره أساسا خوفها من الأخطار الثورية التي يساهم بقدر كبير في خلقها التزايد المهول في عدد السكان) .

ومهما لا شك فيه أن وسائل التحكم في التلقيح عند الجماع الجنسي ستصبح في المستقبل بسيطة ، زهيدة ، ومنتشرة ، وفي متناول المرأة والرجل على حد سواء . ومن الاحتمال الكبير في المستقبل أن العلاقات الجنسية غير المنجبة للأطفال ستصبح بالتالي في المجتمع أكثر إباحية نسبيا مما هي عليه اليوم . بالإضافة إلى أن القيم الأخلاقية المتعلقة بالعلاقات الجنسية ستتغير في نفس الإتجاه . وعبارة الإباحية هنا لا تعني الإنحلال والفوضى في العلاقات الجنسية . وإنما تعني ظهور قيم وأخلاق وعادات مجتمعية جديدة معترف بها ، تسمح بعلاقات جنسية أوسع مما كان في الماضي . ومهما كانت اختياراتنا الأخلاقية ، فإن الموضوعية تفرض الاعتراف بوجود طموحات مجتمعية قوية ومنتشرة ومتواصلة تدفع نحو مرونة أكبر في العلاقات الجنسية . وعلى من لا يعترف بهذه الظاهرة المجتمعية أن يتأمل على الأقل في الإحصائيات الماضية والحاضرة للمحاكم القضائية في هذا الموضوع !

إلا أنه من الاحتمال الكبير أيضا أن النظام المجتمعي (أو نوع الدولة القائمة) سيتدخل في المستقبل وبإلحاح متزايد لتنظيم أو على الأقل لتحديد أصناف الأفراد الذين يمكن عقد زواج منجب للأبناء فيما بينهم . حيث أنه من كبير الاحتمال أن الزواج في المستقبل بين أي زوجين سيحرص على مراعاة ليس فقط الصلات العائلية (الممنوعة لتفاديها) ، ولكنه سيأخذ أيضا بعين الاعتبار نتائج الفحص الطبي للعناصر العضوية الحاملة للصفات الوراثية لدى المرشحين للزواج فيما بينهما ، وذلك بهدف معرفة بعض الصفات الوراثية ، ولتبيان

إمكانية مدى تمازج صفاتهما الوراثية هذه في بنت أو في إبن أكثر صلابة وتطورا، أو في بنت أوفي إبن أكثر انحلالا وتخلفا.

وما قام به الإنسان ببطء كبير خلال ملايين السنين الماضية بحثا عن أرقى شكل للعائلة وللزواج يوفر نسلا من الأبناء أكثر صلابة وتقدما، سيصبح في الغد القريب بإمكان المجتمعات الحديثة أن تحدده بفضل المكتسبات العلمية، وبواسطة فحوص طبية لا تدوم أكثر من بضعة دقائق.

ونتيجة من جهة أولى لتعميم وسائل التحكم في التلقيح (عند الجماع الجنسي)، ولتطور الأخلاق والعلاقات الجنسية في إتجاه أكثر مرونة، ونتيجة من جهة ثانية لتحويل الاعمال المنزلية القديمة إلى خدمات منظمة على صعيد جماعي أو مجتمعي، فإن شكل العائلة في المستقبل سيتغير بالضرورة. كما أن اللجوء للطلاق لعقد زواج جديد قد يصبح في المجتمع أكثر سهولة وانتشارا. كما أنه سيتحتم أكثر فأكثر على المجتمع أن يجد حلاّ ملائما لحاجيات الشبان والشابات الموضوعية الى علاقات جنسية مبكرة خلال الفترة الممتدة بين بلوغهم المبكر من جهة، ومن جهة أخرى زواجهم المتأخر.

ومن المفهوم أن الذعر سيصيب كل المحافظين أنصار دوام العائلة على شكلها الحالي، إلا أن بحث الانسان باستمرار على حياة أفضل، سيدوس - مع كامل الأسف - رغباتهم بدون أدنى اكتراث! ولن تثير هذه التغييرات في الواقع كثيرا من المعارضة. لأنها تحدث ببطء شديد على امتداد عدة أجيال! فتكون القيم والأخلاق هي نفسها قد تطورت وتغيرت!

ملخص

المرأة هي نصف المجتمع. وبالإضافة الى الاستغلال والإضطهاد الطبقيين القائمين في المجتمع، تعاني المرأة كامرأة

ممّا يمارسه عليها الرجل من اضطهاد . و ميزة النساء داخل المجتمع هي أنهن ممسودات ، كادحات) و مُسخّرات . ورغم أن الرجل يسيطر في المجتمعات الطبقية على المرأة) فإن المرأة والرجل متساويان في الجوهر كبشر. ولا شيء يبرر تفوق أو تسلط أحدهما على الآخر. وحرمان المرأة في المجتمعات الطبقية من المشاركة بشكل متساو مع الرجل في مجمل الأنشطة المجتمعية هو الذي يجعل المرأة تظهر وكأنها متخلفة بالمقارنة مع الرجل . لكن المرأة لا تكون متخلفة إلا بقدر ما يكون الرجل هو نفسه متخلفا . والإنصاف يوجب الإقرار بحق المرأة في الحصول على المساواة السياسية والاقتصادية والثقافية مع الرجل . لقد ساهمت الرسمالية في تحسين وضع المرأة المجتمعي . لكن الرسمالية تعجز عن تحقيق استكمال تحرر المرأة. فلا بدّ من ربط كل خطوة في صيرورة تحرر المرأة بخطوة مقابلة في الثورة المجتمعية الإشتراكية المتواصلة . وفي المجتمعات الطبقية ، فإن التناقض المجتمعي الجنسي (بين المرأة والرجل) هو تناقض ثانوي . بينما التناقض الطبقي (بين المستغِلين والمستَغَلين) هو التناقض الجليّ . ولا يصح لا تأجيل ولا تسبيق النضال من أجل تحرر المرأة بالنسبة للنضال الطبقي الثوري العام. بل يطرح الربط بشكل متواز بينهما في صيرورة ثورية واحدة . والنضال الطبقي الثوري والنضال الثوري من أجل تحرر المرأة هما حليفان استرا تيجيان يدعم ويكمّل أحدهما الآخر. ويجب أن يكون تحرر المرأة أساسا من صنع النساء أنفسهن ، بدون نيابة أو وصاية . وتستوجب قضية تحرر المرأة إيجاد تنظيم سياسي نسائي ثوري مستقل متحالف ومرتبط بالقوى السياسية الطبقية الثورية المختلطة . ويفرض تحرر المرأة ليس فقط إشراكها في الأعمال المجتمعية الإنتاجية والخدماتية ، بل يفرض كذلك اعتبار الأعمال المنزلية مثل باقي الأعمال المجتمعية الإنتاجية والخدماتية . ويفرض أيضا تحويل أكثر ما يمكن من الاعمال المنزلية إلى أعمال منظمة بشكل جماعي

أو مجتمعي . ومشاركة المرأة في خوض الثورة المجتمعية المتواصلة ، هي شرط إضافي لنجاحها . فلا يمكن استكمال تحرر المجتمع بدون استكمال تحرر المرأة . وليس الرجل عدوا للمرأة . لكنه في نفس الوقت خصمها فيما تعانيه ، وكذلك حليفها في نضالها التحرري ، و شريكها الموضوعي في الحياة . وإذا كان تحرر المرأة قد بدأ نسبيا مع الرسمالية ، فإنه سينمو خلال الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية ، وسيتعمق خلال الثورة الاشتراكية ، ليكتمل خلال تشييد المجتمع المتحرر من التمايزات الطبقية .

عبد الرحمان النوضة
(حرر في بداية 1981 ،
و راجع في 6. 1984) .

طبيعة الثورة
في المرحلة الحالية

لقد ساهم الاستعمار في نشر الرسمالية وتسريع نموها داخل المستعمرات . لكن ميزة نمط الانتاج الرسمالي الاستعماري (سواء في جانبه الزراعي أم الصناعي أم التجاري أم المالي) هو أنه ينمو ليس تبعا لتطور ولحاجيات المستعمرة، ولكن أساسا تبعا لنمو ولحاجيات المركز المستعمِر، وكذلك تبعا لحاجيات السوق الرسمالية العالمية . فليس من الغريب أن نجد الانتاج الرسمالي الاستعماري داخل المستعمرة محتاجا منذ نشأته الى مدّ الطرق ، و وضع السكك الحديدية ، وترميم الموانئ ، وفتح المؤسسات البنكية ، وبناء المطارات ، وغيرها من المؤسسات التي تمكنه من نقل المواد الأولية الى المركز الاستعماري . لذا يتطلب تشييد الاستقلال الوطني التخلص من البنية الاقتصادية المرتبطة بالاستعمار وبالإمبريالية، كما يتطلب إعادة هيكلة وإعادة بناء اقتصاد وطني متحرر من التبعية للإمبريالية .

وعلى عكس بعض المظاهر، ليس من المستحيل أن تقبل بعض فروع الإمبريالية، في مرحلة محددة، المشاركة في إقامة بعض الصناعات المحلية داخل بعض البلدان المسودة التبعية. إذ يمكن أن تجد بعض فروع الامبريالية في مرحلة معينة مصلحة في تكوين أو دعم بعض الصناعات المحلية داخل هذه البلدان المسودة التبعية. وأما الرساميل التي تبحث البلدان المسودة التبعية باستمرار عليها، فإن الإمبريالية لا تطلب بالضبط بصددها أكثر من تصديرها إليها على شكل بضائع أو قروض أو وسائل تجهيز وإنتاج معينة. لكن الحصول على مثل هذه الحلقات الجزئية المذكورة في الصناعة المحلية، في إطار التبعية للإمبريالية، لا يجسد بالضرورة بداية تشييد صناعي وطني مستقل وأكيد نحو التنمية الاقتصادية الشاملة. لأن ما ينقص البلد المسود التبعي المعني، ليس هو فقط إنتاج وطني مستقل ومتكامل نسبيا لوسائل التجهيز ولوسائل الانتاج نفسها، ولكنه كذلك، وجود وخضوع استراتيجية تنمية التصنيع والانتاج للمصالح القومية وللأهداف الثورية، وإعادة إنتاج وإعادة تنظيم البنية التحتية الاقتصادية، وتقويم وتثوير البنية الفوقية السياسية والفكرية.

فسيطرة الإمبريالية تهدف أساسا إلى توظيف اقتصاد وطاقات البلد المسود التبعي لخدمة مصالحها واستراتيجيتها الخاصة. واستمرار الرسمالية الخاصة في البلد المسود التبعي المعني، بالإضافة إلى كونه يؤدي الى تعميق التبعية للإمبريالية، فإنه يشتت طاقات الوطن ويخضعها لمصالح خاصة ضيقة، تتناقض مع تحقيق مطامح عموم الشعب وتحرره. فلا يبقى من طريق للخلاص سوى التحرر من سيطرة الإمبريالية، والشروع في تشييد

الاشتراكية .

* *

ونلاحظ في مجمل البلدان المسودة التبعية (التي كانت مستعمرة مثل المغرب، أوالتي وطئت متأخرة الى الرسمالية) ، أن التراكم البدائي للرسمال ، والذي لا بد منه لإنطلاق الانتاج الرسمالي ، ظل على العموم في هذه البلدان ضعيفا وعاجزا على النهوض بتشييد الرسمالية الخاصة . وذلك بالرغم من وجود ثروات كبيرة ومتعددة تكونت تاريخيا على مر عدة أجيال بواسطة النهب والاستغلال الذين ظلت تمارسهما عائلات أشباه- الإقطاع في البادية ، والتجار الكبار (في ميداني التجارة الخارجية والداخلية) ، وكذلك عن طريق الربى ، والعقارات ، والمضاربات (في المدن) . فأصبح من اللازم على الدولة في هذه البلدان ، أن تأتي متميزة بتدخلها القوي والمتزايد في جميع الميادين ، لتنظيم جمع و مركزة كميات محددة من الموارد والإمكانات المجتمعية ، وللسهر على توزيع جزء هام من هذه الموارد والإمكانات على الخصوص على مختلف شرائح وفئات المستغلين الكبار . وذلك على شكل مساعدات وتسهيلات اقتصادية . وتقوم الدولة بهذا التدخل نتيجة لكونها هي التنظيم المجتمعي لسيادة طبقة المستغلين الكبار ، وهي المنظم الجماعي لمصالح و لحاجيات هذه الطبقة المستغلة السائدة . وبعبارة أخرى ، فإن تسخير الدولة لدعم الرسمالية الخاصة ولإعانتها بجزء هام مما تمركزه هذه الدولة من موارد وإمكانات ، مثلما حدث ذلك في القرن التاسع عشر مثلا في ابروسيا (ألمانيا) ، وفي اليابان (في عهد الميجي) ، الى آخره ، لا يمكن أن يؤدي اليوم في الأوضاع الراهنة الجديدة في البلدان المسودة التبعية الى نفس النتائج (أي نهوض الرسمالية الخاصة) التي

3

كان قد أدى إليها في أوضاع سابقة ومغايرة. وعلى عكس ما شوهد الى حدٍّما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في المجتمعات الرسمالية (في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والتي أصبحت اليوم مراكز إمبريالية قوية)، فإن الرسمالية الخاصة الناشئة في المجتمعات المسودة التبعية كانت ولا تزال عاجزة على القيام بوحدها بمجمل الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية، وعلى تلبيه مجمل الحاجيات المجتمعية الأساسية، ومنها الخدمات المجتمعية مثل الصحة والتعليم، وتشييد البنية التحتية مثل الطرقا والسدود والقنوات والنقل والمواصلات، وتنظيم استخراج المعادن، وبناء الصناعة الثقيلة وكذلك الصناعة التحويلية. ورغم أن رسمالية الدولة المقامة ظلت تهدف أساسا الى انعاش وتحفيز الرسمالية الخاصة، وليس الى مزاحمتها أو إعاقتها أو إزالتها؛ ورغم تدخل الدولة وقيامها بدور أساسي في الاضطلاع بالعديد من مثل تلك المهام والأنشطة خلال ما يقرب من نصف قرن على الأقل (مثلا في أقطار عربية ضمنها المغرب)، فإن الرسمالية الخاصة الناشئة لا تستطيع في معظمها الإستغناء ولو لمدة قرابة سنة عن جلب وامتصاص جزء هام مما تجمعه وتمركزه الدولة من موارد وإمكانات. وعجز الرسمالية الخاصة المحلية هذا، ليس بضعف مؤقت، لكي نظن مثلا أنه يكفي الإستمرار في دعم هذه الرسمالية الخاصة خلال مرحلة تاريخية إضافية لكي تصبح هذه الرسمالية الخاصة قادرة على مواصلة نموها بشكل مستقل عن دعم الدولة. وحتى إذا أمكن حصول تقدم ضئيل ملموس في نمو هذه الرسمالية الخاصة في البلدان المسودة التبعية، فإنها تبقى عاجزة على إخراج هذه البلدان المعنية من حالة الخضوع والتبعية للإمبريالية، وكذلك من حالة التخلف النسبي الاقتصادي

والسياسي والثقافي والعسكري. بل إن عجز الرسمالية الخاصة في البلدان المسودة التبعية أصبح على العموم وضعا بنيويا خلال عهد سيطرة الامبريالية العالمية وفي إطار التبعية لها.

* *

وتؤكد تجارب بعض الثورات الوطنية (مثلما حدث في مصر مثلا خلال الخمسينات - الستينات من هذا القرن) أنها حينما تكتفي بإنجاز بعض التغييرات المجتمعية الثورية الجزئية (دون غيرها)، فإن هذه التغييرات الجزئية لا تستطيع بوحدها أن تحقق الأهداف الثورية المتوخات أصلا منها. فالإكتفاء مثلا بإنجاز ثورة زراعية، ولو جذرية، قد يؤدي الى الزيادة في البطالة، أو الى انهيار الإنتاج الفلاحي، أو قد يجعل (على الخصوص) قطاعات الرسمالية الخاصة (التي بقيت سالمة مرحليا من يد الثورة) تمد قنواتها إلى قطاع الفلاحة المعني هذا، فتمتص منه الفوائد وتساهم في انحلاله وإفلاسه. فتتحول الثورة الزراعية المذكورة إلى كارثة إقتصادية وسياسية يمكن أن تهدد مصير الثورة بكامله. لهذا لا يعقل أن تكتفي الثورة بإنجاز الثورة الزراعية دون أن تستولي على مرافق إقتصادية بنيوية - استراتيجية مثل النشاط البنكي والتجارة الخارجية وتجارة الجملة الداخلية، ودون أن تسخرها لتحقيق برنامج الثورة المتواصلة. فمن المفروض على الثورة أن تاخذ بعين الاعتبار الترابطات العضوية بين مكونات الاقتصاد، وكذلك التناقضات الطبقية بين مكونات المجتمع عند تخطيط وإنجاز مهامها وذلك لضمان نجاحها التام.

* *

ولن يكون من الصحيح حصر العدو الرئيسي للشعب في الامبريالية العالمية دون أن تدخل ضمنه طبقة المستغلين الكبار التبعية. كما لن يكون من الصحيح حصر العدو الرئيسي للشعب في طبقة المستغلين الكبار التبعية دون أن تدخل ضمنه الإمبريالية. (أما دور الرجعية العربية في الثورة المضادة) فسيتم تناوله في الجزء المخصص للثورة العربية). فالإمبريالية من جهة، ومن جهة أخرى طبقة المستغلين الكبار التبعية يشكلان وحدة متكاملة، لا يمكن فصل أحد عنصريها عن الآخر، دون طمس أو تمييع طبيعته.

وفي عصر هيمنة الامبريالية على شعوب العالم المسودة التبعية، فإن نضال هذه الشعوب من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والإشتراكية، يمتزج بنضالها ضد الامبريالية العالمية.

وعندما تتدخل قوات الامبريالية العسكرية مباشرة لتحتل الوطن، يكون من غير الصحيح فصل الكفاح الثوري العنيف ضد تواجد قوات الامبريالية على أرض الوطن عن الكفاح الثوري العنيف ضد عميلتها المحلية طبقة المستغلين الكبار التبعية. وفي حالة مثل هذا التدخل المباشر للامبريالية، تحرص الثورة على عدم ضرب مصالح المستغلين (الصغار والمتوسطين) الوطنيين الذين لا تندمج مصالحهم بمصالح الامبريالية، فيكونون بالتالي مناهضين للثورة، ومعادين (أو معارضين) للإمبريالية المحتلة. كما أنه عندما لا تحتاج الإمبريالية لهذا التدخل المباشر، فتكتفي في وقت السلم بعميلتها المحلية طبقة المستغلين الكبار التبعية، فإنه لا يصح فصل الكفاح الثوري العنيف ضد طبقة المستغلين الكبار التبعية عن الكفاح ضد الامبريالية.

وفي حالة تدخل الامبريالية، فإن احتلالها للوطن

كيف؟

يسهل تعبئة وتجنيد مجمل طاقات الشعب ضد المحتل الأجنبي. بينما في حالة غياب هذا الاحتلال المباشر، فإن طبقة المستغلين الكبار التبعية تصبح هي العدو الواضح والمباشر، وهي في نفس الوقت الحلقة الضعيفة في الوحدة المكونة من الامبريالية من جهة ومن جهة أخرى من عميلتها المحلية طبقة المستغلين الكبار التبعية، وذلك ما دامت الامبريالية تسيطر وتستغل الوطن عبر هذه الطبقة بالضبط.

* *

وتطرح بعض الإتجاهات السياسية الاصلاحية، أنه في ظل النظام الاستبدادي التبعي السائد حاليا، يجب أولا البدأ في تحقيق الدمقراطية والحريات السياسية العامة والتنمية الإقتصادية في إطار هذا النظام، وذلك قبل التفكير في خوض الثورة. بينما في الواقع، طبيعة هذا النظام الاستبدادي القائم، هي بالضبط التي تجعل أن الدمقراطية والتنمية لا يمكن تماما أن تتحقا في إطار هذا النظام كمدخل أو كمقدمة للثورة. بل الثورة نفسها هي التي ستكون مدخلا للدمقراطية وللتنمية. وهي التي بإمكانها أن تحققهما.

* *

ولا يصح ولا يقبل أن تقنع الثورة المقبلة بحصر هدفها في إقامة « المجلس التأسيسي ». أولا، لأن « المجلس التأسيسي » - حسب أصحاب هذا الشعار أنفسهم - مطروح للتكوين في ظل النظام الاستبدادي الحالي، وبالتالي تحت هيمنة طبقة المستغلين الكبار التبعية للامبريالية. وثانيا، لأن من أهداف وميزات الثورة المقبلة، انتقال الطلسة، ليس من فئة محدودة من طبقة المستغلين إلى أخرى مماثلة لها، ولكن انتقالها إلى طبقة المستغلين المنظمة في مجالس الكادحين وفي تنظيمها الطبقي الكادحي: تنظيم الثورة.

وتأتي ضرورة تحالف طبقة المستغَلين وجماهير الفلاحين ، وضرورة الربط بين انتفاضة جماهير الفلاحين وانتفاضة طبقة المستغَلين ، في استراتيجية الثورة ، من كون طبيعة الثورة الحالية تتطلب من جهة أولى حسم القضاء على بقايا شبه - الإقطاعية ، الشيء الذي عجزت وتعجز عن إنجازه طبقات المستغِلين الرسمالية المحلية الصاعدة (سواء منها الفئة الوطنية أم الفئة التبعية للإمبريالية) ، والذي هو في نفس الوقت مدخل الثورة الرسمالية الوطنية الدمقراطية ؛ وتتطلب من جهة ثانية الاطاحة بسيادة طبقة المستغِلين الكبار التبعية والتحرر من سيطرة الامبريالية ، وفتح الطريق نحو الثورة الاشتراكية . الشيء الذي لا يعجز فقط عن تحقيقه المستغِلون الوطنيون ، ولكنهم يعارضونه تماما .

* *

وبعض القوى السياسية كانت تعتبر أن نمو قوى الانتاج (بالمغرب) لا زال ضعيفا ، (مثلما الحال في مجمل البلدان المسودة التبعية للإمبريالية) . وتعتبر أن نمو الرسمالية المحلية أو الوطنية لم يبلغ بعد أقصى مداه . فكانت هذه القوى السياسية تستنتج من ذلك بأنه لا يصح ولا يقبل خوض الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية إلا بعد أن يبلغ نمو قوى الانتاج أقصى مداه في إطار النظام الرسمالي القائم حاليا . وكان طرف آخر من هذه القوى السياسية يستنتج من ذلك بأنه يجب خوض الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية ، ولكنه لا يصح ولا يقبل طرح مهام ثورية ذات طبيعة اشتراكية خلال هذه المرحلة الأولى من الثورة ، أي مرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية . وكانت تصر تبعا لذلك على حصر طبيعة الثورة الراهنة (أي الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية) في حدود برجوازية أو رسمالية . فهل يصح فعلا تأجيل خوض الثورة إلى أن يبلغ نمو

قوى الانتاج أقصى مداه ، وهل يصح حصر مهام الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية فى حدود رسمالية ، دون الدخول في أدنى تغييرات ثورية ذات طبيعة اشتراكية ؟ لنتفحص الاعتبارات التالية .

أولا ، من ميزات الوضع الراهن ، أننا في عهد سيطرة الإمبريالية العالمية على مجمل البلدان الضعيفة (التي وصلت تاريخيا إلى الرسمالية بشكل متأخر ، أو التي كانت مستعمرة في الماضي الحديث) . و من مظاهر أو من نتائج سيطرة الإمبريالية وجود « قسمة عالمية للعمل » معينة فيما بين مختلف المراكز الإمبريالية والبلدان المسودة التبعية . وفي إطار هذه "القسمة العالمية للعمل " ، تختص المراكز الإمبريالية بتصدير الرساميل (في شكلها المالي ، والتكنولوجي ، الى آخره) ، وتصدير البضائع المصنعة ، بينما تختص البلدان المسودة التبعية في تصدير بعض المنتوجات الفلاحية والمواد الأولية (المعدنية) الخام أو شبه - الخام ، و تصدير قوة العمل (العمال المهاجرون) . (بينما البلدان التي سبق أن حدثت فيها ثورة مجتمعية والتي تحاول بناء الإشتراكية دشنت نهجا مستقلا نسبيا) . وفي ظل سيطرة الإمبريالية ، وفي إطار التبعية لها ، فإن مستوى نمو قوى الإنتاج ، ومستوى نمو الرسمالية (سواء منها المحلية أم الوطنية) في البلدان المسودة التبعية ، يبقى فعلا ضعيفا أو قاصرا بالمقارنة مع مستوى نمو الرسمالية ونمو قوى الانتاج الرسمالية في المراكز الامبريالية . فما دامت قائمة سيطرة المراكز الإمبريالية الاقتصادية على البلدان المسودة التبعية ، وما دامت العلاقات التي تربط بين المراكز الامبريالية والبلدان التبعية هي علاقات استغلال وتبادل لا متكافئ ، فإن نمو الرسمالية و نمو قوى الانتاج في البلدان المسودة التبعية سيظل أقل بكثير من المستوى الذي كان من الممكن في ظروف أخرى متحررة أن يبلغه . لهذا فإن

الأطروحة الإنتظارية التي تطرح تأجيل خوض الثورة إلى أن يبلغ نمو قوى الانتاج الرسمالية أقصى مداه في إطار النظام التبعي القائم ، هي أطروحة عقيمة وسخيفة .

وثانيا ، فإن هذا الضعف البنيوي الذي نلاحظه في في مستوى نمو الرسمالية ، وفي مستوى نمو قوى الإنتاج في إطار البلدان المسودة التبعية ، لا ينتج فقط عن ضعف النظام السياسي التبعي القائم في هذه البلدان ، ولا فقط عن ضعف طبقة المستغلين الكبار التبعية السائدة في هذا النظام السياسي المذكور . ولهذا السبب بالضبط لا يصح أن نطرح على الثورة الأولى اللاحقة (أي الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية) أن تبقى في حدود رسمالية صرفة ، وأن تحقق في نفس الوقت ما لم يستطع تحقيقه لا النظام السياسي التبعي ولا طبقة المستغلين الكبار التبعية : وحيث أن ذلك المستوى البنيوي الضعيف في نمو الرسمالية وفي نمو قوى الإنتاج في إطار البلدان المسودة التبعية (ولو أمكن الزيادة شيئا ما في كمه على مر الزمان) ، يبقى بالضبط هو أقصى نمو نسبي يمكن أن تحققه الرسمالية في عهد سيطرة الإمبريالية في البلدان المسودة (التي كانت مستعمرة سابقا أو التي وصلت تاريخيا متأخرة إلى الرسمالية) . ففي عهد الإمبريالية ، فإن العائق البنيوي الذي يعوق تحرير وتنمية قوى الإنتاج ، ليس هو فقط سيادة طبقة المستغلين الكبار التبعية ، وليس هو فقط عجز فئة المستغلين الوطنيين ، بل هو النظام الرسمالي نفسه . وبعبارة أخرى ، فإن تحرير قوى الانتاج ، وتحقيق نمو أعلى ، نمو كيفي ، في قوى الإنتاج سيظل غير ممكن في إطار الرسمالية ، سواء كانت هذه الرسمالية تبعية للإمبريالية العالمية ، أم كانت رسمالية مستقلة (في حالة إذا أمكن وجود رسمالية مستقلة في عهد سيطرة الإمبريالية العالمية) . فتحقيق تقدم كيفي في تحرير قوى الإنتاج و في نمو قوى الإنتاج المجتمعية ،

لا يمكن أن يتم عبر استبدال تخطيط رسمالي (تبعي) بتخطيط رسمالي مخالف (أقل تبعية) للتنمية الإقتصادية ، بل إنه يتطلب تغيير وتثوير جوهر علاقات الإنتاج المجتمعية القائمة . بل إن خوض الثورة المجتمعية المتواصلة ، واستكمال التحولات الرسمالية اللازمة ، وكذلك وفي نفس الوقت الشروع بدون تأخر في تحقيق التغييرات الثورية الإشتراكية التي تصبح شروطها ناضجة ، هو وحده الذي يوفر إمكانية جديدة وكيفية لتحرير قوى الانتاج ، ولتنمية قوى الانتاج . (وليس من الغريب في هذه الحالة ، أن نجد أن حتى ذلك المستوى البنيوي الضعيف لنمو قوى الإنتاج الذي أمكن بلوغه في البلدان المسودة التبعية (مثل المغرب) ، نجد أن الدولة ، أو رسمالية الدولة (التبعية) هي التي لعبت دورا أساسيا وحاسما في توسيعه وإنعاشه وتقويته) .

* *

وجوهر الثورة ، وعلامتها الأساسية (كما قال لينين في أبريل 1917) ، هو انتقال السلطة من طبقة الى طبقة أخرى . وفي الثورة الحالية (بالمغرب) ، تطرح مهمة إنتقال السلطة من طبقة المستغلين التبعية للإمبريالية إلى طبقة المستغَلين ، المتحالفة تحالفا استراتيجيا وثيقا مع طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون . ولا نقبل انتقال السلطة لأية طبقة أخرى ، لا « للبرجوازية الوطنية » ولا « للبرجوازية الصغيرة » .

* *

وهناك طريقان لإنهاء التحول من ما قبل الرسمالية الى الرسمالية .

ونزع وسائل الانتاج (مثل الأرض ، والمياه ، الى آخره) من جماهير الفلاحين في البادية ، واستيلاء « المعمرين الجدد » والملاكين

الكبار (العقاريين) الرسماليين عليها ، (بالإضافة إلى تحول جزء من الملاكين الكبار الإقطاعيين أو شبه-الإقطاعيين إلى ملاكين كبار رسماليين) ما يعبر عن سيرورة الإنتقال في البادية من نمط الإنتاج الإقطاعي أو شبه-الإقطاعي إلى نمط الإنتاج الرسمالي . وهذا التحول ، هو تحول تاريخي موضوعي نحو الأمام . وقد قطع أهم أشواطه الأولى . لكنه (في المغرب) لم ينته بعد في جميع المناطق . وجماهير الفلاحين لا زالت تقاوم وتطالب باسترجاع ما انتزع منها من أرض ومياه الى آخره . بل قد تطرح أحيانا وعمليا (خاصة إبان إنتفاضاتها المحلية) القضاء على الملاكين الكبار (العقاريين) . فجماهير الفلاحين تطمح إلى تحقيق ثورة (زراعية) فلاحية ، يستولي خلالها جماهير الفلاحين على الأرض وعلى المياه .

وفي حالة إذا ما تحقق إستيلاء جماهير الفلاحين على الأرض والمياه ، فإن هذا التحول نفسه يمكن أن يؤدي فيما بعد إلى عملية فرز فيما بين مختلف الفلاحين الصغار والمتوسطين والأغنياء في إطار علاقات رسمالية : وسينتهي إلى تكوين مستغلين زراعيين رسماليين كبار جدد .

فنحن إذن أمام طريقين متناقضين ومتصارعين في التحول من « الإقطاعية » أو شبه-الإقطاعية إلى الرسمالية . واحدة هي طريق الملاكين الكبار (العقاريين) ، والثانية هي طريق الفلاحين .

الطريق الأولى (طريق الملاكين الكبار) تتميز على الخصوص باستمرارية عناصر وعائلات الملاكين الكبار ، وباستمرارية نزع وسائل الإنتاج من جماهير الفلاحين ، وبلترتهم ، وبتكوين ضيعات وممتلكات واسعة فلاحية تنهي رسملتها بالتدريج ، مع حفاظها على بعض الأشكال شبه-الإقطاعية . وتتميز بارتباط هذه الضيعات أساسا بالتصدير نحو الأسواق الإمبريالية . وتتميز

بانتشار الفقر وسط الفلاحين المعدمين والصغار، وبتكوين جيش دائم من العاطلين المهمشين (مؤقتين أو دائمين). وخاصيّة هذه الطريق الأولى أنها طبعا محافظة، رجعية، بطيئة، تنبني على أساس سيادة كبار المستغلين الرسماليين التبعيين على الصعيد العام (سواء منهم التجاريين والصناعيين والزراعيين والبنكيين). وأنها منا قحة لتحرر جماهير الفلاحين وباقي عموم الشعب.

[والجدير بالملاحظة، أنه إذا كنت قد ركزت في العديد من الفصول الأخرى على ربط "الإنحصار الإقتصادي" و"التخلف" بالتبعية للإمبريالية، فإن هذا التفسير لا يكفي. إذ يجب كذلك أن نأخذ بعين الإعتبار التعثر والإنحصار الذي يؤدي إليه طريق الملاكين الكبار (العقاريين) في التحول من "الإقطاعية" أو شبه-الإقطاعية نحو الرسمالية.]

والطريق الثانية، طريق الفلاحين (الرسمالية) تتميز على الخصوص بالقضاء على طبقة الملاكين الكبار (العقاريين)، وتحقيق تحول رسمالي مرحلي، أي إنجاز ثورة زراعية (أوفلاحية) يستولي من خلالها جماهير الفلاحين على الأرض، ويستغلونها بشكل فردي وعلى الخصوص بشكل جماعي-تعاوني. وخاصية هذه الطريق أنها ثورية، سريعة نسبيا، تفتح مدخل ثورة وطنية دمقراطية شعبية، وتستند على التحالف الثوري الإستراتيجي مع طبقة المستغلين في المدن، وتمهد لتحقيق ثورة اشتراكية في مرحلة لاحقة.

والطريق الأولى (طريق الملاكين الكبار)، مرتبط بنظام سياسي محافظ ملكي أو جمهوري (في حالة وقوع انقلاب ضد الملكية) متميز بالإستبداد وبالتبعية للإمبريالية العالمية. وفي هذا النظام، سرعان ما تتقوى هيمنة المستغلين الكبار (التجاريين والصناعيين والبنكيين) الذين تندمج مصالحهم بمصالح الرساميل الإمبريالية،

وذلك على أساس تحالف استراتيجي مع الملاكين الكبار (العقاريين).

بينما الطريق الثانية (طريق الفلاحين) تتطلب إنجاز ثورة وطنية دمقراطية شعبية. فينبغي أن تكون ثورة لأنه من المفروض عليها أن تطيح بواسطة العنف الجماهيري الثوري المنظم بسيطرة طبقة المستغلين الكبار السائدة. ويلزمها أن تكون وطنية، لأنه من المفروض فيها أن تحقق الإستقلال الوطني من سيطرة الإمبريالية ومن التبعية لها. ويشترط فيها أن تكون دمقراطية، لأنه من المطروح عليها أن تقضي على الإستبداد، وأن تقيم هيمنة طبقة المستغلين، وأن توفر الدمقراطية لعموم جماهير الشعب. ويجب أن تكون شعبية، لأنه من المطروح على الشعب بمجمله أن ينخرط في إنجازها وحمايتها.

وكلا الطريقين يلتقيان في كونهما يستكملان الإنتقال الى الرسمالية. لكنهما يختلفان في كون الأولى تغرق الوطن في التبعية للإمبريالية وفي الخضوع وفي التأزم. بينما الثانية - إذا جاءت في إطار ثورة وطنية دمقراطية شعبية - فإنها ستساهم في فتح الطريق نحو ثورة اشتراكية في مرحلة لاحقة.

وبقدر ما أن المهم في الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية، هو توفير الأرض لجماهير الفلاحين، بقدر ما أن المهم كذلك في هذه الثورة هو استيلاء طبقة المستغلين على السلطة، وبناء مجالس الكادحين في المعامل والمصانع، وبناء التنظيمات الجماهيرية الثورية اللازمة.

والثورة الزراعية لا تنفي الإنتاج الفلاحي الرسمالي. بل تتضمن في جزء منها هذا الشكل من الرسمالية الخاصة. وذلك بالرغم من حرصها المتصاعد على تشجيع وتدعيم الإنتاج الجماعي التعاوني. فإنجاز الثورة الزراعية، وتوزيع الأرض على الفلاحين، يبقيان مهمة استراتيجية ضرورية تماما، وذلك رغم ما يؤديان إليه مؤقتا وجزئيا من تدعيم للإنتاج الفلاحي الفردي الرسمالي. ومنذ تحقيق الطور الأول من الثورة الزراعية، ستبدأ في الظهور بوضوح متزايد محدودية

الحلول التي أتى بها توزيع الأرض على الفلاحين (الأفراد) . وستبرز أكثر فأكثر في المناطق المتقدمة التي تتوفر فيها الشروط الناضجة مهمة وضرورة الإرتقاء من الإنتاج الرسمالي (الفردي او شبه -الفردي) إلى شكل إنتاج رسمالية الدولة ، وإلى شكل إنتاج اشتراكي .

والثورة ، باعتبارها دائما تواقة إلى التقدم نحو الأمام ، ينبغي عليها أثناء إنجاز الثورة الزراعية ، أن لا تقبل بحدوث نوعين من الإنحراف . أولهما ، أن تتحول القطع الأرضية الموزعة على الفلاحين في إطار الثورة الزراعية إلى قطاع إنتاج كفاف فلاحي (auto - suffisance) . لأن قطاع الإكتفاء الذاتي هذا ، يمكن أن يصبح مهمشا ، وبدون مساهمة جدية في تنمية الإقتصاد وفي تحرر المجتمع . وثانيهما ، أن يؤدي انحلال التعاونيات الفلاحية ، وأن يؤدي إفلاس القطع الفلاحية الفردية نفسها التي سبق أن كونت أو وزعت في إطار الثورة الزراعية ، إلى إعادة إنتاج وتنمية العلاقات الرسمالية ، وبالتالي الى تكوين شريحة جديدة من الفلاحين الأغنياء و من الملاكين الكبار (العقاريين) ، وذلك طبعا على حساب الفلاحين الفقراء والصغار . والحل لتلافي مثل هذين الإنحرافين ، يمر عبر الثورة المتواصلة . ويتطلب خوض التوعية السياسية والتعبئة الثورية ، لتحويل مجموعات القطع الفلاحية الفردية الى تعاونيات إنتاج جماعي ، والى إنتاج اشتراكي .

* *

يجب أن ندرك مدى تقدم أو مدى تعطل التحول من الإقطاعية أو شبه- الإقطاعية ، وكذلك من أشكال الإنتاج الأخرى ما قبل الرسمالية ، الى الرسمالية في البوادي . لأن إدراك ذلك سيمكن من تحديد المحور الرئيسي للصراع الطبقي في البادية ، هل هو محور النضال الدمقراطي الرسمالي من أجل الأرض ، والذي يرجع الى التناقض بين " الرباعة " و " الخماسة " والفلاحين الصغار والفقراء من جهة ، ومن جهة أخرى الملاكين الكبار (العقاريين) الإقطاعيين أو شبه- الإقطاعيين؟

أم هل المحور الرئيسي للصراع الطبقي في البادية هو محور النضال الإشتراكي من أجل التحرر من الإستغلال الرسمالي ، والذي يرجع إلى التناقض بين العمال الزراعيين (الرائمين والموسميين) من جهة ما ومن جهة أخرى المستغلين الكبار الزراعيين الرسماليين ؟

استراتيجية الثورة التي دافع عنها الى حد الآن جزء هام من الحركة الثورية (بالمغرب) هي استراتيجية ثورة عبر مرحلتين ، مرحلة أولى هي مرحلة ثورة وطنية دمقراطية رسمالية شعبية ، ثم مرحلة ثانية هي مرحلة ثورة اشتراكية . هذا التقسيم إلى مرحلتين ، يستند على اعتبار أن التحول الإنتقالي في القطاع الفلاحي من أشكال الإنتاج شبه-الإقطاعية أو ما قبل-الرسمالية إلى الرسمالية ، لا يزال في بدايته . بمعنى أن الثورة الزراعية (الفلاحية) التي تعطي الأرض للفلاحين الفقراء وللفلاحين الصغار لا تزال مطروحة للإنجاز. إلا أن هذا التقسيم ليس مجردا عن الزمان وعن المكان. بمعنى أنه عندما يكون هذا التحول الإنتقالي من أشكال الإنتاج ما قبل-الرسمالية إلى الرسمالية في أهم البوادي قد قطع أشواطا كبيرة ، واقترب من نهايته ، أي عندما تصبح غالبية الفلاحين الصغار مكرّهة (أي مبلترة) ومحولة إلى عمال زراعيين مأجورين في ضيعات أو مزارع رسمالية ، (وذلك بغض النظر عن الفلاحين المكدحين الذين يُسَاقُون الى الهجرة نحو المدن أو نحو الخارج بحثا عن العمل) ، آنذاك يصبح ذلك التقسيم متجاوزا . ويصبح طابع الثورة الغالب هو الطابع الإشتراكي وليس الرسمالي .

والتحقيق الميداني المباشر والمُعمّق لمعرفة مدى تقدم أو مدى تأخر تحول أشكال الإنتاج ما قبل الرسمالية الى نمط الانتاج الرسمالي المتقدم ، قد يكون في جزء كبير منه غير ممكن قبل قيام السلطة الثورية نفسها . الشيء الذي لا يمنع طرح بعض الملاحظات منذ الآن .

فجزء هام من الفلاحين الذين يجردون من وسائل الإنتاج

كيف ؟

الفلاحية ، لا يجدون عملا ، فلا يتحولون بالضرورة الى عمال . وحتى بعض الفلاحين الفقراء والفلاحين الصغار أصبحوا يفضلون عمـــلا مأجورا مستقرا على عملهم الفلاحي المستقل الذي لا يقدر على تلبية حاجياتهم الأساسية . ومن خصائص الرسمالية الإستعمارية ، وكذلك الرسمالية التبعية ، أنها تغيّر البنيات الإقتصادية ، وتجرد الفلاحين من وسائل إنتاجهم ، دون أن توفر لهم جميعا عملا مأجورا بديلا.

وفي بعض المناطق الفلاحية الهامة من زاوية خصوبتها و دورها في الإنتاج الفلاحي الإجمالي (مثل مناطق أحواض الأنهار وأحواض السدود المسقية ، ...) ، والتي تتميز بكون نسبة كبيرة من فلاحيها قد تحولوا إلى عمال زراعيين يعملون كمأجورين في ضيعات فلاحية رسمالية مجهزة (وممكننة) ، فقد أصبح واضحا في هذه المناطق أن محور الصراع الطبقي هو نضال التحرر من استغـــلال المستغلين الزراعيين الرسماليين الكبار . بينما في بعض المناطق الفلاحية الأخرى وخاصة الأقل خصوبة ، يظهر أنه لا بد مـــن استكمال حلقة النضال الدمقراطي الرسمالي ، وتوفير الأرض لأكثر ما يمكن من الفلاحين الفقراء والفلاحين الصغار ، وبقايا "الرباعـــة" و "الخماسة" وأمثالهم . فلا بد من مراعاة تفاوت مختلف المناطق في حيازتها للأراضي فلاحية متنوعة ، ومراعاة تفاوت مستوى تطورها الإقتصادي ، وتفاوت مستوى نمو قوى الإنتاج فيها . الشيء الـــذي يجعل حاليا أنه من غير الممكن إيجاد خطة سياسية واحـــدة صالحة في نفس الوقت لكل الأقاليم والمناطق الفلاحية ، أو لكـــل الوحدات الإنتاجية الفلاحية صغيرها وكبيرها . بل إن التحليـــل الملموس للواقع الملموس ، والاعتماد على الحوار مع الجماهير الكادحة المعنية ، هو الذي - و في الوقت المناسب - سيمكن من تحديد التوجيه الصحيح للعمل الثوري في كل منطقة فلاحية محددة .

* *

والمستغِلون (الصغار والمتوسطون) الوطنيون ، الذين لا تندمج مصالحهم بمصالح الإمبريالية ، فيكونون بالتالي معادين لسيطرة الإمبريالية على الوطن ، ومعادين للنظام السياسي المجتمعي التبعي ، ومناهضين للثورة ، هؤلاء المستغِلين الوطنيين لا يشكلون خلال المرحلة الأولى من الثورة هدفا من اهدافها . حيث تحرص الثورة على احترام مصالحهم . أما المستغِلون الوطنيون (الصغار والمتوسطون) الذين يكونون معادين للثورة ، فإن الثورة ستكون خلال هذه المرحلة الأولى مجبرة على الإصطدام معهم ، وستضطر الى مواجهتهم ومحاصرتهم وهزمهم .

* *

في عصر الإمبريالية ، لايصح حصر طبيعة الثورة في بلد مسود تبعي (مثل المغرب) ، في حدود ثورة دمقراطية - رسمالية ، تهدف فقط إلى القضاء على بقايا شبه - الإقطاعية ، ودفع نمو الرسمالية الخاصة الوطنية إلى أقصاه . فحتى بعد الإطاحة بنظام طبقة المستغِلين الكبار التبعية ، وبعد انتزاع الإستقلال الوطني ، لا يمكن للثورة - إذا هي انحصرت في حدود برجوازية رسمالية - أن تحقق التنمية الإقتصادية ، وأن تصون الاستقلال الوطني ، بالإضافة الى أنها ستعيد إنتاج أبشع مظاهر الإستغلال والاضطهاد والحرمان والتخلف داخل المجتمع المعني . لأن هيمنة الإمبريالية على الصعيد العالمي من جهة ، ومن جهة أخرى ضعف نمو قوى الانتاج في المجتمع المعني ، يفرضان منذ البداية اللجوء إلى تنشيط التبادل اللامتكافيء مع المراكز الإمبريالية ، ويفرضان الحاجة المتزايدة إلى استجداء مساعداتها المتنوعة . الشيء الذي يؤدي من جديد إلى التفريط في الإستقلال الوطني ، ويسوق مرة أخرى إلى الخضوع وإلى التبعية الإقتصادية والسياسية للإمبريالية . بالإضافة طبعا إلى ما يرتبط بذلك من انحلال في بنيات المجتمع المعني ، ومن تقوية للرسمالية الخاصة التبعية داخله . فالحل

بالتالي يتطلب، منذ انتزاع السلطة، الشروع في إحداث تغييرات ثورية متصاعدة ومتواصلة في أسس نمط الإنتاج وفي علاقات الإنتاج، بهدف تهييء وإنضاج شروط تحقيق الإشتراكية.

ولحفظ البلاد من أخطار اجترار حرب أهلية غير محسومة، ولوقايتها من أخطار فتاكة مثل الإنحرافات السياسية، والإنشقاقات السياسية والإنقسامات الطائفية، ومن أخطار التعرض لمناورات أو غزوات امبريالية، أوغيرها، ينبغي على قوى الثورة منذ بداية انتزاع السلطة وإقامة هيمنة طبقة المستغَلين، العمل على توحيد مجمل القوى الثورية حول الطلائع الثورية الطبقية الكادحة، والقضاء التام على دولة طبقة المستغِلين الكبار التبعية، وحل جميع أجهزتها القمعية، وإعادة تنظيم البلاد، وتنظيم وتجنيد مجمل الجماهير الكادحة، وتعبئة كل الطاقات الثورية، وحشد كل الإمكانات، واستثمار كل الموارد، وإدراك التناقضات المجتمعية والتمييز فيما بينها، وإتقان أسلوب عقد التحالفات.

ويمكن هنا على سبيل المثال سرد أبرز مهام الثورة. ففي طورها الأول، تركز الثورة على إنجاز الثورة الزراعية، وإزالة أسس طبقة المستغِلين الكبار التبعية من المجتمع، والشروع في بناء الإستقلال الوطني، وتشجيع تكوين الإنتاج التعاوني، وتأميم المؤسسات الأساسية والإستراتيجية في ميدان الإنتاج وفي ميدان التبادل، وتنمية رسمالية الدولة، ومراقبة الرسمالية الخاصة. ففي الطور الأول تتعايش رسمالية الدولة الوطنية، والرسمالية الخاصة، والإنتاج التعاوني الناشيء. وفي الطور الثاني، تستمر بعض امتدادات الرسمالية الخاصة ورسمالية الدولة، لكن الدولة الوطنية تنشط في تكوين وتنمية بذور ومراكز اشتراكية. وفي الطور الثالث، يمكن العمل على إضعاف وتقليص الرسمالية الخاصة، وتحويل مراكز رسمالية الدولة إلى مراكز اشتراكية نموذجية، وتعميم الإنتاج التعاوني الإشتراكي، وذلك في اتجاه خلق مجتمع متحرر

من مظاهر ومخلفات الإستغلال والإضطهاد. لكن هذه الإشارات ليست بمثابة تخطيط أو قانون. وإنما هي إشارات توضيحية. لأن التحليل الملموس لكل وضع ملموس هو الكفيل بتسطير المهام التي ينبغي إما تأجيلها وإما التعجيل بإنجازها.

* *

ما هي رسمالية الدولة ؟ رسمالية الدولة الوطنية الدمقراطية هي خطوة انتقالية نحو الأمام بالمقارنة مع الرسمالية الخاصة. ويمكن أن نقول أن رسمالية الدولة هذه هي الخطوة الأولى للخروج من الرسمالية (التبعية)، والخطوة الأولى لدخول الإشتراكية. ففي إطار نظام رسمالية الدولة داخل مجتمع معين، يمكن أن يتواجد : 1) إنتاج الكفاف الفلاحي التقليدي ؛ 2) والإنتاج السلعي البسيط بشكل عام ؛ 3) الرسمالية الخاصة (المتوسطة والكبيرة في مختلف ميادين الانتاج والخدمات) ؛ 4) رسمالية الدولة (التي تملك على الخصوص أهم وسائل الإنتاج البنيوية والإستراتيجية) ؛ 5) بذور أو أنوية إنتاج شيوعي. فميزة نظام رسمالية الدولة الوطنية الدمقراطية تتحدد أولا بغلبة العنصر الرابع، أي بغلبة ملكية الدولة لوسائل الانتاج. أو بعبارة أخرى، بكون الرسمالية الخاصة مسودة من طرف رسمالية الدولة. وتتحدد ثانيا بأهمية و وزن تدخل هذه الدولة في مختلف الميادين. حيث تستند هذه الدولة في إقامة تدخلها ليس فقط على احتكاراتها الإقتصادية، وعلى ملكيتها للمواد الأولية الطبيعية، ولكن كذلك على تعبئة الشعب وتجنيده (حول تنظيم الثورة الكادحي الطليعي وبرنامجه). وتتحدد ثالثا بكون محرك أو محفز رسمالية الدولة ليس هو الربح. ولكنه على الخصوص إنجاز مهام الثورة. وتتحدد بكون رسمالية الدولة موجهة لخدمة تكوين وتنمية عناصر الإنتاج الشيوعي وعناصر التنظيم المجتمعي الشيوعي. وبكون رسمالية الدولة في صراع متواصل ومتصاعد ضد مختلف أشكال الرسمالية الخاصة. ورابعا، ينبغي أن تتميز رسمالية

كيف؟

الدولة الوطنية الدمقراطية يكون السلطة في الدولة بين أيدي طبقة المستغَلين الكادحين . أما رسمالية الدولة التي تكون أوالتي تصبح فيها طبقة أخرى غير طبقة المستغَلين هي التي تحتكر السلطة ، فإنها تصبح مجرد رسمالية ، من النوع الذي يلزم الكفاح ضده ، والذى لا يجسد على كل حال مدخلا للإشتراكية . ولكنه يجسد مدخلا لتقوية الرسمالية الخاصة ، وللعودة إليها بكل مظاهرها البشعة . وضغط الضرائب لايقدر بوحده على منع الرسمالية الخاصة من النمو على حساب رسمالية الدولة . وخطر تراجع رسمالية الدولة وتحولها الى رسمالية خاصة ، يظل قائما . ولا يمكن أن يتواجد توازن قار بين ما يسمى بالقطاع الخاص والقطاع العام في إطار رسمالية الدولة . بل تحقيقا الانتقال إلى الإشتراكية يتطلب بالضرورة العمل المتصاعد لتصفية القطاع الخاص .

* *

وميزة الدولة الثورية الجديدة (المؤقتة) التي ستقيمها الثورة ، هو هيمنة طبقة المستغَلين الكادحين ، المستندة على حليفتها الرئيسية طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون .

* *

ومن المفروض على الثورة أن تكون منذ بدايتها متواصلة عبر أطوار ومراحل متوالية . وهذا التواصل في الثورة ، لا يقصد به تعظيم الفوضى ، أو رفض الإستقرار والنظام . ولا يقصد به الدعوة لترك الصدامات الطبقية غير محسومة ، ولا الدعوة للافتعال معارك لا مبرر لها ، أومعارك سابقة لأوانها . وإنما تواصل الثورة يقصد به الإنطلاق دائما من الواقع الملموس ، والتعامل المنهجي مع التناقضات المجتمعية الموضوعية القائمة في هذا الواقع ، والانطلاق من الجماهير الكادحة بهدف العودة إليها ، والعمل على حل ما يبرز وما ينضج من تناقضات مجتمعية متوالية تكون الشروط الموضوعية والذاتية الدنيا متوفرة لمعالجتها ، وذلك بمنهج ثوري ،

يدعم الثورة ، ويقدم مسيرتها باستمرار نحو أفق الاشتراكية الشاملة .

بينما إيقاف الثورة في إحدى أطوارها يفترض توقف الصراع الطبقي ، أو زوال الطبقات في المجتمع ، أو انعدام التناقضات الطبقية . و ما دام مثل هذا الافتراض غير متحقق في الواقع ، فإن إيقاف الثورة في إحدى أطوارها ، أو تجميدها التاريخي في إحدى مراحلها ، يظل خاطئا ومرفوضا . ويتطلب أيضا خوض الثورة ودفعها نحو الأمام ، النضال المتواصل ضد السياسات الإصلاحية ، وضد المناهج التوفيقية ، وكذلك ضد مظاهر الإنحلال السياسي ، وضد شتى منوعات الإنحراف السياسي ، وذلك سواء داخل التنظيمات السياسية ، أم داخل عموم الجماهير غير المتحزبة .

* *

لا تقدر الثورة على إنجاز جميع مهامها دفعة واحدة . بل تبرمجها على مدى مراحل . وفي مرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية ، فإن لطبقة المستغَلين (المتحالفة مع طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستغَلون ، وكذلك مع المجموعات الثورية من طبقة المستغِلين الصغار ، والمجموعات الثورية من المستغِلين المتوسطين) تستميت في تحقيق المهام الأولية للثورة (ومنها الاطاحة التامة بسيادة طبقة المستغِلين الكبار ، وبناء الإستقلال الوطني ، والثورة الزراعية ، وتثبيت أسس السلطة الجديدة الثورية ، وتعبئة عموم الشعب ، والنهوض بالبلاد اقتصاديا وثقافيا وسياسيا ، الى آخره) . إلا أن الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية تبقى على العموم ثورة رسمالية (أي غير اشتراكية) . وفي واقع هذه التشكيلة المجتمعية ، لا يمكن لأية طبقة أخرى غير طبقة المستغَلين أن تقود وأن تنجز الثورة المطروحة . فكيف يمكن لطبقة المستغَلين أن تقود وأن تنجز كل هذه التغييرات المجتمعية الثورية ، وذلك قبل أن تحقق الاشتراكية الشاملة ، أي قبل أن تتحرر طبقة المستغَلين هي نفسها من الاستغلال الرسمالي ؟ ألا يعني عدم التخلص من

كيف؟

بداية الثورة من الاستغلال الرسمالي أن طبقة المستغَلين ستكون فاقدة لأسس النفوذ الطبقي في المجتمع، وستظل بالتالي مسودة وخاضعة خلال مجمل مرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية؟ وبعبارة أخرى، كيف نعالج التناقض بين ضرورة برمجة مهام الثورة الأساسية على مدى مراحل متواصلة، وذلك نظرا لاستحالة إنجاز هذه المهام الأساسية اللازمة دفعة واحدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ضرورة إنجاز الثورة لأكبر كم ممكن من المهام والتغييرات الثورية الأولية الأساسية خلال أقصر زمن ممكن، وذلك بهدف تثبيت أسس الثورة وضمان استمراريتها؟

الجواب على هذا السؤال في الوقت الراهن - أي قبل معايشة تجربة هذه الثورة المنشودة - سيبقى (مثلما في عدد من القضايا الأخرى) بالضرورة جزئيا وناقصا، أو بعبارة أخرى، في طريق التكوّن. لكن التصور التحليلي الحالي لهذه الثورة، وكذلك الإستفادة من تجارب الثورات الأخرى عبر العالم، تمكن منذ الآن من إعطاء جواب أولي، وتبين أنه لا يمكن للثورة أن تحقق دفعة واحدة، ومنذ اللحظة الأولى، الإلغاء التام للإستغلال الرسمالي، وذلك قبل أن تغير الثورة الإطار المجتمعي العام، وكذلك الأسس المجتمعية التي تضمن إعادة إنتاج الإستغلال الرسمالي. على أساس هذا المنظور، يمكن تسطير أبرز العناصر، أو التغييرات الثورية الضرورية، لضمان ثبات الثورة، واستمراريتها. ومنها:

+ الإطاحة، ليس فقط بالنظام الملكي القائم، ولكن على الخصوص، الإطاحة التامة بسيادة طبقة المستغِلين الكبار (والذين هم في نفس الوقت تابعين للإمبريالية العالمية). وتحطيم كل الأجهزة والمؤسسات التي يمكن أن تستعملها بقايا طبقة المستغِلين الكبار لاسترجاع سيطرتها من جديد.

+ تحطيم دولة طبقة المستغِلين الكبار، وتحطيم جميع أجهزتها القمعية تحطيما كليا.

+ الإسراع بإتمام تنظيم وهيكلة تنظيمات الثورة، والتنظيمات الجماهيرية الثورية اللازمة، وعلى رأسها مجالس العمال ومجالس الفلاحين، والميليشيات الشعبية، والجيش الشعبي، ومجالس الجنود الثوريين (لأن السلطة على فوهة البندقية)، وذلك لكي تصبح مجالس الكادحين الثورية هي الأساس الجماهيري للسلطة الثورية الجديدة في كل معمل وفي كل مؤسسة وفي كل مدينة وفي كل قرية وكل منطقة أو إقليم.

+ التوعية والتنظيم، وكذلك التعبئة السياسية الثورية الشاملة والمتواصلة لعموم جماهير الشعب.

+ عدم التفريط منذ بداية الثورة في الربط بين إنجاز مهام ثورية «وطنية دمقراطية رسمالية» من جهة، ومن جهة أخرى بإنجاز مهام ثورية «اشتراكية». بمعنى أنه، الى جانب المنجزات الثورية ذات الطبيعة الوطنية الدمقراطية الرسمالية، يجب أن توجد منذ البداية منجزات ثورية ذات طبيعة اشتراكية. وحتى المنجزات التي لا تتجاوز طبيعتها حدود وطنية دمقراطية رسمالية، يجب أن تتميز بكونها تهدف الى التمهيد لإنجاز التغييرات الثورية الإشتراكية اللاحقة.

+ وعلى كل حال، فإن رسمالية الدولة الوطنية، هي خطوة إنتقالية لا مفر منها. إلا أنها في حد ذاتها لا تشكل حلا ثوريا نهائيا. والإنحراف نحو خطأ المطابقة بين رسمالية الدولة الوطنية من جهة أولى، والإشتراكية من جهة أخرى، يؤدي سريعا إلى إعاقة تحرير الطاقات الثورية لدى الجماهير الكادحة. فتتحول في مدة قصيرة رسمالية الدولة الى حاجز منيع يعرقل التحول نحو الإشتراكية. ويمكن أن نلاحظ ذلك في عدد من بلدان الكتلة «الإشتراكية» الشرقية، وكذلك في تجربة مصر والجزائر بإبان حكميهما الوطنيين، الى آخره. وعلى ضوء التجارب والمحاولات الثورية عبر العالم التي امتدت على أزيد من نصف قرن من الزمن (مثلا في

الإتحاد السوفياتي، أوفي الصين، أوفي غيرهما) ، يتضح أن إلغاء الملكية الخاصة لأهم وسائل الإنتاج المجتمعية إذا كان فعلا ضروريا للقضاء على أسس طبقة المستغِلين الكبار ، فإنه لا يكفي للقضاء على الإستغلال ، وعلى نظام الأجرة ، وعلى الدولة الجديدة، كما أنه لا يكفي بوحده لتخليص المجتمع من الإنقسام إلى طبقات متمايزة ومتناقضة . (أنظر الجزء من هذا الكتاب المخصص لبناء الاشتراكية) . فإذا تم التخلي عن الثورة المتواصلة ، وإذا استمر خطأ المطابقة بين رسمالية الدولة الوطنية وبين الاشتراكية، فسرعان ما سيبرز داخل المجتمع المعني أسلوب جديد في الاستغلال الرسمالي ، وستتكون طبقة مستغِلة مسيطرة من نوع جديد ، تتحكم في وسائل الانتاج دون الاحتياج الى ملكيتها ، بينما تتحول طبقة الكادحين المنتجين إلى طبقة مسودة ومستغَلة.

+ صيانة هيمنة طبقة المستغَلين على المستويات السياسية والعسكرية والفكرية ، وكذلك وبالتالي على المستوى الاقتصادي .

تلك هي التغييرات الثورية الأولية (الدنيا والضرورية) التي تمكن طبقة المستغَلين من خوض الثورة المجتمعية وانجاز مهامها المتوالية عبر أطوار ومراحل متلاحقة ، وذلك بالرغم من أن هذه الطبقة لا تستطيع خلال مرحلة الثورة الأولى القضاء على الاستغلال الرسمالي بشكل سريع وكلي .

* *

كم ستدوم مدة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية قبل الانتقال الى الثورة الإشتراكية ؟ كتب جاك ووديس عن الثورة في روسيا (في كتابه « نظريات حديثة في الثورة » ، الترجمة العربية ، ص ١٥٤) :

« استغرق الانتقال بين مرحلة الثورة الدمقراطية الى الثورة الاشتراكية من فبراير الى أكتوبر 1917 ، رغم أن بعض مهام الثورة البرجوازية ظلت دون أن تكتمل الى ما بعد أكتوبر » . و كتب عن الثورة في كوبا : « المرحلة الدمقراطية في كوبا (حسب كارلوس رفاييل رود ريكز) إستمرت [من يناير

1959] حتى أغسطس 1960، حيث إبتدأت المرحلة الاشتراكية مع صيحة فيديل كاسترو الدرامية أمام المساعدين وهم في طريقهم للدفاع عن كوبا هي خليج الخنازير «عاشت ثورتنا الإشتراكية» . فمتى يكون المرور من الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية إلى الثورة الإشتراكية؟

تبتدئ الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية بالإطاحة بسيادة طبقة المستغلين الكبار، وإقامة سلطة طبقة الكادحين المستغَلين وحلفائها. وتكتمل سيادة طبقة المستغَلين بانتهاء القضاء التام على طبقة المستغلين التبعية، (طبعا مع ضرورة لجم طبقة المستغلين المتوسطين، وكذلك طبقة المستغلين الصغار، وضمان السيطرة التامة عليهما) وتثبيت التحالف الاستراتيجي الثوري مع طبقة الذين لا يستغلون ولا يُستغَلون.

ولا يمكن من الناحية المبدئية حصر أو برمجة مرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية مسبقا في مدة زمنية معينة. فمرحلة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية قد تدوم عدة شهور، كما يمكن أن تدوم عدة سنوات، وذلك حسب تطور الصراع الطبقي (على صعيد المجتمع، وعلى صعيد الوطن العربي، وعلى صعيد العالم). إلا أنه من غير الصحيح ومن غير الممكن أن تتعطل وأن تتعثر الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية على امتداد مرحلة طويلة جدا تبلغ عدة عقود من السنين بدون أن تتحول الى ثورة اشتراكية. لأن حركية (أو ديناميكية) الصراع الطبقي على صعيد المجتمع وعلى صعيد العالم تحتم على الثورة أن تكون متواصلة أو لا تكون. وتحتم عليها الاقدام على إتخاذ المبادرات الثورية اللازمة وبالسرعة اللازمة وفي الوقت اللازم. بينما سقوط الثورة في انحراف التذبذب والتماطل والتهاون والانتظارية، يوفر الفرص الجيّدة للأعداء الثورة بالداخل وبالخارج. فيمكنهم من استغلال الفجوات والتعثرات والتناقضات، ويمكنهم من ضرب الثورة بهدف القضاء عليها.

كيف؟

لكن ماهي العلامات الأساسية التي تنذر بنضج شروط المرور من الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية الى الثورة الاشتراكية ؟ من هذه العلامات الأساسية : أولا ، التقدم في إتمام إنجاز أهم مهام الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية . وثانيا ، تفهم الجماهير الكادحة الواسعة لطبيعة المرحلة التاريخية ، وإدراكها لضرورة الشروع في إنجاز مهام ثورية جديدة ذات طبيعة اشتراكية . حيث من الممكن أن تظهر عوامل طارئة وضاغطة ، فتفرض على الثورة التعجيل باستكمال مهام الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية ، والشروع بدون تأخر في إنجاز بعض مهام الثورة الاشتراكية . ومن هذه العوامل ، ثالثا ، تصاعد عداء وتآمر بقايا طبقة المستغلين المتوسطين وطبقة المستغلين الصغار . و رابعا ، هجوم الإمبريالية العالمية على الوطن وعلى الثورة لإحباطها . وخامسا ، من الممكن أيضا أن تظهر في المستقبل مشاكل وتناقضات غير متوقعة الآن ، تجعل أنه لا يمكن استكمال إنجاز بعض مهام الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية بدون البدأ في نفس الوقت في تحقيق مهام ذات طبيعة اشتراكية . والأساسي بالضبط في العلاقة بين الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية والثورة الاشتراكية ، هو أنه من غير الصحيح ومن غير الممكن أن نفصل بين هاتين الثورتين وبين مهامهما بحائط حديدي مطلق . فهاتان الثورتان مترابطتان ومتداخلتان . ومن المطروح ، كما كتب لينين : « أن نسير إلى أمام نحو الاشتراكية ، ونحن عارفون أنها غير منفصلة عن الثورة البرجوازية الدمقراطية بسور صيني » (المختارات الجزء الرابع ، ص 224 - بمناسبة الذكرى الرابعة لثورة اكتوبر) . ففي عهد الانتقال من الرسمالية إلى الإشتراكية على صعيد العالم ، تتداخل في الأقطار التبعية مهام الثورة الوطنية الدمقراطية مع مهام الثورة الاشتراكية . وإذا كان من المفروض التمييز بين الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية والثورة الاشتراكية ، وبالتالي تأجيل بعض المهام ذات الطبيعة الاشتراكية الى ما بعد الثورة

الوطنية الدمقراطية الشعبية ، فالسبب يرجع على الخصوص من جهة أولى الى ضرورة عزل العدو الرئيسي في كل مرحلة تاريخية ، وكسب تحالف أو تأييد أو تحييد الأطراف المجتمعية الوسطية الى جانب الثورة . ويرجع من جهة ثانية إلى ضرورة تحرير نمو قوى الانتاج وإلى ضرورة تعبئة الجماهير الكادحة الواسعة ، وانضاج فهمها لطبيعة التغيير الثوري المطروح في كل فترة محددة ، وإدراكها لضرورة هذا التغيير الثوري المطروح .

* *

ما هي طبيعة الثورة ؟ طبيعة الثورة في المرحلة التاريخية الراهنة هي أنها « ثورة وطنية دمقراطية شعبية قومية » .

وهي أولا « وطنية » ، لأنها تهدف إلى تحرير الوطن من سيطرة الإمبريالية العالمية ، ومن استغلالها ومن نهبها ، وكذلك من التبادل اللامتكافئ معها . وتهدف إلى تحرير الوطن من التبعية لرساميل مراكز ومؤسسات الامبريالية ، ومن التبعية لأسواقها ولتقنياتها ولثقافتها وفنونها . وذلك عبر إلغاء أو تثوير الأسس المجتمعية (الطبقية والاقتصادية والسياسية والثقافية) التي تنبني عليها سيطرة الامبريالية . وتهدف كذلك إلى الاطاحة التامة بسيادة طبقة المستغلين الكبار التبعية التي تندمج مصالحها بمصالح الامبريالية ، وإزالة أسس سيطرتها الاقتصادية والسياسية والثقافية داخل المجتمع . أي القضاء التام على نظامها السياسي ، سواء كان على شكل ملكية ، أم على شكل جمهورية رسمالية تبعية للامبريالية . كما تهدف الى تحرر وتنمية الصناعة والزراعة والتجارة والعلوم والثقافة لجعلها حقا وطنية . والتحرر من سيطرة الامبريالية ، يتطلب الاطاحة بسيادة طبقة المستغلين الكبار التبعية ، كما أن الاطاحة بسيادة طبقة المستغلين الكبار التبعية ، تتطلب التحرر من سيطرة الامبريالية .

وهي ثانيا « دمقراطية » ، لأنها تقضي على كل ما

كانت تمارسه طبقة المستغِلين الكبار على الشعب من قمع واضطهاد. وتنظّم الجماهير الكادحة في تنظيمات جماهيرية متنوعة ومتعددة (وأبرزها مجالس الكادحين) . وتنظم ممارسة هذه التنظيمات للسلطة. فتتحقق الدمقراطية الشعبية . وتسهر التنظيمات الجماهيرية نفسها على ضمان أوسع الحريات الدمقراطية للشعب الكادح . وتساهم في تحرر جماهير الفلاحين ، والعمال الزراعيين من استغلال ومن اضطهاد ملاكي الأراضي الكبار ، عبر تنظيم ثورة زراعية ، يستولي خلالها الفلاحون والعمال الزراعيون على الأرض . فينظمون استثمارها بشكل جماعي . وتنظم مشاركة العمال في تسيير المعمل وتسيير الانتاج . وإذا كانت هذة الثورة الوطنية الدمقراطية الشعبية تقضي على المستغِلين الكبار التبعيين الذين تندمج مصالحهم مع مصالح الامبريالية ، فإنها لا تضرب منذ البداية ما يمكن تسميته (بالبرجوازية الوطنية أو) المستغِلين المتوسطين والصغار الوطنيين الذين لا تندمج مصالحهم بمصالح الرساميل الامبريالية ، فيكونون تبعا لذلك معادين لسيطرة الإمبريالية ، وغير معادين للثورة . فالثورة في مرحلتها الأولى تهدف إلى التحكم في الرسمالية الخاصة وفي رسمالية الدولة ، وليس بالضرورة إلى إزالة هذه الرسمالية .

وهي ثالثا « شعبية » ، لأن الشعب ، بمجمل طبقاته وفئاته هو القادر وهو المدعو للإنجاز هذه الثورة ، تحت قيادة حزب الثورة ، حزب طبقة المستَغَلين . وأن التحالف الطبقي الأساسي في هذه الثورة هو تحالف طبقة المستَغَلين من جهة ، ومن جهة أخرى طبقة الذين لا يستغِلون ولا يستَغَلون ، طبعاً مع كسب تعاطف أو تحييد أوسع ما يمكن من المستغِلين الوطنيين المتوسطين والصغار الذين يعادون استبداد النظام السياسي القائم ، ويعادون سيطرة الامبريالية ، ولا يعادون هذه الثورة . وستفتح هذه الثورة عهدا جديدا ، وستعبئ الجماهير لبناء ونشر ثقافة شعبية ثورية جديدة .

وستنمو هذه الثقافة الجديدة بحيوية متواصلة حتى تقوم بدور هام في مجال تكوين الأجيال الحديثة ، وفي خلق الإنسان الجديد ، وبث الأخلاق والقيم الثورية الجديدة .

وهي رابعا « قومية » ، لأنها تومن بأن مصير الشعب (بالمغرب) ، لا يمكن ولا يقبل فصله عن مصير باقي الشعب العربي في الأقطار العربية الأخرى . وتومن بأن خلاص وتحرر الشعب بالمغرب ، يوجد في إطار الثورة العربية والقومية العربية ، وفي إطار الوحدة العربية . فهي تعمل لدعم الثورة العربية الشاملة ، وتشارك في إنضاجها ونهوضها وإنجازها .

وهي خامسا « اشتراكية » ، ليس لأنها تحقق الاشتراكية منذ البداية ، (حيث أن تحقيق الإشتراكية منذ البداية غير ممكن تماما ، وأولائك الذين سيشوهون هذا الطرح فيدعون أنه يطرح تحقيق الاشتراكية منذ بداية الثورة ، إنما سيكذبون) ، ولكنها اشتراكية لأنها ترفض في برنامجها الاستراتيجي البقاء في حدود إصلاح النظام الرسمالي . بل تهدف بوضوح على المدى الاستراتيجي إلى بناء الاشتراكية . فتبدأ بتشييد رسمالية الدولة الوطنية الدمقراطية . وتعمل باستمرار وفي جميع الميادين على تهييء شروط بناء الاشتراكية . وتحقق عبر تعبئة الجماهير الكادحة بعض المنجزات الاشتراكية المتصاعدة والمترابطة . مع الحرص في هذا المجال على تلافي تطرفين ممكنين ، قد يؤديان إلى فشل سريع وإلى نكسات مضرة . أولهما ، الانحصار في حدود إصلاح النظام الرسمالي ، وفقدان الجرأة على مواصلة إحداث التغييرات الثورية التي تصبح شروطها ناضجة . وثانيهما ، التسرع في تحقيق تحولات إشتراكية بسرعة تفوق ما تسمح به تعبئة الجماهير ومشاركتها ومسايرتها للثورة .

عبد الرحمان النوضة
(بداية 1983)